جامعة الدكتور يحي فارس – المدية -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم تاريخ

عنوان المذكرة:

دور بريطانيا في الصراع العثماني – العربي

(الخلفيات والمقاصد) ق18 - ق20

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان العلوم الإنسانية

تخصص: تاريخ الدولة العثمانية

إعداد الطالبتين:

* نمامسي نعيمة
* مولوة آمال

إشراف الأستاذ:

* د/ بن شيخ حكيم

السنة الجامعية: 2019/2018

1- قائمة المختصرات:

تر	ترجمة
ج	جزء
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ط	طبعة
ع	العدد
مج	مجلد
تق	تقديم

شهدت الدولة العثمانية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر حالة من الضعف والانحسار السياسي والجغرافي والعسكري، أثرت على علاقاتها بالبلاد العربية، حيث أن الحكام أصبحوا يتطلعون إلى الإنفصال عن الدولة العثمانية، وكان هذا تحت تأثير التدخلات الأوروبية.

وتعد بريطانيا نموذجا من الدول الأوروبية التي اهتمت بالدولة العثمانية والبلاد العربية، وذلك لدوافع سياسية واقتصادية وعسكرية، وهي دوافع متلازمة مع السياسة البريطانية، فتدخلت بريطانيا في مختلف محطات الصراع العثماني العربي لتحقيق أطماعها والسيطرة على مناطق نفوذ مهمة في أراضي الدولة العثمانية، وخاصة في بلاد الشام ومصر وسواحل البحر الأحمر والخليج العربي، لما يحقق مصالحها الاقتصادية والسيطرة على الطرق التجارية العالمية.

وفي الوقت الذي كانت تعلن فيه بريطانيا صداقتها للدولة العثمانية من جهة، كانت تعمل من جهة أخرى على استقطاب العرب لجانبها وفق معاهدات طويلة المدى، أو إعطائها وعود لهم بتأسيس دول مستقلة خارج حكم الدولة العثمانية.

وبذلك كان التدخل البريطاني عاملا من عوامل الصراع العثماني العربي، إلى جانب سياسة الاتحاديين المستمدة من الطورانية التركية، وكذا القومية العربية التي كان شعارها الإنفصال التام للعرب عن العثمانيين، كلها عوامل متفاعلة غيرت مسار العلاقات العثمانية العربية والدعوى للإنفصال في الأخير.

❖ دواعي إختيار الموضوع:

يسبق اختيار كل موضوع عدة عوامل مختلفة، فهناك العديد من الأسباب التي دفعتنا لإختيار هذا الموضوع نذكر أهمها:

– تسليط الضوء على موضوع لم يأخذ حسب اطلاعنا حقه من الدراسات السابقة، إذ أن هذه الدراسات تناولت سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية بشكل مفصل، أما موضوع دراستنا فيخص السياسة البريطانية ومواقفها اتجاه الدولة العثمانية، خلال فترة محددة وهي فترة الصراع العثماني العربي.

– أما الدافع الثاني هو تقديم رؤية جديدة لطبيعة الصراع بين الدولة العثمانية والبلاد العربية.

– تقديم دراسة محددة عن أهم المواقف البريطانية في محطات الصراع العثماني العربي.

– تحديد الأسباب والعوامل التي غيرت مسار العلاقات بين العرب والدولة العثمانية.

❖ **أهمية الدراسة:**

يكتسي الموضوع أهمية كبيرة فهو يندرج ضمن فترة زمانية ومكانية مهمة ، أما من حيث إطاره الزماني الذي حدد من القرن 18م، إلى غاية القرن 20م، وهي مرحلة طويلة من التاريخ العثماني مثلث مرحلة الضعف والتفكك في إطار حدود الدولة العثمانية.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع أيضا في إطاره المكاني الذي خص تاريخ مسار العلاقات العثمانية العربية، وهي فترة ضعف الدولة العثمانية ومرحلة انفصال العرب عنها، كما اندرج أيضا في فترة ميز بها التنافس الأوربي وخاصة بريطانيا على ممتلكات الدولة العثمانية بما فيها المنطقة العربية ومحاولة بريطانيا الاستفادة من ذاك الصراع لما يخدم مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى.

❖ **الإشكالية:**

لايعد أي موضوع محل دراسة وبحث إلا ويحمل في أساسه إشكالية، وعليه تتضمن إشكالية الموضوع قيد الدراسة: ما مدى مساهمة بريطانيا في تغيير مسار العلاقات العثمانية – العربية؟ وكيف تبلورت سياستها تجاه الصراع بين الطرفين؟

وحتى نلم بهذا الموضوع وجميع جوانبه كان لزاما علينا الإجابة على التساؤلات الفرعية التي تندرج ضمن نطاق إشكاليتنا، والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

1- ماهي أسباب الصراع؟

2- فيما تمثلت محطات الصراع العثماني العربي؟

3- وما هي أبرز مواقف بريطانيا من هذا الصراع؟

4- ماهي مواقف الدول الأوربية في محطات الصراع العثماني العربي؟

❖ **المنهج المتبع في الدراسة:**

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي، فأما بالنسبة للمنهج التاريخي الوصفي فكان لزاما إنتهاجه، وذلك راجع لطبيعة المواضيع التاريخية التي تعتمد عليه لسرد الوقائع والأحداث بشكل دقيق ومفصل من أجل التعرف على طبيعة الصراع العثماني العربي وتطوراته ونهايته، كما تطلبت منا طبيعة الموضوع أيضا الإعتماد على المنهج التحليلي خاصة في إبراز مقاصد بريطانيا من تدخلها في الصراع العثماني العربي.

❖ **الخطة المعتمدة:**

وللإجابة على الإشكالية المطروحة اقتضت من الضرورة أن نقسم موضوعنا إلى مقدمة ومدخل وأربعة مباحث وكل مبحث ضم ثلاث مطالب.

أما المدخل فقد خصصناه للتحدث عن أوضاع الدولة العثمانية والبلاد العربية في أواخر القرن 18م، وبداية القرن 19م وعلاقة بريطانيا بالدولة العثمانية.

أما عن المبحث الأول فقد كان عنوانه بريطانيا والمسألتين المصرية واللبنانية، فكان المطلب الأول للمسألة المصرية، تم فيه التطرق إلى أسباب الحملة المصرية على بلاد الشام واحتلال محمد علي باشا لها وعلاقة الإستقلال عن الدولة العثمانية، أما المطلب الثاني فقد خصص المسألة اللبنانية، تم التطرق فيه إلى الصراع بين الدروز والموارنة، أما المطلب الثالث أبرزنا فيه الموقف البريطاني من المسألتين.

وفيما يخص المبحث الثاني الذي كان عنوانه بريطانيا والخليج العربي، تناولنا في مطالبه الثلاث علاقة بريطانيا بالخليج العربي، والتنافس البريطاني العثماني في المنطقة، لنختم بالسياسية البريطانية في الخليج العربي.

أما فيما يخص المبحث الثالث فكان بعنوان الحجاز على عهد الشريف حسين، احتوى أيضا ثلاثة مطالب، في المبحث الأول تناولنا فيه علاقة الشريف حسين بالدولة العثمانية، أما المطلب الثاني تناولنا علاقة الشريف ببريطانيا، أما المطلب الثالث فقد تناول الثورة العربية.

لنختم موضوعنا بالمبحث الرابع والأخير المعنون بالعوامل المؤثرة في الصراع العثماني العربي، احتوى على مطلبين في المطلب الأول تناولنا فيه بوادر الخلاف بين الترك والعرب تطرق إلى القومية التركية الطورانية والحركة

العربية، أما المطلب الثاني فقد تطرقنا فيه إلى الإتحاديون والصهيونية، وقد تضمن نشاط العرب والصهيون ومظاهر الوعي العربي تجاه الصهيونية وسياستها في فلسطين.

لنختم عملنا هذا بخاتمة توصلنا فيها إلى استخلاص عدة نتائج، إضافة إلى تدعيم هذا البحث بعدد من الملاحق ضمت نماذج من معاهدات ومواجهات بين أطراف الصراع.

❖ التعريف بأهم المصادر:

ومن أجل استيفاء جوانب الموضوع وتحليلها اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي لم تذكر بإسهاب موقف بريطانيا من الصراع العثماني العربي، ومن بين المصادر العربية كتاب "تاريخ الدولة العلية العثمانية"، لمحمد فريدريك المحامي الذي أرخ بالتفصيل لتاريخ الدولة العثمانية حسب تسلسل سلاطينها والأحداث التي رافقت فترة كل حاكم، حيث ساعدت هذا الكتاب في معرفة حيثيات الصراع العربي العثماني سواءا المصري أو اللبناني، وحتى في معرفة موقف بريطانيا أيضا نجد كتاب يلماز أوزتوتا الذي أرخ للدولة العثمانية وأفادنا كثيرا لفهم الأحداث التاريخية.

وقد اعتمدنا على كتاب سهيل طقوش "الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار" أفادنا في معرفة أهم الإضطرابات الداخلية التي سادت جبل لبنان، وكيف أن بريطانيا استغلت هذه الإضطرابات لصالحها

وكذلك مصدر آخر مهم يتمثل في كتاب "تاريخ الدولة العلية" المعروف "التحفة الحليمية" لصاحبه إبراهيم يك المحامي، استوفينا منه ثورات العرب اتجاه الدولة العثمانية.

ومن المصادر أيضا "مراسلات الشريف حسين مكماهون" الذي يحمل معلومات عن منطقة الحجاز في عهد الشريف حسين مكماهون، وكيف حاول هذا الأخير الإنفصال عن الدولة العثمانية.

وأما المراجع الأجنبية منها "روبير مانتران" تاريخ الدولة العثمانية، الذي بين لنا التدخل الأوربي في شؤون الدولة العثمانية، وهمنا نحن التدخل البريطاني.

وكتابات أخرى منها: " اكمال الدين إحسان اوغلو" الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ليلى الصباغ "دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر"، وكارل بروكلمان "تاريخ الشعوب الإسلامية" والعديد من المراجع الأخرى التي أفادتنا أثناء عملية بحثنا وتحرير موضوعنا بالإضافة إلى المجلات والموسوعات العربية.

❖ **صعوبات الدراسة:**

لم يكن إنجاز هذا العمل المتواضع باليسير إذ واجهتنا مجموعة من المشاكل والصعوبات تمثلت أولا وقبل كل شيء في صعوبة ضبط الخطة بسبب كثرة الحركات الانفصالية والتمردات الداخلية في المناطق العربية، بالإضافة إلى قلة المصادر والمراجع المتخصصة في موقف وسياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية، وإن وجدت فإن صعوبة ترجمتها وعدم معرفة تقنيات الترجمة ، بالإضافة إلى صعوبة التنقل إلى المكتبات الوطنية والمركزية والأكاديمية والمتخصصة في مجال البحوث العلمية والتاريخية، وزيادة على ذلك صعوبة انتقاء المعلومات والربط بين الأفكار خاصة أن الفترة المدروسة تشمل القرن 18و19و20م.

لكننا حاولنا قدر المستطاع التغلب على هذه الصعوبات عن طريق البحث المستمر والمقارنة بين المعلومات التي تحصلنا عليها حتى تكون في شكل متناسق وواضح يسهل على القارئ فهمه، ولهذا فإن هذه الدراسة نعتبرها كغيرها من الدراسات السابقة، قد تشوبها بعض النقائص لأن الكمال لله وحده سبحانه وتعالى، ولكننا حاولنا ما استطعنا للوصول إلى نتائج مرضية.

أولا: الأوضاع العامة في الدولة العثمانية

أ- التنافس الدولي وظهور المسألة الشرقية:

يتطابق ما نسميه بـ **"المسألة الشرقية"** مع جملة من الوقائع التي تدور بين عامي 1774م (معاهدة كوتشك كاينارجة)[1] و1923م (معاهدة لوزان)، وتتلخص السمتان الأساسيتان لهذه الوقائع في التمزق التدريجي للإمبراطورية العثمانية وتنافس الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها على أوربا البلقانية[2] والبلدان الواقعة على الجانب الشرقي للبحر المتوسط وعلى ضفافه الجنوبية، فالروس متذرعين بحماية الأرثوذكس، والسلاف يرمون إلى مد سيطرتهم على البلقان وإلى الوصول إلى البحر المتوسط، والإنجليز يسعون إلى حماية طريق الهند ومن ثم السيطرة على الممر الذي يفصل البحر المتوسط عن المحيط الهندي، ومن هنا الإهتمام الذي يبدونه بالبلدان العربية في تلك المنطقة ،والفرنسيون يريدون الدفاع عن مواقعهم التجارية والثقافية لدى مسيحي المشرق ويجدون أنفسهم في تعارض بحسب الظروف مع الروس أو الإنجليز والنمساويين الخائفون من التوسع الروسي في البلقان خاصة البوسنة والهرسك.[3]

ويعطي البعض الآخر تفسيرا حديثا للمسألة الشرقية، وهو أن بدايتها ترجع إلى مطلع النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ومنذ ذلك الوقت ظهرت المشكلات التي تطورت واستمرت في القرن التاسع عشر ووصلت إلى القرن العشرين، وبانتهاء الدولة العثمانية وانتهت هذه المسألة.

وقد استعمل مصطلح المسألة الشرقية الأول مرة في مؤتمر فيينا عام 1815م على اعتبارها مصطلحا سياسيا، ثم بعد تم تداوله بكثرة بين علماء التاريخ والسياسة.[4]

وقد حكمت المسألة الشرقية بالنسبة لأوربا عموما ثلاثة عوامل هي:

1- ضعف الباب العالي المتزايد في العاصمة العثمانية.

2- ظهور عدد من القوميات المسيحية الصغيرة الفتية في شبه جزيرة البلقان.

---

[1] **كوتشك كينارجة:** مدينة تقع بالجنوب الشرقي لبلغاريا، وبها وقعت المعاهدة الشهيرة عام 1774م بين روسيا والدولة العثمانية التي تنازلت بموجبها هاته الأخيرة عن شبه جزيرة القرم لروسيا وإعطاء رومانيا الإستقلال الذاتي. **أنظر:** محمد فريدبك المحامي، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981، ص342.

[2] **البلقان:** شبه جزيرة جنوب شرقي أوربا. **أنظر:** محمد شفيق غربال، **الموسوعة العربية المسيرة**، مج1، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة، بيروت، 1965، ص324.

[3] روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993، ص05.

[4] يوسف حسين عمر، **سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية (1939-1909)**، جامعة عين شمس، فلسطين، 2006، ص ص 11-12.

3- أثر الأمرين على سياسة الدول العظمى.[1]

❖ **أسباب ظهورها:**

في النصف الأول من القرن التاسع عشر وقع حادثان خطيران دفعا بالدول الأوربية الكبرى تركيز إهتمامها بالشرق الاسلامي وحملاتها للتدخل في شؤونه، وكان أولهما الحملة الفرنسية على مصر (1798-1801م)، وثانيهما تعاظم قوة والي مصر العسكرية والإنتصارات التي أحرزها في حروبه ضد السلطان العثماني الذي حكم منذ (1830-1839م)، وهنا أدركت الدول الأوربية مدى ضعف الدولة العثمانية ومن الضروري تصفية وجودها.[2]

والشيء الذي أكد أكثر ضعف الدولة العثمانية هو عجزها في القضاء على حملة بونابرت إلا بعد مساعدة بريطانيا لها التي عملت على جلاء القوات الفرنسية من مصر عام 1801م، وسيطرت عليها فيما بعد.[3]

وأيضا إنهزام العثمانيين مرات عديدة أمام قوات والي مصر وإبنه في معارك عدة منها معركة قونية سنة 1832م، التي اضطر فيها العثمانيون توقيع صلح كوتاهية في 1833م، وعقد الدولة العثمانية معاهدة (خنكار أسكله سي) في 1833م لدفع الحملة المصرية عن الأناضول، وهنا أدركت روسيا ضعف الدولة العثمانية وعملت على تصفية ممتلكاتها.[4]

كما تظافرت عوامل أخرى أدت إلى ظهور المسألة الشرقية نذكر منها:

- أن الطريق الذي تستطيع به روسيا الوصول إلى المياه الدافئة كانت بحوزة الدولة العثمانية، وهذا الطريق متمثل في مضيقي البسفور والدردنيل.[5]

- رغبة روسيا في مد نفوذها في البلقان ومن ثم الإستيلاء على القسطنطينية ولتقوية مركزها أمام فرنسا وبريطانيا إن تم لها ذلك.

ولقد اقتنعت الأحداث التي أدت إلى عقد معاهدة لندن 1840م القيصر الروسي "**نيقولا الأول**" أن الدولة العثمانية بلد يحتضر وأطلق عليها إسم "الرجل المريض" وذلك في سنة 1844م.[6]

---

[1] يوسف حسين عمر، **مرجع سابق**، ص ص 12-13.

[2] عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي 1515-1922**، دار النهضة العربية للطباعة، د.ط، بيروت، لبنان، د.ت، ص442.

[3] حليمي محروس، **تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997، ص 307.

[4] كارل بروكلمان، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس- منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1973، ص 56.

[5] **البسفور والدردنيل**: مضيقين يفصلان تركيا الأوربية عن تركيا الآسيوية، **أنظر**: غربال، **مرجع سابق**، ص 371.

[6] يوسف حسين عمر، **أسباب خلع السلطان، عبد الحميد الثاني 1876-1909**، دار الكتاب للطباعة، الأردن، 2001، ص71.

❖ تجدد المسألة الشرقية سنة 1853:

أعاد القيصر الروسي "نيقولا الأول" في سنة 1853م عبارة رجل أوربا المريض في حديثه المشهور مع السفير البريطاني وعرض على الدول الأوربية تقسيم أملاكه.

لكن بريطانيا رفضت بشدة وهذا ليس حبا في الدولة العثمانية وإنما لحماية مصالحها الإستعمارية بها وحماية طرق مواصلاتها إلى الهند من الخطر الروسي أو أي عدو آخر، ودخلت في تنافس كبير مع فرنسا وروسيا لحماية مكانتها في وسط الدولة العثمانية، وبهذا ذهبت روسيا لتحقيق مصالحها بنفسها واتخذت من مشكلة الأماكن المقدسة بفلسطين سببا في ذلك، إذ كانت ترى نفسها حامية الأرثوذكس بها، لكن السلطان العثماني قام بتسليم مفاتيح كنيسة القيامة لفرنسا هذا ما أثار حفيظة روسيا فدخلت في حرب مع الحلف الفرنسي الإنجليزي والدولة العثمانية، عرفت لحرب القرم منيت فيها بهزيمة نكراء وإضطرت لعقد معاهدة باريس في 30 مارس 1856م، التي منعتها من الإستيلاء على القسطنطينية.[1]

ثم جرت أحداث تاريخية جعلت من بريطانيا تغير من سياستها التقليدية اتجاه الدولة العثمانية، ففي عام 1869م فتحت قناة السويس وأدركت بريطانيا أهمية هذا الطريق المائي لمواصلاتها مع الهند، فقامت بشراء أسهم في هذه القناة وفي سنة 1875م استعدت روسيا لمحاولة أخرى تحل بها المسألة الشرقية واستغلت ظروف الدولة العثمانية السيئة خاصة الإفلاس المالي، وتمردات البلقان بتحريض منها، وأعلنت الحرب عليها عام 1877م التي إنتهت بعقد مؤتمر برلين سنة 1878م.[2]

وفي هذا المؤتمر قامت الدول الأوربية بتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية بالشرق وتصفية وجودها وتخلت بريطانيا على سياستها التقليدية في المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية.

وكانت الدول الأكثر إهتماما بمصير الدولة وأملاكها هي:

* **بريطانيا:** أرادت تأمين طرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى بالهند وتأمين تجارتها سواء عن طريق السويس أو البحر الأحمر وعن طريق الخليج العربي، ونهري الدجلة والفرات،[3] ثم فكرت في احتلال مصر ثم كريت ثم قبرص، وأخيرا إستقر الرأي على قبرص لأنها مفتاح غربي آسيا.[4]

وفي عام 1878م إضطرت الدولة العثمانية لقبول احتلال إنجلترا لجزيرة قبرص نظير حمايتها للدولة العثمانية، كما احتلت مصر في عام 1882 بعد أن حلت فرنسا عام 1881م، إذ خشيت أن يتحول البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية

---

[1] عبد العزيز عمر، **مرجع سابق**، ص 71.

[2] **نفسه**، ص454.

[3] علي محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الإسكندرية، 2003، ص 441.

[4] عبد العزيز عمر، **مرجع سابق**، ص 445.

وبهذا ساءت العلاقة بين بريطانيا والدولة العثمانية.[1]

* **فرنسا:** قامت بحماية رعايا النصارى الكاثوليك في بلاد الشام، والمارونيين على الأخص في لبنان، فأرادت حماية مصالحها أولا ثم استعلاء نفوذها في أملاك الدول الأخرى كما حصل في الشمال الإفريقي إذا احتلت الجزائر في سنة 1830م، وتونس في عام 1882م.[2]

* **روسيا:** أرادت أن تجد لها منفذا من البحر الأسود إلى المياه الدافئة بالبحر المتوسط وذلك بالإستيلاء على القسطنطينية ومضائق البوسفور والدردنيل، إذا أرادت أن يكون لها أكبر نفوذ في شبه جزيرة البلقان لتؤسس دولة سلافية كبرى.

* **النمسا:** كانت تتطلع للتوغل في داخل أملاك الدولة العثمانية لتوسيع رقعتها ومد حدودها إلى البحرين الأدرياتيكي والمتوسط ولكنها كانت تنفذ سياستها بحذر شديد عكس روسيا.[3]

وكان الإعتقاد السائد أن الدولة العثمانية تجاوزت الشيخوخة وآن إنحلالها وكل دولة تطلب حقها من تلك الغنيمة، ويتذرعون إلى ذلك غالبا بأسباب دينية، فيزعمون أنهم يريدون حماية المسيحية في الشرق.[4]

ب– بريطانيا وتطور المسألة الشرقية:

في ظل الأحداث التي دارت منذ أواخر القرن الثامن عشر نتائج هامة، وفي وجهه محاولات الزحف الروسي جنوب شرق البحر المتوسط، وفي ظل رغبة فرنسا بعدم الغياب عن تلك المنطقة باسم حماية المسيحيين نجد أن بريطانيا تبدي رغبة عارمة في حماية طريق الهند،[5] لذلك عملت على الوقوف في وجه أي تقدم روسي يهدد وحدة وسلامة أملاك الدولة العثمانية، وذلك لتأمين مصالحها ودعم المراكز البريطانية في حوض البحر المتوسط مواصلاتها مع الهند.[6]

وهناك إعتقاد بأن المسألة الشرقية ترجع أساسا بداية إتصال بريطانيا مع الهند واستمر النهج البريطاني في العمل على صيانة الدولة العثمانية والمحافظة على وحدة أملاكها وأراضيها، ليس من أجل الأتراك العثمانيين ولكن لأن بريطانيا دولة عظمى والهند لها مكانة كبيرة ويجب استثمارها وإدارتها والإحتفاظ بها، وعلى ذلك كان إهتمامها بالدولة العثمانية

[1] عبد العزيز عمر، **مرجع سابق**، ص 446.
[2] الصلابي،**مرجع سابق**، ص 446.
[3] **نفسه**، ص 446.
[4] لبيب حسين، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة دار الهلال، مصر، 1921، ص 04.
[5] مانتران، **مرجع سابق**، ص48.
[6] حسين عمر،**سياسة بريطانيا**، **مرجع سابق**، ص 15.

إهتماما سياسيا وإستراتيجيا وإقتصاديا، وذلك فإن بريطانيا تدخلت بقوة وبرزت نداءات تؤكد حتمية تقديم كل أشكال العون للدولة العثمانية سواء العون المالي أو إقامة تحالفات لأجل زيادة المصالح البريطانية داخل الدولة العثمانية.[1]

❖ **الثوابت في السياسة البريطانية:**

يمكن القول أن الثوابت السياسية التي دفعت بريطانيا إلى المحافظة على استقلال وتكامل الدولة العثمانية تتمثل بمايلي:

1- وجود الدولة العثمانية كدولة حاجزة بين بريطانيا والدول الأوربية الإستعمارية والطامحة خصوصا روسيا وفرنسا اللتين تتخذان مواقف عدائية ضدها في مناطق نفوذ بريطانيا.

2- سيطرة الدولة العثمانية على العديد من المنافذ البرية والبحرية الموصلة بين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق.

3- ضعف الدولة العثمانية وعدم قدرتها على صد أي عدوان أوروبي خارجي، الأمر الذي استدعى بريطانيا للقيام بهذا الدور.

4- وجود الملايين من المسلمين في المستعمرات البريطانية ممن يدينون بالولاء للسلطان العثماني.[2]

ج- الأزمة البلقانية:

لقد كانت التمردات والثورات التي ظهرت في البلقان من أهم المسائل التي أثرت كثيرا على مجريات الأحداث في الدولة العثمانية ومن هذه الثورات نذكر:

- **تمرد البوسنة والهرسك:**

في عام 1875م ثار سكان البوسنة والهرسك ضد ملتزمي الضرائب الأتراك وقيام سكان الجبل الأسود والصرب بتحريض بلاد الهرسك، للخروج عن الدولة العثمانية واتساع دائرة الثورة بتشجيع من روسيا، إذ بدأت الإضطرابات ولكن الدولة العثمانية تمكنت من قمعها في مهدها.[3]

وكانت النمسا أيضا من وراء هذه التمردات لأنها ترغب في ضم البوسنة والهرسك ،فحاول السلطان منع تدخل الدول الأوربية فأصدر قرارا يفصل فيه القضاء على السلطة التنفيذية والمساواة في الضرائب بين المسلمين والنصارى ولكن ذلك باء بالفشل.[4]

---

[1] حسين عمر، **سياسة بريطانيا، مرجع سابق**، ص ص 16-24.

[2] **نفسه**، ص 29-30.

[3] بروكلمان،**مرجع سابق**، ص 587.

[4] الصلابي، **مرجع سابق**، ص ص 444-446.

- **التمردات في بلغاريا:**

في جانفي سنة 1876 إشتعل لهيب الثورة أيضا في بلغاريا، وذلك بعد أن أصدر الباب العالي المتخبط في الضيق المالي للدولة أمر بجباية جميع الضرائب المتأخرة في أربعة أسابيع.

ومن أسباب إندلاع هذه الثورة أيضا هو أن الدولة العثمانية قد أنزلت بعض العائلات الشركسية لها، فاستغل عملاء الروس هذه الهجرات وأدخلوا في روع البلغار أن الدولة العثمانية تريد إقتطاع أراضي لهؤلاء الشركس، فاحتج البلغاريين على ذلك وقاموا بالثورة ضد الدولة العثمانية بمساعدة روسيا والنمسا.[1]

فتمكنت الدولة العثمانية من القضاء على الثورة، فأثارت الدول الأوربية شائعات تمثلت في إرتكاب العثمانيين مجازر رهيبة ضد النصارى[2]، ولكن ما حدث هو العكس إذ قام ثوار بلغاريا بمذابح بين المسلمين، وهذا ما أثار الرأي العام الإسلامي وإعتبار السلطان العثماني مسؤولا عن ذلك، ليتم عزله وتولية سلطان مكانه عام 1876م، فاستغلت بلغاريا هذه الأوضاع الصعبة للدولة العثمانية، وقامت بتوسيع هجماتها ولكن العثمانيين سيطروا على الوضع.[3]

ثانيا: الأوضاع العامة في البلاد العربية وأثرها في التدخل الأوربي

1- الأوضاع الإدارية والسياسية:

أ- الأوضاع الإدارية:

كان الحكم العثماني للمناطق العربية منذ عهد سليم الأول، وحتى القرن الثامن عشر حكما مركزيا، وذلك عن طريق الفرمانات والأوامر السلطانية التي يتولى تنفيذها كبار مسؤولي الدولة في الولايات العربية، وبهذا لم تتأثر البلاد العربية بالحكم العثماني على عكس العثمانيين الذين تأثروا بالعرب.[4]

وقد تميزت سياسة العثمانيين في حكم الوطن العربي بالبساطة، بحيث إقتصرت وظيفة الدولة العثمانية على حفظ الأمن وجمع الضرائب والفصل في الخصومات، واعتبرت الخدمات العامة مسؤولية الأهالي من العرب.[5]

وقد فشل نظام الحكم في الأيالات العربية، ويرجع ذلك إلى إختلال التوازن بين السلطة المركزية الممثلة في الباشا العثماني من جهة، وبين الحاميات العثمانية والعصبيات المحلية من جهة أخرى،[6] زد على ذلك تأثير ملامح الضعف التي ظهرت

[1] حسين عمر، ،**مرجع سابق**،ص42.

[2] الصلابي، **مرجع سابق**، ص447.

[3] حسين عمر، **مرجع سابق**،ص ص43- 44.

[4] أحمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516-1917)**، ط1، مصر العربية للنشر، القاهرة، د.ت، ص ص 66-69.

[5] محمد عبد الله عودة، ابراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، د.ت ،ص37.

[6] أحمد عبد الرحيم عبد الرحمن، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، القاهرة، 1984م، ص35.

في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر، بحيث تسرب الفساد في الجيش الإنكشاري، إلى الإدارة العربية وبهذا بدأ نشاط البشاوات إستبدادهم بالظهور.[1]

ومن الأسباب أيضا التي أدت إلى إنهيار الإدارة العثمانية في المناطق العربية، هي إعتمادها على السلطة العسكرية والسيطرة الإقطاعية، وبهذا ورغم المدة التي حكمت بها العالم العربي، إلا أنها ظلت سلطة حاكمة خارجة على المجتمع العربي،[2] ليتميز الحكم العثماني في الفترة من 1516-1831م بالسطحية.[3]

ب- الأوضاع السياسية:

كان لنمط الحكم العثماني في الولايات العربية الأثر في تدهور الأحوال السياسية في المناطق العربية،[4] زيادة عن الضعف في المجال العسكري، وإزدياد أوضاع الدولة العثمانية تدهورا بانحطاط أمورها الإدارية وإغتشاشها بوجه عام،[5] فقد إستفادت الولايات العربية من جوانب ضعف الإدارة العثمانية لتدعيم منحى الإستقلال عن الهيمنة العثمانية.[6]

ونتيجة لذلك قامت محاولات لتركيز السلطة في أيدي بعض الزعماء المحليين الذين حاولوا الإستقلال الذاتي عن الحكومة المركزية، وذلك عن طريق التمديد في فترة حكمهم ومحاولة تأسيس أسر محلية،[7] الشيء الذي فسح مجالا واسعا لاشتداد حركات التمرد والثورة داخل الولايات العثمانية والتي استفحل أمرها خاصة خلال القرن الثامن عشر بعد إختلال التوازن الذي كانت قوانين السلطان سليمان القانوني قد عملت على تحقيقه.

هذا الإختلال تجسد في فقدان الحكومة المركزية سلطتها على الأقاليم،[8]وإحتدام النزاع بينها وبين العصبيات المحلية الثائرة زيادة على أعمال النهب والتمرد على السلطة من جانب القبائل البدوية وتطلع الفعاليات المحلية والأعيان من أسر متنفذة وإقطاعيين ولا سيما في الولايات العربية إلى الإستقلال والإنفراد بالحكم في مناطقها،[9] فقد ساعد الوضع الجغرافي

---

[1] طعيمة الجرف، أبحاث في المجتمع العربي، **القومية العربية والتطور السياسي للمجتمع العربي**، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964-1965، ص270.

[2] ليلى الصباغ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ،جامعةدمشق،1981-1982، ص130.

[3] أحمد عزت عبد الكريم، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1980، ص80.

[4] نادية محمود مصطفى، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإستعلامي، القاهرة، 1996، ص116.

[5] ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص49.

[6] محمود مصطفى، **مرجع سابق**، ص166.

[7] إسماعيل ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة عبيكان، 1997، ص84.

[8] ألبرت حوراني، **الأسس العثمانية الشرق الأوسط الحديث-تاريخ العرب والعالم**، ع12، كانون الثاني، (ديسمبر-جانفي)، 1980م، ص27.

[9] عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في تاريخ العرب الحديث-الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر**، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص ص 125-129.

لبعض الأقاليم العربية إلى ظهور حكام أقوياء يرغبون في الإنفصال عن الدولة العثمانية، ويعني هذا بداية ظهور ما يعرف بالحركات الإنفصالية،[1] التي إستغلت إنشغال الدولة العثمانية بحروبها الخارجية على حساب السيطرة والحكم.[2]

فأصبح تاريخ الولايات حتى نهاية القرن الثامن عشر سلسلة من الإضطرابات إنقسمت مجتمعاتها إلى عصبيات وأحزاب وأصيبت نظم الحكم في المشرق العربي بالإنهيار ورغم تردد الدولة بين إنتهاج سياسة تغيير الباشوات العثمانيين بانتظام وتثبيت الذين أظهروا قدرة على قمع حركات التمرد إلا أن هذا حال دون إستقرار البلاد العربية، بل زاد من تململ شعوب المنطقة على حكامها، مثلما حدث في بعض الولايات بظهور أسر حاكمة تتبادل الحكم فيما بينها، أو قيام حركات فردية تحمل مشروعات ذات طابع إنفصالي، وبالتالي نشأت في القرن الثامن عشر عدد من السلالات الحاكمة في المناطق العربية زمن حكم العثمانيين.[3]

ولعل أبرز محاولات إزدياد النفوذ المحلي في البلاد العربية ما حدث في مصر،إذ تمكنت طبقة المماليك من إستعادت هيمنتها على السلطة مع علي بيك الكبير[4] فقد كانت مصر تعاني من أوضاع سياسية غير مستقرة، فكان هناك نزاع مستمر بين الباشوات أنفسهم، ليصير بذلك الحكم في أيدي البكوات بعد سلب السلطة من الباشا العثماني،[5] فأصبحت بذلك الفتن الداخلية الوضع الدائم في مصر[6] ولم تعد للباشا القدرة على تصريف أمور البلاد.

وما حدث في الشام مع ظاهر العمر[7] وألحق أن كلا منهما قد هالته حالة بلاده تحت الحكم العثماني وما هي عليه من التشتت والإنقسام إلى جمع الشتات في بناء واحد.

فبعد أن تدعم نفوذ علي بيك الكبير في مصر قضى على جميع خصومه المنافسين له وأخذ يسير في الحكم يسير في الحكم سيرة الحاكم المستقل يتحدى الدولة،[8] مستغلا فرصة إرتباك الدولة العثمانية سياسيا وحربيا أمام روسيا، فقام بعزل

---

[1] جميل بيضون وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1919، ص77.

[2] عبد الكريم رافق، **العرب والعثمانيين 1516–1916**، ط2، مكتبة أطلس، دمشق، 1993، ص164.

[3] مانتران، **مرجع سابق**، ص583.

[4] **علي بيك الكبير (1769–1773)**: من كبار المماليك في مصر، أصبح حاكما مطلقا على مصر وعزم على أن يستقيل عن الدولة العثمانية، أعلن إستقلال مصر 1769م، وأوقف دفع الجزية وضرب النفوذ بإسمه وتخلص من الموالين لتركيا، توفي بالقاهرة. **أنظر**:غربال، **الموسوعة العربية**، مج2، **مرجع سابق**، ص1230.

[5] عبد الرحمان الرافعي، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر**، ط1، القاهرة، 1955، ص ص 18-20.

[6] جلال يحي، **مصر الحديثة 1517–1805**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985، ص ص 164-168.

[7] **ظاهر العمر**: قائد أبرز حركة إنفصال عن الدولة العثمانية في الشام، إستطاع أن يجعل من نفسه سيدا على عكا والمنطقة خلال ربع قرن حتى هزيمته 1775م، **أنظر**: عبد العزيز عمر، **مرجع سابق**، ص ص 225، 226.

[8] عزت عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص80.

الوالي العثماني عن مصر عام 1768م، فأصبح صاحب النفوذ المطلق في جميع أنحاء مصر كما يقول الجبرتي: "خلُص الإقليم المصري بحري وقبلي إلى علي بيك الكبير وأتباعه".[1]

وفي 1770م مد بصره إلى بعث النفوذ المصري في الحجاز والشام، وإستطاع فرض سيطرته عليهما، وكان أول تدخل أجنبي مباشر في هذه الحركة من طرف روسيا التي ساندته في سيطرته على الشام، لكن سرعان ما انتهت تجربته ليواصل أبو الذهب سياسته،[2] ولم يتغير الحال في مصر بعد وفاته 1773م، كما هو الحال في فلسطين مع ظاهر العمر الذي لم يقل عن حليفه المصري نشاطا إذ إستطاع أن يجعل من نفسه سيدا على عكا، حتى هزيمته سنة 1775م، إلا أن خليفة أحمد باشا الجزار[3] الذي أقامه العثمانيون 1775م، إستطاع أن يتحول إلى السيد المطلق في فلسطين والشام خلال ربع قرن حتى وفاته عام 1804م، عدا عن هذه المحاولات لإقامة إمارات محلية مستقلة، فإن خطرا شديدا واجهته الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، هو قيام حركة الوهابيين داخل الجزيرة العربية منذ 1745م، ولم تشبه الدولة العثمانية لخطر صعود الوهابيين، إلا مع تهديدهم لولاية دمشق وبغداد وبقي الوهابيون مسيطرين على الجزيرة العربية حتى ظهور قوة جديدة في الإطار العربي فتمكن الجيش المصري تحت قيادة محمد علي باشا[4] من السيطرة على بلاد الحجاز ونجد والقضاء على دولتهم عام 1818م، لحساب السلطان محمود الثاني، إلا أن هذه الحركة الإصلاحية عادت مرة أخرى للنشاط في أواخر القرن التاسع عشر[5].

أما فيما يخص الأوضاع السياسية في بلاد لبنان، فنرصد ثلاث نماذج للحركات الإستقلالية في تاريخ هذه المنطقة ومنها: ثورة المعنيين التي بدأت في القرن السابع عشر، وكان ممثلها فخر الدين المعني[6] الذي أعلن الثورة على الباب العالي سنة 1603م، ولم تتعرض له الدولة العثمانية وتركت له حكم البلاد الواقعة في حوزته لقاء جزية يدفعها.[7]

لينتقل الحكم بعد المعنيين إلى الشهابيين الذين تنافسوا على منصب الإمارة الشهابية، فأستغل أحمد الجزار هذه المنافسات، وتعهد بدفع الأموال على الأمراء الشهابيين الذين لم يتمكنوا من جبايتها إلا بالقوة، فثار الشعب ضدهم[8] وبهذا حكم لبنان ثلاث أسر محلية.

---

[1] عبد الرحمان الجبرتي، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج1، بولاق، 1879-1880م، ص ص 336-351.

[2] مانتران، **مرجع سابق**، ص608.

[3] **احمد باشا الجزار**:من مماليك علي بيك الكبير ، اصبح واليا على صيدا بعد مقاومته للظاهر عمر.**انظر**:ليلى الصباغ، مرجع سابق،ص138.

[4] **محمد علي باشا**: (1769-1849) والي مصر 1805، قام بثورة تحديثية في مصر وخاض معارك ضد الدولة العثمانية، **أنظر**:فريد بك المحامي، **مرجعسابق**، ص214.

[5] خالد زيادة،**اكتشف التقدم الاوروبي-دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر**،ط1،دار الطليعة للنشر ،مج1، ص69.

[6] **فخر الدين المعني**: سنة 1572، تسلم الحكم سنة 1590، استطاع أن يخضع لإدارته كل من فلسطين ومدينتي صيدا وبيروت. **أنظر**: قسطنطينبازيلي، **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والخارجية**، تر: ياسر جابر، مراجعة منذ جابر، دار الحداثة، بيروت-لبنان، 1988، ص47.

[7] بروكلمان، **مرجع سابق**، ص513.

[8] عبد الكريم غرايبة، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر، بيروت، 1984، ص52.

وفي بلاد الشام نجد أسرة آل العظم التي ساعدت الدولة العثمانية في تثبيت نفوذها في المنطقة[1]،وتميزت بلاد الشام في عهدهم بنوع من الإستقرار النسبي.[2]

أما الوضع السياسي في العراق يختلف عن المناطق العربية الأخرى، وذلك بحكم بعدها عن مقر الحكومة، وبالتالي ستكون صعوبة في السيطرة عليها، إذ تراجعت سلطة البشاوات وظهرت التمردات كتمرد محمد الطويل.[3]

وعلى الرغم من الفتن والثورات التي ظهرت في بلاد الشام ومصر والعراق التي قام بها عدد من الحكام الأقوياء إلا أنها بقيت تابعة للدولة العثمانية، وقد ظهرت هذه الحركات بشكل واضح في الأقاليم الجبلية، ومن خلالها تبين التفكك الموجود بين الوحدات الإدارية الذي أدى إلى العزلة عن الدولة العثمانية.[4]

ورغم محاولات السلاطين العثمانيين تلمس أسباب القوة التي تعيد لهم السيطرة على الولايات النازعة إلى الإستقلال إلا أن أشد ما في هذه الحركات الإستقلالية أنها عملت على تفويض سلطة العثمانيين في المشرق العربي، وأخطرها أنها أظهرت للدول الأوربية مدى قابلية هذه الشعوب للثورة على الحكم العثماني.[5]

2- الأوضاع الإقتصادية:

كان للأوضاع السياسية التي عاشتها البلاد العربية في القرن الثامن عشر أثر كبير على الأحوال الإقتصادية،[6] وقد إحتفظ العثمانيون بشكل عام بالنظام الإقتصادي الذي كان سائدا فيها.

وكانت الأوضاع الإقتصادية للبلاد العربية سيئة، خاصة مع قيام الثورة الصناعية التي من خلالها أظهرت أهمية العالم العربي كمصدر للمواد الخام،[7] ففي بلاد الشام طغى الإرتفاع في الأسعار، وهذا ما أدى إلى ثورة الناس كما نجد أن إيالة الشام توقفت عن دفع الضرائب للدولة العثمانية.[8]

---

[1] الشلق، **مرجع سابق**، ص97.

[2] غرايبة، **مرجع سابق**، ص51.

[3] مانتران، ، **مرجع سابق**، ص589.

[4] بيضون، **مرجع سابق**، ص65.

[5] محمد مخزوم، **أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981، ص114.

[6] الشلق، **مرجع سابق**، ص71.

[7] شوقي عطا الله الجمل وآخرون، **تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الفتح العثماني للعالم العربي حتى الوقت الحاضر**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1998، ص29.

[8] مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تح: أحمد غسان صبانو، دار قتيبة للطباعة، دمشق، 2007، ص ص43-45.

وقد إتبع العثمانيين في المجال الإقتصادي في الأيالات العربية سياسة الضرائب التي زادت في القرن الثامن عشر، ففي فلسطين مثلا كان الفلاحين يقدمونها بشكل غير منتظم ثم محاولة التوقف عن دفعها في القرن الثامن عشر.[1]

ونجد دمشق قد تمتعت خلال القرن الثامن عشر باستقرار نسبي في المجال الإقتصادي وذلك بسبب حكم آل العظم، فانتعشت فيها الصناعات، لكن سرعان ما إختفى هذا الإستقرار بسبب الصراع بين الجند المحلي والإنكشارية.[2]

وكان لنظام الإلتزام[3] في البلاد العربية آثار سلبية إذ تدهور الريف وهاجر الفلاحين إلى المدن، فانهارت بذلك الزراعة، أما الصناعة فقد تراجعت خاصة مع ظهور الثورة الصناعية التي أدت إلى تأخرها، وذلك يعود إلى التأخر في وجود وسائل النقل وقلة الأمن في الطرقات التي تسير فيها القوافل، وبهذا كانت الزراعة والصناعة والتجارة في البلاد العربية متخلفة بالرغم من وجود إمكانيات إقتصادية كفيلة بالتقدم والإزدهار.[4]

3- الأوضاع الإجتماعية:

أدى سوء الأوضاع الإقتصادية إلى سوء الأحوال الإجتماعية، إذ انتشرت الأمراض وأصبح هناك زيادة في عدد الوفيات مما تسبب في نقص عدد السكان.

وقد كان المجتمع العربي مجتمع طبقي، نجد فيه طبقة الحكام والولاة الذين يمثلون السلطة الحاكمة –العثمانيين- تليها طبقة الإقطاعيين، وهم أصحاب الإقطاعات العسكرية لتأتي في المرتبة الثالثة طبقة رؤساء العشائر والشيوخ والأشراف، وبعدها طبقة العلماء الذين لهم امتيازات بحكم مكانتهم الدينية، فطبقة أهل الذمة التي تتمثل في الطوائف غير الإسلامية من يهود ومسيحيون، وفي الأخير طبقة عامة الشعب، ويمثلها الفلاحون وأصحاب الحرف والملتزمين بدفع الضرائب.[5]

4- الأوضاع الثقافية والفكرية:

كان هناك ركود في الحياة الثقافية والفكرية، وذلك بسبب إنطواء العلماء وبعدهم عن البحث والإستقصاء، بالإضافة إلى إنتشار الأمية وغلبة الجهل فلم يعطى لأفراد الشعب من العرب الفرصة للتعليم، ونجد أن التعليم كان يقتصر على تعلم القرآن والحساب، كما إنتشرت في هذا العهد أفكار بعيدة كل البعد عن الإسلام كالتمسح بالقبور، والخرافات

---

[1] مانتران، **مرجع سابق**، ص544.

[2] غرايبة، **مرجع سابق**، ص51.

[3] **الإلتزام:** هو تقديم مصالح الدخل الحكومي للمتعاهدين مقابل مبالغ مالية مقطوعة بحيث يدفعها الملتزم مقدما للدولة **أنظر:**سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، الرياض**، 2000، ص35.

[4] بيضون، **مرجع سابق**، ص ص 67-69.

[5] **نفسه**، صص69-70.

الدينية، مما أدى إلى ظهور حركات إصلاحية إسلامية كالحركة الوهابية، وعلى الرغم من سوء الأحوال الثقافية إلا أنه كانت هناك مناورات علمية في العلوم الشرعية تؤهل العلماء.[1]

5- التدخلات الأوربية:

نتيجة للضعف والفوضى الذي عاشته البلاد العربية في القرن الثامن عشر في جميع المجالات، إزداد النفوذ السياسي الأوربي،[2] فكانت الحملة الفرنسية على مصر 1789م، أول محاولة إستعمارية بالمعنى الحديث في قلب العالم العربي،[3] ولكن هذه الحملة أخفقت عسكريا ولكنها أفلحت في توجيه أضواء العالم الحديث إلى ماضي مصر البعيد ولفتت أنظار الدول إلى أهمية مركزها السياسي وموقعها الإستراتيجي، فكانت هي المسؤولة عن ظهور إصطلاح "المسألة المصرية" في عرف السياسة الدولية، بحيث أصبحت مصر ميدانيا فسيحا للتنافس الأوربي من أجل السيطرة عليها سياسيا وعسكريا وإقتصاديا، فلا تقف أهمية الحملة في أنها أملت وإن بعد رحيلها، المجتمع المصري بتغييرات هامة، بل تكمن في دلالتها المختلفة باعتبارها أول محاولة إستعمارية بالمعنى الحديث في قلب الوطن العربي.[4]

ليظهر تدخل آخر من طرف بريطانيا التي قامت بالإتفاق مع السلطان العثماني ضد فرنسا، فتمكن العثمانيين بعد معارك كثيرة مع الفرنسيين من إجلاء هؤلاء عن مصر ليبدأ صراع جديد بين العثمانيين والإنجليز لكن محاولات الإنجليز باءت بالفشل وتم إنسحابهم من مصر ما بين 1802-1803م تاركين مصر في فوضى داخلية،[5] لكن ورغم ذلك يمكن إستخلاص التدخل البريطاني في شؤون الدولة العثمانية وذلك لأنها كانت تعمل على المحافظة على وحدة أراضي الدولة العثمانية، وذلك بعد أن اتضحت معالم سياسية روسيا التوسعية، والمكاسب التي حققتها بعد صلح كوتشك قينارجه،[6] أما مقاصد بريطانيا في الأيالات العربية فهي التجارة نظرا لأهمية هذه المناطق في المواصلات البحرية وبين بريطانيا ومستعمراتها في الشرق.

وهكذا يمكن تفسير إندفاع أوربا نحو الشرق في ثوب حملات عسكرية بصراعات القوى وتوازناتها في القارة الأوربية ذاتها، فالإحساس بالقوة لدى الدول العظمى يدفعها بطموحاتها إلى خارج أراضيها، ومن ثم تصطدم الأطماع أو حتى

---

[1] بيضون، **مرجع سابق**، ص71.

[2] محمودمصطفى، **مرجع سابق**، ص09.

[3] الشلق، **مرجع سابق**، ص144.

[4] **نفسه**، ص150.

[5] مؤلف مجهول، **مرجع سابق**، ص09.

[6] **صلح كوجك قينارجة**:وقع في 1774 بين روسيا والدولة العثمانية، بموجبه تنازلت الدولة العثمانية لروسيا عن البحر الأسود، والبحر المتوسط. **أنظر**:سهيلطقوش، **تاريخ العثمانيين من القيام إلى الإنقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، 2013، ، ص ص 295-296.

تتعاهد على إحتلال أو إقتسام منابع الثروة والأسواق خارج بلادها، وهو ما يفسر لنا الحملة الفرنسية على مصر كما يفسر لنا الحملة الإنجليزية عليها أيضا بعد ذلك ببضع سنين.[1]

6- العلاقات العثمانية البريطانية من القرن 16 إلى القرن 19م:

ترجع علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية إلى نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، زمن حكم السلطان سليمان القانوني، وكانت في مجملها علاقات تجارية، بحيث نجد أن أول خطوة للتقارب العثماني البريطاني، كانت عن طريق التجار الأنجليز الذين شرعوا بالتوجه نحو البحر الأبيض المتوسط وصولا إلى المشرق العربي، فكانوا بذلك كحكام وقناصل لبريطانيا في محطات عبروا منها، مثل: البندقية وكريت، فتعرفوا بذلك على الدولة العثمانية.[2]

فيبدوا أن الإنجليز كانوا يسعون للتقارب من العثمانيين ويظهر هذا من خلال المعاهدة التي وقعت بين فرنسا والسلطان سليمان القانوني عام 1535م، التي فتحت الإنجليز الدخول في هذا الإتفاق للتجارة البحرية في الإمبراطورية العثمانية، وأن يجلبوا البضائع إلى الموانئ العثمانية على السفن الإنجليزية.[3]

وفي عهد السلطان مراد الثالث، سعت بريطانيا إلى التقرب من الدولة العثمانية وذلك راجع إلى النهضة الفكرية التي ظهرت في أوربا دفعتها للتعرف على الشرق الأدنى وبذلك السيطرة على تجارته، فحصلت من خلال ذلك على إمتياز خاص لتجار البلاد،[4] كما منح السلطان مراد أول إمتياز تجاري للإنجليز سنة 1580م، وإمتياز آخر أوسع من الأول سنة 1583م بالرغم من معارضة فرنسا والبندقية وعملهما على عرقلته، كما طلبت ملكة إنجلترا بنفسها من السلطان العثماني تدعيم الإمتيازات وتعميمها على كافة التجار الإنجليز، فأدى ذلك إلى تأسيس الشركة الشرقية بمرسوم في عام 1581م، وبذلك خفضت الضرائب على التجار الإنجليز، وفي 1582م أصبح الإنجليز سفارة في إسطنبول التي إستطاعت تدعيم إمتيازات 1586م.[5]

بعد وفاة السلطان مراد الثالث سنة م1595، عملت بريطانيا على تجديد الإمتيازات وذلك عن طريق سفيرها في إستانبول لدى السلطان محمد الثالث، هذه الإمتيازات تهتم بشؤون التجار وحياة الجالية بصورة عامة.[6]

---

[1] الشلق، **مرجع سابق**، ص 145.

[2] إدريس الناصر رائسي، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر**، ط1، دار الهدى، بيروت، لبنان، 2007، ص155.

[3] خليل إينالجيك، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**، تر: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت- لبنان، ص214.

[4] فريد بك المحامي، **مرجع سابق**، ص260.

[5] إينالجيك، **مرجع سابق**، ص215.

[6] الناصر رائسي، **مرجع سابق**، ص 162.

وبينما كانت العلاقات تجارية في القرن السادس عشر، إنقلبت الموازين في القرنين السابع عشر والثامن عشر، بحيث أن العثمانيين تقربوا من بريطانيا بسبب الضعف الذي أصاب الدولة ولم تكن بريطانيا تطمع في الإستيلاء على مناطق في الدولة العثمانية، بل إن سياستها العدائية تمثلت اتجاه فرنسا وروسيا في الشرق.[1]

أما القرن الثامن عشر، فأصبحت بريطانيا تهتم بالسيطرة على أراضي الدولة العثمانية التي تمثل لها طريقا للعبور إلى الهند والبحر المتوسط، وكانت مصر محل تنافس بينها وبين فرنسا، حيث سعت بريطانيا للتقرب من حكام مصر من المماليك، وعقدت عام م1794، معاهدة مع حاكمي مصر مراد بك، وإبراهيم بك، حصلت بموجبها إلى إمتيازات هامة في مصر وقد رفض السلطان العثماني التوقيع عليها.[2]

وفي المقابل عملت الدبلوماسية البريطانية على التحالف مع الدولة العثمانية للقضاء على فرنسا عام 1789م، للتعاون لإخراج الفرنسيين من مصر، وبالتالي خرجت الدولة العثمانية عن المبدأ المتمثل في عزلتها عن الغرب.

وأهم ما جاء في المعاهدة الموقعة بين الطرفين أن يتعهد كل طرف بضمان أملاك الطرف الآخر، وكذا مواصلة الحرب ضد فرنسا حتى إخراجها من مصر، وقد كانت بريطانيا تهدف من وراء هذه المعاهدة إلى أبعد من ذلك وذلك لخشيتها على طريق الهند أن يقع في يد فرنسا ولم يكن يهمها الحفاظ على أملاك الدولة العثمانية إلا بقدر ما يخدم مصالحها،[3] وسنلاحظ ذلك في حديثنا عن المسألتين المصرية واللبنانية وتدخلها فيهما.

[1] ألكسندر فينا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص 86.

[2] طقوش، **مرجع سابق**، ص 307.

[3] **نفسه**، ص311.

المطلب الأول: المسألة المصرية (1830–1840)

كان محمد علي مدركا تماما، أن الدولة العثمانية بعد حروب اليونان وحروب البلقان أصبحت تمر بأزمة عسكرية في الجيش الجديد، وأن هذا الجيش لم يستكمل بعد كل تجهيزاته من التسليح والتدريب في مقابل هذا أصبح جيش محمد علي يتفوق على جيش السلطنة من حيث العدد والعدة[1].

لذلك قرر أن يعلن الحرب على السلطنة وذلك بتوجيه حملة لضم الشام إلى ممتلكاته وخاصة بعد اشتداد الخلاف بينه وبين السلطان محمود الثاني، الذي كان رافضا لسياسة محمد علي التوسعية.[2]

ولقد كانت الأسباب للحملة على الشام عديدة، فلقد حاول محمد علي باشا في بادئ الأمر على أن يستولي على سوريا عن طريق الوسائل السلمية، فطالب السلطان محمود الثاني بأن يفي بوعوده، و يكافئه بولاية سوريا، بعد أن قام بمساعدته في حروب اليونان لكن السلطان خلف بوعوده.[3]

فمحمد علي كانت له أطماع في بلاد الشام منذ عام 1810، و لكن الحروب في جزيرة العرب ضد الوهابين، ثم القيام بفتح السودان، و الحرب اليونانية[4]، جعلته يؤجل هدفه هذا إلى الوقت المناسب[5].

وقبل أن يخوض غمار الحرب كان محمد علي يفكر في موقف الدول الأوربية من الخطوة الجريئة التي سوف يقوم بها، لأنه كان مدركا أن الدول الأوروبية كانت تتدخل في أي مشكلة تخص الدولة العثمانية و تصبح طرفا فيها.

ففرنسا حاولت إغرائه إلى التوجه إلى المغرب بدلا من الشام، و لأن ذلك يغضب السلطان لا الدول الأوربية، في حين بريطانيا رفضت، و بكل جدية أي سياسة تزيد من نفوذ فرنسا في الدولة العثمانية، ومن هنا أدرك محمد علي باشا أن سياسته ستواجه العديد من العراقيل، وذلك لاختلاف مصالح كل الأطراف.[6]

---

[1] هدى بلال، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830–1841**، العدد 4، المجلد 10، مجلة الأبحاث لكلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، 2011، ص344.

[2] السيد رجب حراز، **مدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال البريطاني (1817–1882م)**، القاهرة ، 1970، ص 264.

3 محمد التونجي، **بلاد الشام إبان الحكم العثماني**، د .ط، دار المنار، بيروت، 2004،ص 61.

4 الرافعي، **مرجع سابق**، ص 219.

5محمد عبد الفتاح أبو الفضل، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، د ط، المجلس الأعلى للثقافة و النشر، مصر 1998، ص 187.

[6] جمال محمود حجر، **القوى الكبرى و الشرق الأوسط في القرنين التاسع و العشرين**، تق: عمر عبد العزيز، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1889، ص23 .

المرحلة الأولى (1831–1833):

1–1 أسباب الحملة المصرية على بلاد الشام:

في حقيقة الأمر كان محمد علي يبيت النية لاحتلال بلاد الشام وذلك منذ 1810م، فأصبح يخطط للاستيلاء عليها، و يعود اهتمامه بهذه المنطقة لعدة عوامل أهمها:

– **العوامل الإستراتيجية:** كان محمد علي يرى في بلاد الشام جزء متمم لمصر و لا يتحقق الأمن لها، و لا يأمن العدو إلا إذا كانت سوريا تحت سيطرته و سلطانه، كما رأى أن حدود مصر الطبيعية من جهة الشرق هي جبال طوروس[1]، وليست صحراء العرب، و من ثمة كان يتحين الفرصة لتحقيق هدفه حتى إذا ما لاحت انتهازها[2].

– **العوامل الاقتصادية:** أراد استغلال موارد بلاد الشام حيث استطاع أن يحصل على الفحم الحجري من جبال لبنان، ونظرا للعلاقة التي كانت موجودة بينه و بين بعض المسؤولين في الشام استطاع أن يحصل على هذه المادة التي كانت تعتبر وقت ذلك مادة ضرورية لأي انطلاقة صناعية، بالإضافة إلى الفحم الحجري نجد الأخشاب[3] التي تأتي في مقدمة المتطلبات المصرية الحربية و المدنية، و من المعروف أن مصر ليست بالبلاد المنتجة لها لذلك كان لزاما عليه أن يعتمد على الخارج، لإعادة بناء الأسطول المصري الذي نالت منه الضربات في موقعة نافارين.

بالإضافة إلى المواد الولية السابقة الذكر نجد منتجات محلية خاصة بالمنطقة لها أهميتها في الميدان الاقتصادي، مثل الحرير و الزيتون و الصابون و الجلود و الخيول[4].

– **العوامل البشرية:** أراد محمد علي من احتلال بلاد الشام، كذلك تجنيد جنود لجيشه[5]، لتحقيق طموحه في ضم المزيد من البلاد العربية، وفي هذا الصدد يقول:" محمد علي من جبال لبنان أجند جنودي فأدرب منهم جيشا كبيرا ولا أقف إلا على ضفاف الدجلة و الفرات"[6]. إضافة إلى هذه العوامل، نجد قيمة بلاد الشام الدينية و التاريخية فهي تضم القدس الشريف، ودمشق، لذلك نجد محمد علي رفض مساعدة فرنسا في احتلالها للجزائر، و وجها أنظاره لبلاد الشام لتحقيق قوته[7].

---

[1] **جبال طوروس:** سلسلة جبلية جنوب تركيا تمتد موازية ساحل البحر المتوسط جنوب آسيا الصغرى. **أنظر:** غربال، مج 2، **مرجع سابق**، ص 116.

[2] ابن عزام عايض الروقي، **حروب محمد علي في الشام و أثرها في شبه الجزيرة العربية(1247–1255 هـ/1831–1839م)**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة، 1985، ص 74.

[3] لطيفة محمد سالم، **الحكم المصري في الشام 1831–1841**، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص 19.

[4] بيضون و آخرون، **مرجع سابق**، ص94.

[5] حسين مؤنس، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط 2، مطبعة حجزي، القاهرة،1938، ص 221.

[6] محمد سالم، **مرجع سابق**، ص20.

[7] محمد سالم، **مرجع سابق** ، ص21.

2–1 احتلال محمد علي باشا بلاد الشام:

اشتغل محمد علي النكسات المتوالية للدولة العثمانية، وبعد أن نجح في تدعيم مركزه في الجزيرة العربية و السودان[1]، حتى بدأت عملي غزو الشام في نوفمبر من عام 1831 م حيث اجتاحت جيوش إبراهيم باشا[2] البلاد وضرب الحصار على مدينة عكا، التي لم تستطع الصمود فاستسلمت في عام 1832م، و استمر في فتح المدن الواحدة تلوى الأخرى، فاستسلمت دمشق دون مقاومة تذكر، وهزم القوات العثمانية من حلب عند ممر بيلان[3]، بالرغم من محاولة القوات العثمانية المنسحبة الوقوف في وجه هذا الزحف إلا أنهم لم يتمكنوا من ذلك[4]، و أصبحت الطريق مفتوحة إلى القسطنطينية.[5]

وفي هذه الظروف الحرجة التي تمر بها الدولة سارعت السلطات العثمانية إلى عرض التفاوض على محمد علي فتوقف إبراهيم باشا عن الزحف تنفيذا لأوامر أبيه، لكن هذه المفاوضات لم تأتي بنتيجة، فقام السلطان بإعداد جيش لمواجهة إبراهيم باشا، و لما وصلت الأخبار إلى هذا الأخير بادر إلى معاودة القتال، فتمكن من إلحاق هزيمة نكراء بالعثمانيين[6]. في شهر ديسمبر من عام 1832 م في قونية[7].

ففزع السلطان من الانتصارات التي حققها إبراهيم باشا، فلجأ إلى الدول الأوربية لمساعدته و الوقوف إلى جانبه، لكنها تجاهلته بدعوى انشغالها بأحوالها الداخلية ورأت في النزاع القائم مسألة داخلية، يحلها السلطان و واليه، ولم يجد السلطان من وسيلة سوى اللجوء إلى روسيا العدو اللدود للدولة العثمانية، فوجدت هذه الأخيرة الفرصة مواتية لتحقيق حلمها المتمثل في الوصول إلى المياه الدافئة، حيث تمكنت من توقيع معاهدة خنكاراسكله سي[8] في 1833م.[9]

خشيت فرنسا و بريطانيا من هذا التدخل الروسي، فقررتا الوقوف في وجه الأطماع الروسية، فقامتا بالضغط على محمد علي لقبول المفاوضات مع السلطان،و كانت هذه المفاوضات غير رسمية، لاشغالهعن مواصلة التقدم إلى

---

[1]محمد عبد اللطيف البحراوي، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808–1839)** ط1، القاهرة،1978، ص 153.

[2]**إبراهيم باشا،(1787–1848م)**: قائد مصري، قضى على الوهابيون، وأخمد الثورة اليونانية، عين نائبا في حكم مصر عن أبيه محمد علي.
أنظر:غربال ،مج 1،**مرجع سابق**، ص 364.

[3]**بيلان**: تقع بين مدينة حلب، وجنوب إسكندرونة التركية: **أنظر**: محمد فريد بك، **مرجع سابق**، ص 11.

[4]مؤلف مجهول، **مرجع سابق**، ص ص 57–58.

[5] أنظر الملحق رقم (1).

[6] مؤلف مجهول، **مرجع سابق**، ص 61.

[7]**قونية**: مدينة تقع جنوب وسط تركيا عاصمة مقاطعة قونية. **أنظر**:غربال، **مرجع سابق**، ص 1409.

[8]**معاهدة خنكاراسكله سي**: كانت بين روسيا والدولة العثمانية، تضمنت المساعدة المتبادلة بين الطرفين مقابل غلق الدولة العثمانية الدردنيل أمام الدول الأخرى.**أنظر**: حجر، **مرجع سابق**، ص 40

[9] فريد بك المحامي، **مرجع سابق**، ص266.

إسطنبول ريثما تستعد القوات العثمانية المهزومة، و أفضت المفاوضات إلى توقيع صلح كوتاهية[1] في 3 آيار 1833م وقد تحمست فرنسا و انجلترا لهذا الاتفاق خوف من أن يؤدي الصدام إلى تدخل روسيا، ويقضي صلح كوتاهية بأن يتخلى السلطان لمحمد علي عن سورية و إقليم أضنة[2]، مع تثبيته على مصر و كريت[3] و الحجاز، مقابل جلاء الجيش المصري عن الأناضول[4]، ولم يكن هناك من بين الدول الأوروبية من يرغب في رؤية محمد علي وقد أحرز انتصاراتهالموالية لتذهب طموحاته أدراج الرياح، وهكذا تحقق لمحمد علي كل ماكان يطلبه من السلطان و مما لاشك فيه أن قوة محمد علي وانتصاراته العسكرية هي التي عززت مطالبه السياسية.

كما أن التنافس الأوربي قد خدم الطرفين المتصارعين فلم يكن هناك من بين الدول الكبرى من يرغب في أن يرى السلطان العثماني وقد اختفت أملاكه فجأة.

فصدرت التوجيهات السلطانية بمضمون هذا الصلح، وأرسل الصدر الأعظم وثيقة مكتوبة بفحوى هذه التوجيهات التي أغفلت إقليم أضنة و بدا هذا الموقف و كأنه نقض لاتفاقية كوتاهية لذلك رفض إبراهيم باشا إجلاء جيوشه حتى ينص صراحة على ما تم التوصل إليه، و لم يكن بوسع السلطان إلا أن ينفذ الاتفاق و في 26 ماي 1833م صدر فرمان[5] نص فيه على كل الأملاك المخولة لمحمد علي وهكذا امتدت حدود مصر الشمالية حتى مضيق كولك بجبال طوروس وضمت بذلك الشام و الحجاز و أجزاء من الأناضول الجنوبية، وبهذا انتهى ما عرف في العلاقات المصرية العثمانية بالحرب السورية الأولى[6]، ودخلت الشام في حكم الدولة المصرية، بعد صلح كوتاهية، و صار إبراهيم باشا حاكما عاما للبلاد السورية وقائد للجيش المصري. لقد قبلت الدولة العثمانية الصلح على معض، و أكرهت على قبوله لهذا كانت تعد العدة لنقض الصلح، و تنتظر الفرصة السانحة لاسترداد ما أخذه محمد علي قسرا ودون اتفاق، وسنحت الفرصة للسلطان العثماني في سنة 1834م حين قامت الثورة في سوريا على الحكم المصري، بسبب ما أدخله من النظم الجديدة في إدارة شؤون البلاد، والتي لم يكن للسكان عهد بها، وما زاد من ثورة الناس ضد الحكم المصري واستيائهم هي الضرائب التي فرضها على الناس و التجنيد الإجباري و مصادرة السلاح[7].

---

[1] **كوتاهية**: مدينة تقع إلى الشرق وغرب أسكي شهر.**أنظر**: **نفسه**، ص471.

[2] **أضنة**: مدينة بجنوبي تركيا عاصمة سيهان.**أنظر**: غربال، ،مج1،**مرجع سابق**، ص72.

3 **كريت**: جزيرة شهيرة بالبحر المتوسط تتميز بموقعها الجنوبي.**أنظر**: فريدبك، **مرجع سابق**، ص38.

4 سليمان بن محمد الغنام، **قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسيعية.(1811–1840م) في الجزيرة العربية السودان واليونان وسوريا**، جدة،1980، ص 92.

[5] **الفرمان ferman**: الأمر السلطاني المكتوب الصادر في قضية من القضايا.**أنظر**: صابان، **مرجع سابق**، ص 164.

6 الكسندرفينا دولينا، **مرجع سابق**، ص 46.

[7] **نفسه**، ص52.

ومما لاشك فيه أن السلطان العثماني و الدول الأوربية،كان لهم يد في تأليب السكان ضد محمد علي فدعمواحركات احتجاجهم التي لم تهدأ طيلة حكمه ،و أدت إلى إضعاف طاقات المصريين العسكرية و المادية،لأن إبراهيم باشا قد بذل جهود كبيرة لإخماد الثورات و قمعها فاستنفذ أموالا طائلة[1].

وفي هذه الظروف طلب السلطان العثماني المساعدة من فرنسا و بريطانيا،لكن المطلب العثماني لم يجد آذانا صاغية منهما فاضطر للجوء إلى روسيا[2].

وهذا التقارب الروسي العثماني جاء ليدق ناقوس الخطر بالنسبة لبريطانيا ومصالحها في المنطقة، وخوفها من تهديد طرق مواصلاتها إلى الهند، وهذا ما يبرر عدم سماحها لأي دولة أوربية أن تشكل خطرا على مصالحها،بل واتهام كل من يتحالف مع الدولة العثمانية لمحاولة التأثير على المصالح البريطانية، وهذا يقدم تفسيرا لأسباب وجود تحالف بريطاني فرنسي، حماية لمصالحهما في وجه أي تهديد لهما داخل كيان الدولة العثمانية، و ممارستها للضغط الدبلوماسي و السياسي على محمد علي باشا تارة، والتهديد باستخدام القوة ضده إذا لزم الأمر تارة أخرى[3].

تطورت الأمور بعد توقيع معاهدة كوتاهية بشكل كبير،ذلك أن كل طرف من الأطراف الموقعة عليه،لم ير فيها إلا هدنة مؤقتة،من الممكن أن تستأنف بعدها الحرب في أي لحظة وهذا ما حدث بالفعل، إذ عمل المصريون على تعزيز تحصيناتهم العسكرية في بلاد الشام استعدادا للمعركة القادمة،كما أن السلطان العثماني أصبح في موقف أقوى من ذي قبل، فقد استطاع إخماد الثورات التي قام بها الاكراد فيشرق الأناضول،واستطاع إعداد جيش أكثر قوة، وبناء أسطول حربي بمساعدة بريطانيا[4]، كما أن السلطان العثماني تمكن من الحصول على دعم عسكري من قبل روسيا بموجب معاهدة خنكاراسكله سي ولعب السفير الروسي لدى استانبول الدور الأكبر في تحريض السلطان على إعلان الحرب على قوات محمد علي باشا، هادفا بذلك إلى دفع العثمانيين لطلب العون و المساعدة العسكرية من روسيا[5] .وبذلك تهيأت الظروف للتطورات الجديدة[6].

---

[1] ليندا شيشلر،**دمشق في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**،تر: عمر و الملاح ودينا الملاح،ط1،دمشق،1938،ص60.

[2] البازيلي، **مرجع سابق**،ص167.

[3] غالب عبد أحمد العربيات وخالد طاهر شنيكات، **الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام(1831–1841) قراءة جديدة في التدخل الدولي**، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،(د.ت)، ص 396.

[4] محمد حبيب صالح، **الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، مجلة دراسات تاريخية، العدد 67–68، دمشق، جامعة دمشق، حزيران، 1999م،ص 328.

[5] العربيات، **مرجع سابق**،ص 397.

[6] علي يوسف البلخي، **الموقف الدولي من اخلال محمد علي باشا لبلاد الشام(1831–1840م) من خلال الوثائق العثمانية**، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، جامعة دمشق، 1985،ص 200.

2– المرحلة الثانية (1837–1839م):

إن السياسة التي انتهجها محمد علي في بلاد الشام، قد أدت إلى إشعال نيران الثورات في أماكن مختلفة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان للدسائس العثمانيين و البريطانية شأن كبير في تحريض العناصر العربية وغير العربية الحاقدة على الحكم المصري، ولا سيما الطبقة الحاكمة القديمة و المستغلة من الأمراء ورؤساء الاقطاع و التي كانت تنهب وتظلم الشعب ومن بين صفوف الشعب الرافض لأوامر محمد علي باشا الجديدة حيث أنها تفرض عليه أمورا لم يعتمد عليها من قبل[1].

تلك الأسباب فتحت صفحة جديدة من الصراع جعلت موقف إبراهيم باشا حينذاك في وضع لا يسمح له بالتوسع شرقا أو شمالا ومما حال دون تحقيق أهداف محمد علي باشا وتوسعاته إذ أن جل جهود هذه القواتقد صرفت في كبح جماح الثروات التي ما فتئت أن قامت بين الفينة و الأخرى في مختلف نواحي الشام.[2]

لمواجهة كل ذلك تطلب الأمر من محمد علي باشا أن يحصل على اعتراف قانوني بالاستقلال الذي حصل عليه بالفعل بدون أن يجلب له ذلك غضب موظفيه أو ضباطه،فهو يعترف أنه مسلم عثماني تابع للسلطان من الناحية القانونية على الأقل حتى أنه يرفض الخطبة باسمه في الصلاة و يرفض سك العملة باسمه بعد استيلائه على حلب وحمص وبيلان.[3]

2–1 محمد علي يعلن استقالته:

لقد كان إبراهيم باشا دائما ما يدعوا ولده لإعلان الاستقلال، وهو ما كان يعبر عنه صراحة في مجالسه الرسمية أو في مكاتباته مع والده أو كبار الموظفين،كتب مرة من حلب إلى حاكمها التركي محمود باشا،الذي هزمه في حمص معبرا عن تصميمه على الاستيلاء على الأراضي العربية و ليقطع نهائيا الصلات التي تجمع مصر بالحكومة التركية.

كما صرح إبراهيم باشا للأمير بشير حاكم لبنان بعزمه على احتلال أضنة ليغلق الاتصال بالأستانة، وفي مكاتبة أخرى عام 1832م، نادى والده بلفظ صاحب الجلالة وذكر كلمة مصر المستقلة، وهذا الشيء لا ريب فيه لأن محمد علي كان يهدف أيضا إلى الاستقلال[4]، فقد رأى في إثارة الفتن وحشد الجيوش والاستنجاد بروسيا

---

[1] عمر الإسكندري وسليم حسن، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، القاهرة،1996، ص 219.

[2] الروقي، **مرجع سابق**،ص 86.

[3] **نفسه**،ص88.

[4] البكباشي عبد الرحمن زكي، **ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا1848**،مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1990،ص 296.

من طرف الباب العالي ليس إلا لإخراجه من أرض سوريا، فعزم على الاستقلال وأرسل إلى إبنه ليكون على كامل الاستعداد لقاء القادم وأبلغ الدول الأوربية بذلك.[1]

وهكذا لم يحلل عام 1839م إلا والموقف أخذ في التأزم بين السلطان ووالیه، ففي داخل سوريا كان الموقف يهدد بالانفجار أما الموقف الخارجي فكان أكثر خطرا من ذلك، ففي العام السابق اعتزم محمد علي باشا إعلان استقلاله ليقطع آخر صلة تربط مصر بالدولة العثمانية وفي نفس الوقت كان السلطان محمود الثاني يعد للحرب.[2]

أظهرت الدول الأوربية استياءها من مصر وشجعت السلطان محمود الثاني للتحرش بمصر وكانت بريطانيا أيضا وراء فشل المفاوضات بين مصر و الدولة العثمانية.[3]

وهكذا لم تكن هذه نهاية حرب الشام،فقد انتهت الحرب الأولى لتبدأ الحرب الثانية فالسلطان كان يريد الانتقام من محمد علي، واعتبر صلح كوتاهية ما هو إلا هدنة مسلحة و أخذ يتحين الفرص لنقضها.[4] وفي الوقت نفسه كان محمد علي يحاول أن يحصل على ضمانات الدول الأوربية المساعدة في مفاوضته مع الباب العالي، من أجل الحصول على ولاية مصر وجميع ممتلكاته الأخرى، هذه المطالب أدت إلى إنزعاج السلطان و إثارت غضبه، ولم يتردد في حوض غمار الحرب مع واليه محمد علي باشا.

2–2 مجريات المواجهة المصرية العثمانية(1837–1839م) :

أمام كل هذه المجريات لم يجد السلطان من وسيلة سوى نقض معاهدة كوتاهية و إعلان الحرب على محمد علي باشا سنة 1839م، فعبرت الجيوش العثمانية الحدود الشمالية للشام، ودارت رحى الحرب بين الطرفين عند مدينة ناصبين[5]nazib، وانتهت بإلحاق هزيمة نكراء بالجيش العثماني ووفاة السلطان "محمود الثاني" على إثر الخبر،بالإضافة إلى استسلام الأسطول البحري العثماني الذي أرسله السلطان لحصار الإسكندرية دون حرب ولا قتال.[6]

إن إنتصار إبراهيم باشا في ناصبين قد أحدث إرباكا كبيرا في السياسة الدولية، فرأت الدول الأوربية ضرورة التدخل بقوة و قبل أن تفلت زمام الأمور من يديها، لأن حرب الشام الثانية قد أظهرت محمد عليباشا بمظهر

---

[1] داود بركات،**البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه للشام 1832** ، مطبعة الرحمانية،مصر، 1934،ص 132.

[2] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**،دار الميسرة،عمان–الأردن،2011،ص96.

[3] عبد الفتاح،**مرجع سابق**،ص195–196.

[4] زين العابدين،**مرجع سابق**،ص95.

[5]**ناصبين أو نزيب**: تقع إلى الجنوب الغربي من بيرة جيك شمال شرق حلب،أنظر: فريد بك المحامي،**مرجع سابق**،ص453.

[6]الروقي، **مرجع سابق**، ص385.

القوة، وهذا لا يروق للدول الأوربية التي وحدت وجمعت كلمتها،هذه الأزمة عقدت المؤتمر الأوربي العام في عاصمة بريطانيا لندن، وختم بمعاهدة لندن الشهيرة التي تعتبر في واقع الأمر تحطيما لمعاهدة خنكارأسكله سي. [1]

– معاهدة لندن Traité de londre:

في الخامس عشر من يوليو سنة 1840م، وقعت كل من بريطانيا وروسيا و النمسا وبروسيا والدولة العثمانية على معاهدة لندن Traité de londre وبموجبها تم الاتفاق على النقاط التالية:

1- تعهد أصحاب الجلالة ملوك الدول الموقعة على الإتفاق بتوحيد جهودهم للعمل متفقين، على إلزام محمد علي بنص التسوية وروحها.[2]

3- تدفع مصر ضريبة سنوية مقدارها 400 ألف جنيه كجزية للسلطان العثماني.

4- يحدد الجيش المصري 18 ألف جندي ويمنع محمد علي من إنشاء أسطول إلا بعد موافقة السلطان.

5- يطبق القانون العثماني على مصر و السودان على اعتبارها أنهما ولايتين عثمانيتين.

6- تضم السودان إلى مصر.[3]

7- يحق للسفن الإنجليزية و الروسية و النمساوية الدخول إلى المضائق لحماية إستانبول عند تقدم الجيوش المصرية نحوها.

إلا أن محمد علي رفض هذه المعاهدة فأصبحت جميع الموانىء الشامية تحت الحصار الأوربي، وثار السكان ضد الحكم المصري وعمت الثورات البلاد، وفي هذه الأثناء عزل السلطان العثماني محمد علي باشا من منصبه في سوريا ومصر.

فأدرك محمد علي على اتفاق مع الأمير البريطاني،قبل بموجبه بمعاهدة لندن، فأصدر أوامره لإبراهيم باشا بإخلاء سوريا و العودة إلى مصر فتحول انسحاب القوات المصرية إلى مايشبه الهزيمة، و في هذا الوقت تراجع السلطان عن عزل محمد علي الذي عاد إلى ساق عهده والى تابع السلطان في الأستانة من خلال ما سبق نستنتج

[1] البحراوي،**مرجع سابق**،ص264.

[2] الروقي، **مرجع سابق**،ص426.

[3] عودة الخطيب،**مرجع سابق**،ص 45.

أن معاهدة لندن قد قضت على امتيازات روسيا في منطقة المضايق، ونسفت بمعاهدة خنكاراسكله سي ومنذ هذا التاريخ أخذت المعاهدات صفة الدولية، من خلال معاهدة لندن.[1]

المطلب الثاني: المسألة اللبنانية (1840 –1860)

كان لبنان يضم طوائف دينية مختلفة، فإلى جانب المسلمين الذين كانوا يتركزون في بيروت، كان يوجد الدروز في إمارة الشوف، والشيعة في جبل عامر، وتوزع الموارنة في بعض المدن الساحلية وقرى الجبل،[2] وكانت القوى التي تواجه جبل لبنان هما:الموارنة[3] والدروز،[4] اللتان شكلتا حرب طائفية عرفت بالمسألة اللبنانية.[5]

هذه المسألة التي ظهرت أثناء الحكم المصري، وغذاها حينئذ المصريون لتعزيز سلطتهم، فتمكنوا من كسب الموارنة إلى صفهم، أما الدروز إنحازوا إلى صفوف الدولة العثمانية،[6] وبعد إخلاء الجيوش المصرية لبلاد الشام وجبال لبنان، تحركت العداوة الدينية بين الدروز والموارنة.[7]

وبدأت الحرب بين الطائفتين حسب رواية تقليدية بعد نزاع بين طفلين درزي وماروني في دير القمر،[8] فتعدى الدروز على الموارنة في هذه الحادثة، وانهزم الدروز شر هزيمة، ولولا تدخل الجيوش لامتدت الثورة.[9]

تجدد الصراع بين الطائفتين حيث بلغ أقصى درجات التوتر بعد عزل الأمير بشير الثاني عام 1840، وكان سبب الحركة محاولة الدروز إسترجاع نفوذهم القديم الذي فقدوه على حساب القوى المارونية، وإتساع الموارنة إلى الجنوب على حساب القوى التي تسكنها غالبية درزية،[10] ولذلك تسرب الدروز إلى منطقتهم في جبال لبنان الجنوبيةباعداد كبيرة سيطروا على مقدرتها،وحدثت الثورة.[11]

---

[1]الروقي،**مرجع سابق**،ص436.

[2]طقوش ،**مرجع سابق**،ص369.

[3]**الموارنة**: طائفةمسيحية شرقية،كانوا قليلي العدد في مراكزهم الأولى في شمال لبنان ليتطور عددهم خاصة بعد إنظمام الشهابيين لهم،**أنظر**:**نفسه**،ص 216.

[4]**الدروز**:طائفة ذات أصول شيعية،وتتوزع طائفتهم بين لبنان وسوريا و الأردن،وفلسطين تراجع نفوذهم بعد صراعهم للطائفي ضد الموازنة،**أنظر**: محمود حسن صالح منسي،**تاريخ الشرق العربي المعاصر**،المهادي الجديدة،د م ،1990،ص 215.

[5] المحامي، **مرجع سابق**،ص 220.

[6]طقوش،**مرجعسابق**،ص 369.

[7]طقوش،**مرجع سابق**،ص 370.

[8] أنظر الملحق رقم (2).

[9]فريد بك المحامي، **مرجع سابق**، ص 477.

[10]طقوش،**مرجع سابق** ،ص 730.

[11] تاريخ الشرق الأوسط الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى، دائرة دراسات الشرق الأوسط،ص 196.

وقد امتدت هذا الصراع خلال حكم بشير الثالث عام 1841م، حيث قام الدروز بثورة على الموارنة في أكتوبر 1841م، فدخلوا القرى المارونية وأبادوا سكانها، وكانت أعمال الإبادة متبادلة واستمرت لمدة ستة أسابيع، وانتصر الدروز في النهاية واستولوا على جنوبي لبنان.[1]

فأصبحوا يتطلعون إلى عزل بشير الثالث،خاصة بعد أن أساء معاملتهم، وتمادى في اضطهادهم، فطلبوا المساعدة من الدولة العثمانية وأن يحل أمير شهابي مسلم محل الأمير الحاكم،[2] لكن العثمانيين ورغم عملهم على إضعاف مركز الموارنة،[3] تماطلوا في تنفيذ ذلك، فالمعروف أن الدولة العثمانية كانت تتجاهل السبيل لقطع الفتن في الجبل،[4]ولذلك اعتمد الدروز على أنفسهم، وأدى هذا إلى حرب أهلية انتشرت في أنحاء البلاد.[5]

انتهزت الدولة العثمانية هذه الفرصة وتدخلت، وعزلت الأمير بشير الثالث عام 1842م، وكان هدفها فرض نظام حكم مباشر باعتباره أفضل وسيلة للقضاء على الصراع الطائفي لفرض سيطرتها على الجبل،[6] وعينواحاكما عثمانيا عليه هو عمر باشا، على أساس انه مسيحي وأسلم،[7] وبذلك أبطل السلطان جميع الامتيازات الممنوحة للجبل، بمقتضى عدة معاهدات ارجع بعضها تحت ضغط من الدول الاروبية.[8]

وعرف عمر باشا بسياسة التنكيل ضد الإقطاعيين الدروز، وخلال دعمه إستطاع الموارنة من العودة إلى جنوب لبنان يعد مذبحة 1841م.[9]

رفضت الدول الأوربية بأن تكون إمارة لبنان ولاية تركية، وتحت ضغوطها أجرى الباب العالي استفتاء في لبنان عام 1842م، ومن خلاله تبين أن الموارنة كانوا يؤيدون بعث إمارة لبنان، شرط أن يحكمها الشخص مسيحي من أسرة شهاب، أما الدروز فقد تظاهروا بخضوعهم إلى السلطان العثماني، وصوتوا أثناء الإستفتاء من أجل الحكم التركي المباشر، لكنهم قاموا بثورة لطرد عمر باشا، ومنيو بالفشل.[10]

---

[1] لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، دار الفرابي، بيروت–لبنان، دت،ص 143.

[2] منسي، **مرجع سابق**، ص 121.

[3] صالح،**مرجع سابق**،ص 86.

[4] كرد علي، **مرجع سابق** ، ص 75.

[5] منسي، **مرجع سابق**، ص 121.

[6] تاريخ الشرق الأوسط الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى، **مرجع سابق**، ص 196.

[7] منسي ، **مرجع سابق**،ص122.

[8] المحامي، **مرجع سابق**، 477.

[9] لوتسكي،**مرجع سابق**، ص 143.

[10] **نفسه** ،ص 143.

بعد فشل عمر باشا في جعل الجبل ولاية عثمانية، اصدر الباب العالي امر في سنة 1842م، بجعل لبنان تحت حكم اثنين من أمرائه واحد من الموارنة وآخر من الدروز.[1]

وفي سنة 1843م تم تقسيم الجبل إلى منطقتين، يحكم المنطقة الشمالية قائم مقام ماروني، أما المنطقة الجنوبية يحكمها قائم مقام درزي، ويفصل بين منطقتيهما طريق دمشق بيروت،[2] أما مهام القائم مقامين فتتمثل في نظر كل منهما في شؤون جنسه، ولم تنجح هذه الطريقة لاختلاط بعض سكان القرى من الموارنة.[3]

وأدى هذا الحل من ازدياد إرباك المسألة اللبنانية، وبالتالي وقوع حرب أهلية بين الدروز والموازنة،إذ طالب مسيحيوا المنطقة المختلطة بان يكون بصورة مباشرة إلى قائم مقام مسيحي، وبالعكس أكد الإقطاعيون الدروز بأنه لا يمكن قيام سلطتين في منطقة واحدة، وأن مسيحي المناطق المختلطة يجب أن يخضعوا إلى قائم مقام درزي.[4]

واستحسن الباب العالي هذا الأمر، فهو بذلك كان يريد تقوية العنصر الدرزي وإضعاف العنصر الماروني، وهو ما أدى إلى مذبحة 1845م،[5] تدخل الباب العالي لوضع الحل الأمثل، فأبقى على الامتيازات الممنوحة للسكان، وتعويض مالحقبهم من خسائر، وقام بإصلاحات في الجبل عن طريق "شكيب أقندي" الذي نص على:[6] استحداث قضائيين يتمتعان بحكم محلي تابعين لولاية صيدا،[7] واحتفظ بالنظام المزدوج للسلطة، قائم مقامان لكافة المناطق ووكيلان لكل قرية، كما أصر القناصل الأجانب على تكوين مجلس لدى كل قائم مقامان، يكون له وظائف قضائية ويمتلك حق الإشراف على توزيع جباية الضرائب، ويتكون هذا المجلس من عشرة أشخاص: مارونين، درزين، سنين، واثنين من الروم الأرثوذكس وهم من الروم الكاثوليك.[8]

---

[1] طقوش، **مرجع سابق**، ص 372.

[2] تاريخ الشرق الأوسط، الدولة العثمانية والحرب العالمية الاولى، **مرجع سابق**،ص 197.

[3] المحامي، **مرجع سابق**، ص 478.

[4] لوتسكي، **مرجع سابق**،ص ص 144-145

[5] المحامي، **مرجع سابق**، ص 479.

[6] طقوش، **مرجع سابق**، ص373.

[7] أحمد آق كوندوز، سعيدأوزتوك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، د م ، إسطنبول، 2008، ص 399.

[8] لوتسكي، **مرجع سابق**، ص 146.

وبعد هذا القرار انتهت مسألة لبنان مؤقتا،[1] كما كان لسياسة "شكيب أفندي" الأثر في تنظيم السير الحسن للأوضاع في لبنان لبعض سنوات. ونتيجةلانشغال الدولة العثمانية بالحروب الخارجية: حرب القرم، والإصلاحات عادت المذابح إلى سيرتها الأولى.[2]

فحدثت فتنة 1860م، فأبدى المارونيين معارضتهم للدروز، ولم يكن من السهل القضاء على حركتهم، كما اتهم المارونيين الدروز بالاتصال بالوالي العثماني والحصول منه على الأسلحة.[3]

وكان تدخل الدولة العثمانية في هذه الفتنة عام 1864 م عن طريق وزير خارجيتها، فؤاد باشا، الذي شكل لجنة لإقتراح إصلاح أحوال لبنان، فوضعت الدولة العثمانية نظاما خاصا للبنان يمنحه بعض الاستقلال الذاتي،بحكومته تحت رئاسة حاكم مسيحي، يعاونه مجلس تمثيلي.[4]

وكان من أهم نتائج ثورة 1860 إنشاء حكومة تمثل مصالح الشعب اللبناني، وكانت هذه الثورة سبب في ازدياد انتشار حركة التعليم، عن طريق فتح المدارس وطبع الكتب وعقد المجتمعات الأدبية والعلمية، كما دفعت عددا من الشبان العرب إلى التفكير في تخليص بلادهم من الحكم التركي.[5]

المطلب الثالث: موقف بريطانيا من المسألتين:

أولا: موقف بريطانيا من المواجهة المصرية العثمانية :

لم تكن إنجلترا في البداية ترى في ثورة محمد علي إعتداء تعلى وحدة الإمبراطورية العثمانية، ومن ثم فإنها تعاملت مع الثورة على أنها تمرد عادي، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت إنجلترا في النصف الأول من ثلاثينات القرن التاسع عشر عاقدة العزم على إقامة علاقات ودية مع باشا مصر، وفتح طرق أكثر قربا إلى الهند عبر أراضي ما بين النهرين ومصر، ولم تخمن في أن محمود الثاني ستضطره الظروف لقبول مساعدة عسكرية من روسيا، ويعقد معها بعد شهر جويلية 1833م، معاهدة خنكاراسكله سي للدفاع المشترك وهي معاهدة استقبلتها إنجلترا على أنها انتصار كبير لروسيا.[6]

---

[1] المحامي، **مرجع سابق**، ص 480.

[2] طقوش، **مرجع سابق**، ص 374.

[3] جلال يحي، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، د ت، ص 196.

[4] **نفسه**، ص 197.

[5] يحى ،**مرجع سابق**، ص 198.

[6] عبد الرؤوف سنو، **العلاقات الروسية العثمانية (1687–1878) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 73-74، بيروت، لبنان، 1984،ص10.

كانت بريطانيا تخشى من إقامة الحكم المصري في سوريا إذ انه قد يكون بداية لامتداد الدولة المصرية صوب الخليج العربي الأمر الذي سيهدد أمن طريق الهند، و كانت بريطانيا ترغب فوق كل شيء في الاحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية التي كانت تمثل حاجزا يحول دون توغل الإمبراطورية الروسية في البحر المتوسط، ولذلك فإنها لم توافق على أن يخسر السلطان جزءا من أراضيه لصالح محمد على باشا،[1] ونجد ما يعزز هذا تقرير القنصل الانجليزي العامل في سوريا "فارن" والذي أرسلإلى حكومته في 29 ماي 1834م، تقريرا جاء فيه: "إن القوة الجديدة والتي يمثلها محمد علي باشا، مضرة بمصالح انجلترا في الشرق الأدنى وخاصة إذا استقامت في مملكة واحدة منسجمة، قوامها العروبة"، ولهذا عارض بالمسترون،[2] وزير خارجية بريطانيا سياسة محمد علي باشا في إقامة دولة عربية، ستكون في نظره نقطة انطلاق لحركة استقلال عربية لا يمكن السيطرة عليها.[3]

وفي نفس الوقت مارست بريطانيا ضغوطا على فرنسا لسحب دعمها لمحمد علي، وحثت الحكومة الفرنسية على ممارسة كافة الضغوط الممكنة على الطرف المصري، وإقناعه بالخضوع لإدارة الدولة الأوربية، إلا أن مساعيها في هذا الأمر فشلت فاتجهت إلى استخدام سلاح الحرب التجارية، وإثارة الفتن والقلاقل على الحكم المصري في بلاد شام، ودفع السكان إلى إثارة الثورة والتمرد،وهنا أفلحت الجهود البريطانية بعد أنأرغمت الدولة العثمانية على إبرام معاهدة بطلة ليمان سنة 1838 م، والتي نصت على منع الاحتكار والتزام التجار الأجانب بدفع الرسوم الجمركية المبينة في المعاهدة، فقط كما نصت على جواز تعامل التجار مع الأهالي مباشرة،[4] ولذلك نجد أن هناك علاقة بين هذه المعاهدة وعصيان محمد علي باشا، ولهذا السبب انتقد السلطان محمود مصطفى رشيد باشا الذي كان في هذه الأثناء سفيرا في لندن إن تبادل شديدا المعاهدة، وذكر أن هذه المعاهدة تلغي ضرائب الدولة العثمانية المفروضة على بعض المواد، وكذلك تجري تخفيضات جمركية لصالح انجلترا لتصدير حاجياتها، ولأن مصر إيالة من إيالات الدولة العثمانية فالمعاهدة تشملها كذلك وتلحق الضرر بها، فقد كان محمد علي يجمع 60% من إرادات جيشه وبحريته من تلك الضرائب وهكذا يصبح في وضع لا يتمكن فيه من تجهيز وتموين جيشه.[5]

قررت بريطانيا في أعقاب الانتصارات المصرية الوقوف ضد توسعات محمد علي فعليا وأصرت على القضاء عليه وإلقائه في النيل كما قال بالمسترون،[6] ويمكن تفسير هذا الإصرار البريطاني بتخوف بريطانيا من أن بقاء محمد

---

[1] بيرنوقان، **تاريخ العلاقات الدولية**، تع:جيلالي يحي، دار المعارف، مصر، دت، ص129.

[2] **بالمسترون**: هو رجل دولة إنجليزي، عرف بمقاومته لمحمد علي باشا، **أنظر**: بسام العسلي، **فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني**، مج5، دار الفكر للطباعة، بيروت– لبنان، 1988، ص296.

[3] هشام سوادي، **تاريخ العرب الحديث (1516–1918) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الاولى**، ط1،دار الفكر،عمان، 2010، ص 156.

[4] الغالي غربي،**دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007، ص 189.

[5] يلماز أوزتونا،**تاريخ الدولة العثمانية**،تر:عدنان محمود سلمان،شركة الهلال،مج 2،استانبول، تركيا، 1990، ص17.

[6] سودي هشام،**مرجع سابق**، ص156.

علي باشا في بلاد الشام، يعطي الذريعة لروسيا في التدخل في فلسطين بحجة حماية رعاياها الأرثوذكس، وكذلك إن بقاء هذه المنطقة تحت النفوذ المصري سيعمل على تغلغل فرنسا فيها.[1]

ويمكن أن نخلص إلى أن بريطانيا لم ترتح للنفوذ المصري، وجاهدت لإقصائه والوقوف أمام امتداده خاصة عندما تحكم في مفتاح الطرق التجارية، سواء التحكم في طريق الخليج العربي أو طريق الفرات أو البحر الأحمر وأصبح يهدد طريق الهند، ولهذا بعث القنصل البريطاني العامل بمصر، مذكرة إلى حكومته يشرح أبعاد وخطورة الموقف، ويؤكد فيها أن باشا مصر يسعى لبناء إمبراطورية عربية تشمل مصر وإفريقيا، وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي والفرات وسوريا،[2] ويستحوذ على الخلافة ويجدد مجد الإسلام.[3]

ثانيا: التدخل البريطاني في المسألة اللبنانية:

تدخلت الدولالأوربية في المسألة اللبنانية، فاتصلت بالأقليات في لبنان وحرضتهم ضد العثمانيين،[4] يهدف التدخل في شؤونهم، و إضعافها عسكريا وسياسيا وماليا، متظاهرة بمساعدتها في إخماد الفتن في الجبل حتى تتمكن من المضي في سياسة الإصلاح.[5]

فأضيف بذلك إلى جانب الصراع الطائفي الذي أثار جملة من التناقضات المعقدة من جراءالاختلافات الدينية بين الدروز والموارنة، المزاحمة من طرف إنجلترا وفرنسا، اللتان عملتا على تقوية التناحر الثائر بين الفئتين السياسيتين،[6] خاصة وأنهما كانتا تبحثان عن أسواق ومصادر للمواد الخام، وهو ما كان سبب في ازدياد المنافسة بينهما. وعلى هذا الأساس دعمت كل دولة طائفة معينة.[7]

فوطدت فرنسا علاقتهما مع الموارنة، بعد أن أحست بضياع كلمتها في المسألة المصرية،[8] وأيدتها في ذلك روسيا لتتمكن من التدخل في بلغاريا،[9] أما بريطانيا فوطدت علاقتها مع الدروز، بعد أن حاولت أن تتصل بالموارنة، فلم

---

[1] غربي، **مرجع سابق**، ص 191.

[2] ملحق رقم 4.

[3] محمد سالم، **مرجع سابق**، ص48.

[4] اسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة عبيكان، 2000 م، ص 143.

[5] طقوش، **مرجع سابق**، ص396.

[6] لوتسكي، **مرجع سابق**، ص143.

[7] تاريخ الشرق الأوسط الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى، **مرجع سابق**، ص195.

[8] آق كوندوز، سعيد أوزتوك، **مرجع سابق**، ص399.

[9] طقوش، **مرجع سابق**، ص370.

يستجيبوا لحسن العلاقات التي كانت تربطهم بفرنسا،[1] فاستجاب الدروز لأنهم كانوا بحاجة إلى دولة كبرى تساندهم ضد الموارنة، وتوازن العلاقة بين هؤلاء وفرنسا.[2]

وقد كانت محاولات لإضعاف العلاقات الودية بين الدروز وبريطانيا، لإتخاذ موقف إلى جانب ألمانيا، لكن بريطانيا سمعت بتلك المؤامرة فبعث القنصل البريطاني لبعض زعماء الدروز أصحاب النفوذ ونقل ما لديه من معلومات، وفشلت الحركة وكانت بريطانيا تعمل على أن لا يتنازع الدروز فيما بينهم، حتى لا يجد العثمانيين مبررا للتدخل في لبنان،[3]وبذلك كانت بريطانيا تقوم بحماية الدروز، أما فرنسا فقد أصدر الملك لويس الرابع عشر مرسوما أعلن فيه رعاية فرنسا لمصالح الموارنة،ولهذا أصبح الموارنة يتطلعون إلى فرنسا لحل مشكلاتهم.[4]

ومن الأسباب التي جعلت إنجلترا تساند الدروز، اعتناق المذهب البروتستانتي، وترك المذهب الكاثوليكي، وبذلك يدخلوا تحت حمايتها الفعلية،[5]وما يدل على ذلك قيام بريطانيا سنة 1845 م بتحريض الدروز، فقتلوا المسحيين وتعدوا على قس الكاثوليك الفرنسي، وقتلوا رئيس أحد الأديرة واسمه شارل دي لوريت، ولم يحصل أذى للمرسلين البروتستانت الإنجليز، الأمر الذي يدل على أن هذه الثورة لا تخلو من تأثيرات الإنجليز، حتى يثبتوا للموارنة الكاثوليك، أنهم لو اعتنقوا المذهب البروتستانتي، لا يلحقهم ضرر من الدروز فيستميلونهم بذلك للتمذهب بمذهبهم ولايبقى لفرنسا حق في حمايتهم.[6]

أما سياسة الموارنة، نجد أنهم كانوا يعتمدون على الكنيسة المارونية التي كانت تسيطر على الأمور السياسة والإجتماعية للموارنة، ولكي تجعل السيادة للموارنة على كل لبنان، كانت تربط علاقات مع الدول الأوربية، التي كانت تستغل النزاعات الطائفية، لتحقيق أهدافها الاستعمارية، ورغم الاختلافات، والتنافسات الأروبية، إلا أنها كانت متفقة على أن لا تعود السيطرة العثمانية على الجبل.[7]

وفيما يخص التدخل الأوربي أثناء الصراع الطائفي، نجد في عام 1842 م وبعد عزل العثمانيين بشير الثالث، وتعيين عمر باشا وإعلان الحكم المباشر في جبل لبنان، تدخلت انجلترا وفرنسا لأنهما كانت تسعيان إلى تعزيز مركزهما في الشرق، فعارضتا بشدة الحكم التركي المباشر، وطالبتا بإعادة الحكم الذاتي في لبنان. فنجد أن

---

[1] صالح، **مرجع سابق**، ص86.

[2] منسى، **مرجع سابق**، ص221.

[3] محمد حسن العيدروس،**الأحوال العسكرية في العراق والشام إبان الحرب العالمية الأولى في ضوء وثائق لجنة الدفاع الامبريالي**، كلية الآداب، الكويت، ص 179.

[4] منسى، **مرجع سابق**، ص 217.

[5]المحامي، **مرجع سابق**، ص 477.

[6]**نفسه**، ص 478.

[7]منسي، **مرجع سابق**، ص116-223.

فرنسا أصرت على إعادة بشير الثالث إلى لبنان بإعتبار أنها تساند الموارنة، ولدعم مساعيها أرسلت أسطولها إلى بيروت،[1]حيث أزعجها تلاشي إمارة نصرانية ولم تكن مستعدة لعض النظر عن سياسة العثمانيين ضد الموارنة، وخاصة في مجال الضرائب وتعاطفها مع الدروز، فأمدت فرنسا الأسلحة للموارنة لمواجهة الدروز،[2] الذين وقفت معهم إنجلترا في محاربتهم للشهابين،[3] كما نجد أن بريطانيا انتقدت إجراءات عمر النمساوي.[4]

وفعلا كان للتدخل الأوربي استجابة من طرف السلطان العثماني، ويظهر هذا من خلال الأمر الذي أصدر في 1842م، جعل لبنان تحت إثنين من الأمراء الأول من الموارنة و الثاني من الدروز، حيث أن هذا النظام كان حلا وسطا بين وجهة النظر الفرنسية التي طالبت بإعادة العمل بنظام الإدارة، وأيدتها النمسا في ذلك، ووجهت النظر العثمانية التي أصرت على إدخال لبنان في السلطة العثمانية تحت مسؤولية والي صيدا، وقد استغلت معارضة إنجلترا للسياسة الفرنسية لتتمسك بوجهة نظرها، وأيدتها روسيا في موقفها،[5] رغم أن هناك آراء ترى أن بريطانيا هي صاحبة الفكرة.[6]

كما تدخلت الدول الأوربية في مذبحة 1845م، ووضعت نظام ذكرناه سابقا، الذي لم يوافق عليه الدروز إلا أملا بأن انكلترا ستمنحهم مع الوقت السيادة على جميع الشعوب الساكنة في لبنان،[7] أما في فتنة 1860م، نلاحظ التدخل الفرنسي بارزا، حيث عقدت مؤتمرا اشتركت فيه كل من بريطانيا، بروسيا، روسيا، والدولة العثمانية لوقف المذابح، وذلك عن طريق إرسال قوة تتكون من 12 ألف جندي، لكن تأخرت الدول الاوربية، فانتهزت فرنسا الفرصة، وأرسلت حملة قوامها 6 ألاف جندي، وكانت وسيلة واضحة لضغط على الباب العالي، بإشعاره بأنها نزلت إلى منتصف المنطقة التي توصل عاصمتها بقناة السويس المقبلة ويمكن أن تصعب أمر إتصاله بها.[8]

وقد استمر التدخل الأوربي في منطقة لبنان، ففي عام 1864م، جاءت لجنة من الدول الأوربية إلى اسطنبول، واتفقت مع السلطان العثماني على منح جبل لبنان نظاما إداريا خاصا ، عرف بنظام المتصرفية، فتصبح بموجبه لبنان متصرفية مستقلة إستقلال إداريا، ويديرها نصراني من خارج لبنان يقترحه السلطان،[9] مع شرط

[1]لوتسكي، **مرجع سابق** ، ص 143.
[2]طقوش، **مرجع سابق**، ص 371.
[3]لوتسكي، **مرجع سابق**، ص 143.
[4] منسي، **مرجع سابق**، ص 221.
[5]طقوش، **مرجع سابق**، ص 372.
[6] منسي، **مرجع سابق**، ص 221.
[7]المحامي، **مرجع سابق**، ص 480.
[8] جلال يحي،**مرجع سابق**، ص 197.
[9] ياغي، **مرجع سابق**، ص 143.

موافقة الدول الأوربية عليه، واتصاله بالسلطان دون الرجوع إلى ولاة دمشق، ويساعد هذا الحاكم مجلس يمثل الطوائف جميعا، وكانت هذه المتصرفية لا تمثل سوى جبل واحد.[1]

وكان المتصرف محكوم بأوامر قناصل الدول الأوربية، ومترجميهم من اللبنانيين، وكانت قناصل الدول الأوربية المسؤولة عن نظام الجبل هي ستة: بريطانيا، فرنسا، روسيا، بروسيا، النمسا، إيطاليا، الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة ومن هنا بدأ لبنان يخرج من حكم الدولة العثمانية.[2]

وخلاصة القول أنه خلال الصراع العثماني المصري فقد أجهرت بريطانيا بعدائها لتوسعات محمد علي باشا ووقفت إلى جانب الدولة العثمانية، وذلك لخوفها من طموح هذا الأخير إلى إقامة دولة إسلامية تختلف عن الدولة العثمانية، وقد وجدت بريطانيا أن تبقى على الدولة العثمانية التي أصبحت لا تشكل أي خطر عليها أفضل بكثير من مواجهة محمد علي.

بالإضافة إلى أن المسألة اللبنانية التي تعتبر صراع طائفي في منطقة لبنان، والتي كانت مجالا للتدخلات الأوربية التي عملت على الزيادة من حدتها بريطانيا وفرنسا بهدف تحقيق مكاسب إقتصادية للدولتين.

[1] ياغي، **مرجع سابق**، ، ص 144.

[2] صالح، **مرجع سابق**، ص 88.

المطلب الأول: علاقة بريطانيا بالخليج العربي

بدأ إهتمام الإنجليز بالخليج العربي منذ أن توطدت أقدامهم في الهند، وأنشئوا شركة الهند الشرقية عام 1600م،[1] وأولت ابريطانيا اهتمامها بهذه المنطقة كونها تشكل أهمية إستراتيجية،[2] حيث يحتل الخليج العربي موقعا ممتازا بين الشرق والغرب،[3] وهو ما جعله ذو أهمية تجارية عالمية على مر العصور، فالقوافل التجارية بين أوربا وآسيا تمر في طريقها من الخليج العربي.[4]

وقد أصبحت هذه الدوافع والمصالح ذات إعتبارات كبيرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ أصبحت منطقة الخليج أسواقا مهمة للتجارة البريطانية، ويلاحظ أن هذه الدوافع كانت متلازمة بالنسبة للإستراتيجية البريطانية، فالمراحل التي مرت بها أهمية الخليج العربي كانت تسير جنبا إلى جنب مع تطور النفوذ البريطاني، وترسيخه لفرض سيطرتها على المنطقة.[5]

نظرا لهذه الأهمية التي يتمتع بها الخليج العربي جعلها منطقة تنافس بين الدول الأوربية، فإلى جانب بريطانيا نجد فرنسا التي أضعفتها إنجلترا بعد نزاع إستمر حتى بداية القرن 19م،[6] وحتى روسيا التي كان لها مصالح إستراتيجية في بلاد فارس، والخليج العربي، فكانت ترغب في الوصول إلى المياه الدافئة عبره، وهو مكان يشكل مصدر قلق للسلطات البريطانية،[7] الذي انتهى بعقد اتفاقية 1907م بين بريطانيا وروسيا التي جعلت جنوب فارس منطقة نفوذ بريطانية، وبهذا تخلصت بريطانيا من المنافسة الروسية في سواحل الخليج العربي، حيث لم يعد هناك طريق للنفوذ الروسي لدخول المنطقة.[8]

وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه بريطانيا إلى إبعاد القوى المنافسة على منطقة الخليج العربي، كانت تسعى إلى ربط علاقات مع مشيخات الخليج العربي، فمثلا الكويت فنظرا لموقعها الجغرافي وعمق مينائها كان له أثر في إزدياد

---

[1] عودة الخطيب، **مرجع سابق**، ص92.

[2] محمد حسن العيدروس، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط1، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1998، ص230.

[3] حجر، **مرجع سابق**، ص125.

[4] عودة الخطيب، **مرجع سابق**، ص91.

[5] عمر محمد جعفر القرالة، شادية حسن أحمد العدوان، **دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915**، المجلة الأردنية، العدد2، مج 12، 2018، ص1.

[6] **نفسه**، ص2.

[7] طارق الحمداني، **العثمانيون والروس في الخليج العربي، دراسة في العلاقات السياسية 1878–1907**، مجلة الوثيقة البحرينية، العدد 16، السنة الثانية، كانون الثاني، 1998، ص ص 83–88.

[8] بدر الدين الخصوصي، **النشاط الروسي في الخليج العربي 1887–1907**، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد8، السنة الخامسة، نيسان، 1979، ص ص113–129.

أهميتها التجارية، ولذلك دخلت في علاقات تجارية مع الدول الأوربية، فبالنسبة لإنجلترا إزدادت أهميتها بعد أن أصبحت مركزا لإنطلاق بريد شركة الهند الشرقية البريطانية، ومركزا لإنطلاق القوافل التجارية المتجهة نحو البحر المتوسط وتركيا.[1]

وكانت الكويت تتميز بقوة جيشها، وقوة حاكمها مبارك الصباح، وهو ما جعلها منطقة تنازع بين الدول الأوربية،[2] وكان لبريطانيا إتصال رسمي بالكويت عام 1975م،[3] بدأت هذه الاتصالات تتوطد لما تولى الشيخ مبارك الصباح الحكم في 1897م، الذي طلب الحماية من بريطانيا[4] التي وقعت معه معاهدة 1899م، وسارعت بريطانيا لعقد هذه الإتفاقية نتيجة للتنافس الدولي على إقامة السكك الحديدية، وتزايد النشاط الروسي في سواحل الخليج، وكذلك النشاط الألماني الذي بدأ يخطط لإقامة مشروع سكة حديد يمتد للخليج العربي.[5]

ولهذا انضمت الكويت إلى هذه الاتفاقية لنفس السبب– التهديد الألماني المتمثل في سكة حديد برلين–[6]،وقد تعهدت الكويت من خلال هذه المعاهدة بعدم التصرف في أرض دون موافقة الحكومة البريطانية، وعدم إقامة أي علاقات مع أي دولة أجنبية،[7] وذلك مقابل تعهد بريطانيا بحمايتها له، وإبقاء الإمارة في بيته، وعدم تدخله في شؤون الكويت الداخلية.[8]

كما وافق مبارك من خلال هذه المعاهدة على إقامة مرسى للأسطول البريطاني، على سواحل الكويت واستقبال وكيل سياسي بريطاني في بلاده، ووافقت بريطانيا على أن تمنحه راتبا سنويا وتساهلت معه في استيراد السلاح ليدافع عن نفسه، وطلبت أن تكون هذه المعاهدة سرية.[9]

---

[1] محمد علي القوزي، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، ص365.

[2] بنلوب توزون، **سجلات المعتمد البريطاني والوكالات التابعة له في الخليج العربي**، مر: محمد بن إبراهيم الشيباني، ط1، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1993، ص7.

[3] وليد حمدي الأعظمي، **الكويت في الوثائق البريطانية 1756–1960**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991، ص13.

[4] عودة الخطيب، **مرجع سابق**، ص94.

[5] إبن عزام عايض الروقي، **حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1380–1332، 1912–1913م**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1990، ص248.

[6] العيدروس، **الأحوال العسكرية، مرجع سابق**، ص 176.

[7] القوزي، **مرجع سابق**، ص368.

[8] عبد الكريم محمود غرايبة، **مقدمة تاريخ العرب الحديث 1500–1917**، ج1، د.ن، دمشق، 1960، ص247.

[9] الشلق، **مرجع سابق**، ص227.

ورغم إجحاف هذه المعاهدة بحقوق الكويت[1]إلا أنها أعطت الإنجليز وضعا مميزا في الكويت،[2] فيها تم تأمين موازين القوى في تلك المنطقة التي كانت تعتبرها بريطانيا مهمة وحيوية لمصالحها لأنها الطريق المائي الحيوي للهند عبر الخليج العربي.[3]

حصلت بريطانيا على العديد من التعهدات من جانب مبارك الصباح، أكدت معاهدة 1899م،[4] وبهذا استمرت العلاقة بين الكويت وبريطانيا، ففي عام 1903 م إقترح السفير البريطاني في اسطنبول فتح دار اعتماد بريطانية في الكويت لتمتين العلاقة مع مشايخ الكويت، وهو دليل على تأييد بريطانيا لاستقلال الكويت، وكحل وسط وافقت وزارة الخارجية على قيام أحد ضباط حكومة الهند بزيارة الكويت من فترة إلى أخرى.[5]

حصلت بريطانيا على حق حماية الكويت في عام 1903م،[6] وفي عام 1904م عينت أول مندوب سامي لها في هذه المنطقة،[7] وكان هذا الوكيل السياسي لا يتدخل في الشؤون الداخلية للكويت وذلك لقوة شخصية مبارك الصباح.[8]

وبعد عودة النقيب نوكس،[9] في نوفمبر 1905م، تم التركيز على المصالح البريطانية في الكويت بسبب الخطط التركية الألمانية لمد سكة حديد برلين بغداد إلى الخليج العربي، ولمنع تسلسل النفوذ الأجنبي إلى الكويت، تم إبرام معاهدة 1907 م التي من خلالها تعزز موقع بريطانيا في المنطقة،[10] وتعزز موقعها أكثر من خلال الرسائل المتبادلة بينها وبين الكويت من 1911-1914م، حينما تعهد أمير الكويت بعدم إعطاء أي إمتياز بترولي دون الحصول على موافقة الحكومة البريطانية.[11]

---

[1]الشلق، **مرجع سابق**، ص228.

[2] توزون، **مرجع سابق**، ص13.

[3] الأعظمي، **مرجع سابق**، ص13.

[4] الشلق، **مرجع سابق**، ص228.

[5]العيدروس، **تاريخ الخليج العربي**، **مرجع سابق**، ص13.

[6]القوزي، **مرجع سابق**، ص369.

[7]الشلق، **مرجع سابق**، ص228.

[8]الأعظمي، **مرجع سابق**، ص15.

[9]**ستيوارت جورج نوكس**: وكيل سياسي لبريطانيا في 1904، كان يعمل على تقوية العلاقة بين بريطانيا والكويت لإضعاف نفوذ الدولة العثمانية. **أنظر**: صبري فالح الحمدي ،**برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي** 1915- 1923، ط1، دار العربية للعلوم، 2016، ص38.

[10]الأعظمي، **مرجع سابق**، ص14.

[11]القوزي، **مرجع سابق**، ص369.

تجدد مركز الكويت من خلال المذكرة المرسلة من بريطانيا في 3 نوفمبر 1914م، التي إعترفت من خلالها باستقلال الإمارة في ظل الحماية البريطانية،[1] وبعد هذا الإعتراف وقفت الكويت إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الأولى، وبقيت تحت سيطرتها حتى عام 1961م.[2]

أما قطر فيرجع إتصالها مع بريطانيا إلى عام 1868م، عندما إشتد الخلاف القطري البحريني، فاستغلت بريطانيا هذا الصراع وعملت على تعزيز نفوذها السياسي والإقتصادي في المنطقة،[3] فوقعت أول إتفاقية مع قطر عام 1868م، باعتبار أن قطر صارت إمارة مستقلة، وغير خاضعة لنفوذ جيرانها وأن بريطانيا صارت ضامنة لهذا الإستقلال،[4] ورغم أن بريطانيا لم تكن تستجيب لمشاريع قطر أثناء الإصطدام العثماني القطري إلا أنها غيرت إتجاهها عند اندلا ع الحرب العالمية الأولى، إذ أسرعت في ربط علاقة معها ووضعتها تحت حمايتها.[5]

وفيما يخص منطقة البحرين، فيرجع إهتمام بريطانيا بها إلى عام 1805م، عندما طلب حكامها معونة بحرية بريطانية لمساعدتهم على ضغوط السعوديين والقاسميين عليهم،[6] وعقدت بريطانيا العديد من المعاهدات مع البحرين منها: معاهدة 1819 م التي كان من مضمونها التعاون على مكافحة القرصنة التي كانت منتشرة في الخليج العربي،[7] وهي أول معاهدة بينهما تنص على صيانة السلام في البحر.[8]

بالإضافة إلى هذه المعاهدات نجد معاهدة 1880م، كانت هذه المعاهدة في عهد شيخ عيسى بن آل خليفة، وأصبحت البحرين بموجبها محمية إنجليزية، وبها قطع أمير البحرين إتصالاته السياسية مع أي دولة،[9] كما تعهد من خلال هذه المعاهدة أن لا يؤجر ولا ينقل بأي شكل من الأشكال ملكية أي قطعة من أراضيه عدا بريطانيا.[10] بعد أن تمكنت بريطانيا من تولي كل شؤون البحرين من خلال إتفاقيتها مع أميرها، اتبعت ذلك بتأسيس وكالة لها في البحرين عام 1893م، فأصبح الوكيل السياسي الحاكم الفعلي للبحرين.[11]

---

[1] القوزي، **مرجع سابق**، ص370.

[2] الشلق، **مرجع سابق**، ص228.

[3] القرالة، حسن أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 3-4.

[4] الشلق، **مرجع سابق**، ص231.

[5] **نفسه**، ص232.

[6] الشلق، **مرجع سابق**، ص228.

[7] القوزي، **مرجع سابق**، ص392.

[8] الشلق، **مرجع سابق**، ص229.

[9] القوزي، **مرجع سابق**، ص392.

[10] حجر، **مرجع سابق**، ص252.

[11] الشلق، **مرجع سابق**، ص230.

إلى جانب البحرين، ربطت بريطانيا علاقة مع عمان، وذلك لموقعها الاستراتيجي المطل على البحر العربي، ومن جهة خليج عمان ومضيق هرمز لذلك عملت على إبعاد النفوذ الفرنسي عنها، لتفرض سيطرتها عليها في القرن التاسع عشر.[1]

عملت بريطانيا على التدخل في شؤون عمان الداخلية وساعدها في ذلك تشجيعها للنزعات القبلية،[2] كما عملت للسيطرة على مصائد اللؤلؤ لإبعاد الخطر عن المصالح البريطانية من أي قوة كانت،[3] ووقعت مع شيوخ الساحل العماني معاهدات مانعة نصت على الامتناع عن استقبال مندوبين أجانب أو تنازل عن أي جزء من أراضيهم لأي دولة بأي صورة دون موافقة بريطانيا.

المطلب الثاني: التنافس العثماني – البريطاني في منطقة الخليج العربي

أظهرت الدولة العثمانية في بداية القرن 20، إهتماما كبيرا بمنطقة الخليج العربي، وعملت على تقوية نفوذها بتشجيع من ألمانيا،[4] وبدعم من أصحاب جماعة الإتحاد والترقي الذين عملوا لتحقيق هذه السيطرة من خلال العمل على إضعاف سلطة حكام إمارات الخليج، واستخدام العنف ضد القبائل العربية الخليجية لإعلان ولائهم للدولة العثمانية.[5]

وقد ظلت الدولة العثمانية حريصة على إبقاء نفوذها في منطقة الخليج العربي،[6] مستثمرةميل القبائل إليها بحكم الرابطة الروحية الإسلامية، [7] فعملت على عرقلة المشاريع البريطانية في المنطقة، وكذا محاولة كسب حكامها، ونجد أن السلطان عبد الحميد الثاني شجع الحركة الإسلامية في الهند محاولا إعادة أمجاد الدولة العثمانية وأعيان الجامعة الإسلامية،[8] لتكون قوة سياسية ضد بريطانيا.

إن عودة الطموحات العثمانية إلى منطقة الخليج، قد أثار قلق الحكومة البريطانية،[9] التي خشيت من التهديد العثماني لمصالحها التجارية والسياسية، لهذا عملت بريطانيا على إضعاف نفوذ الدولة العثمانية.[10]

---

[1] القوزي، **مرجع سابق**، ص318.

[2] العيدروس، **تاريخ الخليج العربي**، **مرجع سابق**، ص175.

[3] الروقي، **حروب البلقان**، **مرجع سابق**، ص253.

[4] القرالة، حسن أحمد، **مرجع سابق**، ص11.

[5] رأفت شيخ، **تاريخ العرب المعاصر**، دط، ددن، دم، 1996، ص15.

[6] الحمدي، **مرجع سابق**، ص19.

[7] العيدروس، **الأحوال العسكرية**،**مرجع سابق**، ص176.

[8] **الجامعة الإسلامية**: ظهرت في النصف الثاني من القرن 19، كبديل للحياة الدستورية، تقوم على مواجهة الإستعمار الأوربي. **أنظر**:طقوش، **مرجع سابق**، ص ص472-473.

[9] توزون، **مرجع سابق**، ص07.

[10] القرالة، حسن أحمد، **مرجع سابق**، ص11.

ففي الكويت وفي فترة حكم الشيخ مبارك، وفي إطار التنافس العثماني البريطاني، عمل الشيخ مبارك على إبعاد النفوذ العثماني مستعينا بالإنجليز،[1] خاصة في ظل عداء الشيخ مبارك للدولة العثمانية،[2] وذلك لأن الأتراك كانوا ينظرون إليه أنه مجرد قائم مقام إلا أن الشيخ كان يرفض هذا اللقب ويعتبر حاكما مستقلا.[3]

أما في عمان فقد عملت بريطانيا على إبعاد الخطر العثماني فيها، خاصة بعد حملة الاحساء، فعملت على إبعاد الخطر الذي بات يقترب منها،[4]وأصدرتتعهداتمعشيوخساحلعمان،منعتهممنخلالهاالقيامبعملياتبحرية إلى جانب العثمانيين.

وفيما يخص قطر فقد كانت مكان التنافس العثماني البريطاني لموقعها الاستراتيجي، حيث تقع على الطريق التجاري البحري، وتحتل موقعا وسطا بين الجزئين الشمالي والجنوبي،[5] وبعد أن أصبحت قطر تابعة للدولة العثمانية في عام 1871م احتجت بريطانيا وبدأت تشعر بالقلق من النفوذ العثماني، فعملت على الحد من هذا النفوذ لتمنع من امتداده إلى مشيخات ساحل عمان، واستغلت الاصطدام الذي حدث بين العثمانيين وشيخ قطر الذي كان سبب تدخلها في شؤون قطر واتخاذها إجراءات لإحكام قبضتها عليها، لكن الدولة العثمانية سوت وضعيتها مع قطر حتى لا تتدخل إنجلترا.[6]

وقد اتخذ الصراع بين كل من الدولة العثمانية وبريطانيا صورة إجرائية في شهر يوليو 1908م، حينما أرسلت السلطات العثمانية في البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة الزخنونية،[7] فأرسلت بريطانيا إحتجاجا مهددة باستخدام القوة العسكرية، لإجبار القوات العثمانية الإنسحاب من المنطقة، لكن التهديد لم يلقى إستجابة من السلطات العثمانية التي بادرت إلى تعيين مسؤولين إداريين من قطر بحجة المحافظة على الأمن من موسم صيد اللؤلؤ.[8]

لكن سرعان ما طرأ تغيير في السياسة العثمانية بسبب مشاكل تعرضت لها في البلقان، فهذا الأمر دفعها للبحث عن تسوية للمسائل العالقة بينها وبين الدول الأوربية لحماية الدولة من خطر الإضمحلال.[9]

---

[1] القوزي، **مرجع سابق**، ص365.

[2] الشلق، **مرجع سابق**، ص ص 126–227.

[3] الأعظمي، **مرجع سابق**، ص73.

[4] العيدروس، **الأحوال العسكرية، مرجع سابق**، ص175.

[5] القرالة، حسن أحمد، **مرجع سابق**، ص ص7–14

[6] الشلق، **مرجع سابق**، ص231.

[7] **الزخنونية:** وهي جزيرة صغيرة تقع في الجنوب الشرقي من ميناء العقير، على مسافة عشرة أميال على الساحل الغربي لخليج سوى، **أنظر**: رأفت شيخ، **مرجع سابق**، ص15.

[8] فؤاد سعيد العابد، **سياسة بريطانيا والخليج العربي 1853–1914**، د د ن، الكويت، 1984، ص256.

[9] أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، د د ن، بيروت، 1996، ص ص 244–246.

وعلى ذلك ذلك وفي عام 1911م وبناءا على طلب الحكومة العثمانية، بدأت المفاوضات في لندن لتسوية المشاكل القائمة مع بريطانيا في منظمة الخليج العربي، حيث استمرت نحو عامين.

كان الوفد برئاسة توفيق باشا، السفير العثماني في لندن أما الوفد البريطاني كان برئاسة إدواردكري، وقد تعثر سير المفاوضات في الكثير من مراحلها نظرا لإختلاف وجهات النظر بما فيها قطر إذ رفضت الدولة العثمانية التنازل عنها، وبهذا توقفت المفاوضات العثمانية البريطانية، لتستأنف عام 1913م.

❖ المعاهدة الإنجليزية – العثمانية 29 ماي 1913م:

تتكون هذه المعاهدة من خمسة أقسام، فقسمها الأول عن الكويت ويقع في عشرة مواد اعترفت الدولة العثمانية في مادتها الأولى باستقلال الكويت الإداري وبالكف من التدخل في الشؤون الداخلية، وحددت حدود الكويت بموجب المادتين الخامسة والسابعة، أما المادة الثانية، فقد أعطت لشيخ الكويت الحق في رفع العلم العثماني على أن يتمتع باستقلال ذاتي في المنطقة ،بموجب هذا القسم اعترفت الدولة العثمانية بشرعية الاتفاقيات التي أبرمتها بريطانيا مع شيخ الكويت، وتعهدت بريطانيا بأن لا تعمل وصاية على الأراضي المخصصة لها.[1]

وقد أبدى الشيخ مبارك إعتراضه على هذه المعاهدة وخاصة فيما يتعلق بحق تركيا في إرسال وكيل لهافي الكويت يمثل المصالح التركية هناك، كما أن هذه المعاهدة جاءت نتيجة لطموح بريطانيا في الحصول على على نصيب من مشروع سكة حديد برلين بغداد.[2]

أما القسم الثاني من هذه المعاهدة كان مخصصا لقطر وتخلت الدولة العثمانية فيه عن كل مطالبها الخاصة بشبه جزيرة قطر، ومن مطالبها في البحرين والإقرار بإستقلالها في القسم الثالث، وخصص القسم الرابع الذي أعطى بريطانيا الحق في حماية مصالحها في الخليج، ليتضمن القسم الأخير موافقة الحكومتين على تعيين مفوضين لتحديد الحدود والتصديق على الوثيقة في لندن من قبل الموظفين العثماني والبريطاني،[3] لكنها لم تنفذ بسبب الحرب العالمية الأولى.[4]

من خلال هذه المعاهدة يتبين أن الدولة العثمانية استجابت لبريطانيا وبالتالي كسبت بريطانيا النفوذ عن الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي، التي انتهى نفوذها في السنوات الأخيرة من القرن 19م.[5]

---

[1] الروقي، **حروب البلقان ، مرجع سابق**، ص ص278-279.

[2] الاعظمي، **مرجع سابق**، ص 84.

[3] الروقي، **مرجع سابق**، صص 280-282.

[4] القوزي، **مرجع سابق**، ص380.

[5] الشلق، **مرجع سابق**، ص 231.

المطلب الثالث: سياسة بريطانيا في منطقة الخليج العربي

عملت بريطانيا على تثبيت سيطرتها على الزعامات القبلية،[1] ولذلك فسياستها في الحكم لمناطق الخليج العربي[2] كانت عن طريق المعاداة الأبدية،[3] التي كانت تفقدها بحجة معالجة قضايا معينة، لكنها كانت في الواقع تنفذ سياسة معينة لتأكد سلطتها على المنطقة.[4]

وكانت السياسة البريطانية تقوم على مقاومة إمتداد نفوذ أي دولة أخرى إلى منطقة الخليج العربي،[5] وترسل وكلاء سياسين إلى المنطقة ليرصدوا كل التحركات العسكرية والسياسية في الخليج العربي، لينقلها إلى السفارة البريطانية.[6]

كما نجد أن السلطات البريطانية في الخليج أجرت مسحا شاملا لهذه المنطقة عام 1820م، فرصدت كل أوضاعه وسجلتها في تقارير لخدمة وكلائها وموظفيها، كما كانت تتدخل في المشكلات الداخلية بين الشيوخ لإبقاء الأوضاع لصالحها،[7] وقامت بريطانيا أيضا برسم الخرائط ومد خطوط التلغراف.[8]

بدأت بريطانيا في التخلي عن سياستها التقليدية، ورغم ذلك كانت شديدة الحذر في التعامل السياسي مع رجال الحكومة العثمانية كي لا يثيروا الشك حول حقيقة موقفها الذي بدأ يتحول إلى الرغبة في تفكيك الدولة العثمانية.[9]

وارتكزت السياسة البريطانية في عملها على الطرق السلمية، وذلك قبل الحرب،[10] حتى لا تظهر أمام العرب من الخليج بمظهر المعتدي، إلا أنها كثيرا ما عملت على استخدام القوة العسكرية ضد المشيخات العربية التي رفضت الرضوخ للسيطرة البريطانية، أو حاولت خرق السلم البحري أو عملت على تهديد مصالحها.[11]

وخلال النصف الأول من القرن 19م، عمدت بريطانيا إلى احتكار الإمتيازات الأساسية التي تمثلت بحق استخراج النفط الذي كان سبب في تدخلها في شؤون المنطقة.[12]

---

[1] القرالة، حسن أحمد، **مرجع سابق**، ص4.

[2] أنظر الملحق رقم (3).

[3] القوزي، **مرجع سابق**، ص370.

[4] العيدروس، **الأحوال العسكرية، مرجع سابق**، ص175.

[5] حجر، **مرجع سابق**، ص126.

[6] الروقي، **حروب البلقان، مرجع سابق**، ص ص 260-261.

[7] الشلق، **مرجع سابق**، ص225.

[8] العيدروس، **مرجع سابق**، ص 179.

[9] الروقي، **مرجع سابق**، ص 256.

[10] الحمدي، **مرجع سابق**، ص174.

[11] القرالة، حسن أحمد، **مرجع سابق**، ص3.

[12] القوزي، **مرجع سابق**، ص 318.

تشبثت بريطانيا بسياستها الاستعمارية المتعلقة بالحماية والوصاية التي كفلت الأمن للقبائل العربية، وأعطت لنفسها الحق في التدخل للعمل على تعكير صفو الأمن البحري عن طريق المقيم السياسي البريطاني.[1]

وأثناء الحرب العالمية الأولى نجد أن السياسة البريطانية تمثلت في العمل على كسب ود شيوخ الخليج العربي للوقوف إلى جانبها ضد ألمانيا، وضد الدولة العثمانية، ووعدت العرب مقابل ذلك بمنحهم الإستقلال،[2]فمثلا في الكويت وعدت الشيخ مبارك بإعفاء ممتلكاته في العراق من الضرائب إعفاءا دائما مقابل الدعم.[3]

وقد أدى برسي كوكس دورا بارزا في السياسة البريطانية، وخاصة في التعامل مع شيوخ العرب، فباعتباره ممثل للسياسة البريطانية بذل المزيد من الجهود لاستمالة الحكام العرب، وأخذ يتابع علاقات بلاده مع شيوخ الخليج العربي، ويبعث بتقاريره إلى حكومة الهند.[4]

احتضنت بريطانيا ثلاث زعماء إلى صفها وهم: الشيخ مبارك حاكم الكويت والشيخ غزحل حاكم عربستان وطالب النقيب، خاصة في ظل إنحيازهم إلى الحركة العربية، وانضموا إلى حزب الحرية والإئتلاف ضد جماعة الاتحاد والترقي،[5] ونجد أن الدبلوماسية البريطانية نظرت إلى الخليج العربي باعتباره كيانا سياسيا واحدا، لكي تستطيع أن تحقق السيطرة عليه.[6]

كانت بريطانيا تستغل الصراعات التي كانت في الخليج العربي وتعمل على الزيادة من حدتها، وهو ما فعلته في البحرين التي كانت تستقبل الوافدين دون قيود، فقامت بريطانيا اليد العاملة من الهند ومنحتهم امتيازات ليؤدي هذا إلى حدوث الشقة بين هؤلاء المهاجرين والمواطنين الغاضبين على هذه السياسة.[7]

وخلاصة القول: أن بريطانيا اهتمت بمنطقة الخليج العربي، لأهميته الإستراتيجية، لذلك سعت إلى ربط علاقات مع مشيخات الخليج العربي عن طريق المعاهدات الأبدية، استطاعت من خلال سياستها المرسومة أن تقضي على النفوذ الأوربي وحتى العثماني من خلال معاهدة 29 ماي 1913م.

---

[1] العيدروس، ، **مرجع سابق**، ص179.

[2] الأعظمي، **مرجع سابق**، ص ص 97-98.

[3] توزون، **مرجع سابق**، ص 16.

[4] **برسي كوكس**: سياسي وعسكري بريطاني، إلتحق بالجيش في 1884م إلى أن أصبح وزير خارجية حكومة الهند في 1914. **أنظر**: الحمدي، **مرجع سابق**، ص37.

[5] العيدروس، **مرجع سابق**، ص231.

[6] حجر، **مرجع سابق**، ص267.

[7] القوزي، **مرجع سابق**، ص 390.

المطلب الأول: علاقة شريف حسين بالدولة العثمانية

تعود العلاقة بين شريف حسين[1] والدولة العثمانية، إلى حكم السلطان عبد الحميد الثاني، وتتزامن أيضا مع حكم الإتحاديين وفيما يخص علاقته مع السلطان عبد الحميد الثاني، فنجد أنه دعاه إلى العاصمة اسطنبول عام 1983، وعينه عضوا في مجلس الشورى، وبذلك كان شخصية سياسية هامة في الدولة العثمانية.[2] كما تلمس العلاقة بين شريف حسين وعبد الحميد الثاني، فيما يخص منصب الشرافة، حيث نجد أن شريف حسين وبعد أن أضفى منصب الشرافة شاغرا أرسل مذكرة تخص تعيينه في هذا المنصب إلى السلطان عبد الحميد الثاني عن طريق الصدر الأعظم كامل باشا.[3]

وقد تردد السلطان عبد الحميد الثاني في تعيينه، بحيث رأى أن الحسين لا يسعى إلى الإمارة فقط، فخشي من أن يخرج من سلطة الدولة العثمانية،[4] ولهذا فقد تضاربت الآراء فيما يخص تعيينه، والرأي الراجح أن تعيينه كان من قبل جمعية الإتحاد والترقي، لأنهم كانوا أصحاب السلطة الفعلية،[5] فعينوه رغم معارضة السلطان لكونه أرستقراطيا مسلما،[6] لكن في الأغلب استطاع من خلال مذكرته إلى السلطان أن يعين أمير على مكة.[7]

كانت العلاقة في البداية علاقة طيبة، فقد وعد بعد تعيينه عام 1908 التمسك بروابط الأخوة الاسلامية وتقويتها بين الخلافة العثمانية وبين العالم الإسلامي، وكان بيته مأوى للعرب والأتراك المقربين،[8] كما تجد أنه كان يحث الحجاج على الولاء للسلطان والدعوة له، فتعيينه جاء لخدمة أغراض الباب العالي ولإبقاء العلاقة طيبة مع بريطانيا.[9]

وما يدل أيضا أن العلاقة كانت مستقرة بينه وبين العثمانيين في البداية مساعدته في محاربة من يحاول الإنفصال عنهم، فنجد أن الشريف حسين حارب في سنة 1910 إبن سعود، وحصل منه على إعتراف بسيادة الدولة العثمانية، ليظهر بذلك كزعيم منقذ في شبه الجزيرة العربية.[10]

---

[1] **شريف حسين**: أمير مكة ومؤسس الدولة الحجازية، قائد الثورة العربية بتحالف مع الإنجليز. **أنظر**: سامي بن عبد الله الملغوث، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية**، مكتبة الإمام الذهبي،الكويت، 2014، ص710.

[2] عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453–1910**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية وتوثيق المعلومات، رغوان، 1994، ص49.

[3] **كامل باشا**: 1833–1913 كان مستشارا للسلطان، تولى منصب الصدارة 3 مرات، وأدى دورا سياسيا هاما ضد الإنجليز. **أنظر**: مصطفى طلاس، **الثورة العربية الكبرى**، ط4، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، ص 92.

[4] توفيق برو، **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914–1918**، ط1، دار طلاس لترجمة والنشر، دمشق، 1989، ص92.

[5] عبد اللطيف بن محمد الحميد، **البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى 1919–1918**، ط1، مكتبة عبيكان، الرياض، 1994، ص71.

[6] جورج أنطونيوس، **يقظة العرب**، تر: ناصر الدين الأسر، إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987، ص203.

[7] طلاس، **مرجع سابق**، ص91.

[8] التميمي، **مرجع سابق**، ص41.

[9] الحميدي، **مرجع سابق**، ص71.

[10] الفواز، **مرجع سابق**، ص80.

كما استخدمته الدولة في قتال الإدريسي[1] صاحب عسير ليتسنى له إخماد حركة الإمام يحي في اليمن.[2] لكن سرعان ما تراجعت العلاقة بينهما وذلك بعد جرائم الأتراك في منطقة عسير أثناء قتالهم للإدريسي، فبعد أن عاد أمير مكة من حملة هذه بدأ يفكر في الإنتفاضة على الأتراك،[3] فغير بذلك مساره مع الدولة العثمانية، إذ شرع في تقوية نفوذه على حساب سلطة الدولة، الأمر الذي أزعجها،[4] إذن الرغبة المستمرة لشريف مكة في الاستقلال هي التي أدت إلى الصراع المتواصل بينه وبين الدولة العثمانية،[5] حيث كان يعمل على منح الحجاز الاستقلال الذاتي، ليمتد هذا الاستقلال إلى البلاد العربية.[6]

أما فيما يخص علاقته مع الإتحاديين وأمير مكة، فقد توترت بعد رفضه الدخول في الحياة الدستورية فرأى أن الدستور هو العمل بشريعة الله،[7] فردد الاتحاديين بأن عبد الحميد قد بعث برجل لا يعبأ بأحد، ولا يقر بدستور ولا بتجدد،[8] ومن أسباب الصراع أيضا بينهما النزعة المعارضة التي بدأها الحسين علي لسياسة المركزية، التي هدف الإتحاديون إلى تطبيقها في الحجاز كغيرها من الولايات الأخرى، وأصروا على تطبيق قانون الولايات الجديدة،[9] لعام 1913، وذلك لتأكيد السلطة المركزية في الولاية.[10]

هنا زيادة على هذا قام الإتحاديين بإلغاء الإمتيازات الحجاز المحلية التي كانت تتمتع بها منذ السابق وجعلها ولاية عادية، ضف إلى هذا دفع أهالي الحجاز الضرائب كغيرهم من سكان الولايات، ومد خط سكة الحديد من المدينة إلى مكة،[11] هذا وقد تباينت ردود الأفعال بعد مشروع سكة الحديد، إذ حدثت ثورة من طرف القبائل الحجازية، كتبرير لرفضهم له، وإدراكهم أن إنشاء هذه السكة سيلحق بهم خسائر مادية كبيرة، بحيث أنهم كانوا يحصلون على أموال لقاء خدمة ونقل الحجاج والزوار.[12]

---

[1] **الإدريسي**: من العرب المغاربة، حاكما إداريا في جبال عسير، ثار على الأتراك عام 1909. **أنظر**: طلاس، **مرجع سابق**، ص96.

[2] أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1981-1986، ص495.

[3] الفواز، **مرجع سابق**، ص74.

[4] مطلق البلوي، **العثمانيون في شبه الجزيرة العربية، 1908–1923**، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ص193.

[5] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص95.

[6] لوتسكي، **مرجع سابق**، ص398.

[7] طلاس، **مرجع سابق**، ص95.

[8] غرابية، مقدمة تاريخ العرب، **مرجع سابق**، ص324.

[9] **قانون الولايات**: سنته الدولة عام 1864، وجاء لتنظيم السياسة الجديدة، في السيطرة على الولايات، وكان القانون منقول على النظم الإدارية الفرنسية. **أنظر**: توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري**، رسالة ماجستير للحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربي الحديث، دار للطباعة، 1960، ص27.

[10] برو، القضية العربية، **مرجع سابق**، ص ص 471-480.

[11] الفواز، **مرجع سابق**، ص92.

[12] نفسه، ص ص 79-80.

وكانت هناك مباحثات مع أمير عبد الله[1] حول الخلافة القائم لتمديد سكة الحديد مع طلعت باشا، ومن خلال هذه المباحثات ناقش عبد الله خلاف والده مع الحكومة العثمانية التي تعمل على إضعاف مركزه، لكن أنور طلعت باشا وبالرغم من طلب الصدر الأعظم عملوا على تنفيذه.[2]

ورغم ذلك واصل أمير مكة رفضه لإصلاحات الإتحاديين وأعلن أن الشعب الحجازي يرغب في التمسك بحقوقه القديمة، وبالشروط التي بويع بها السلطان سليم الأول بالخلافة،[3] ومن هنا عمل الإتحاديون على معاقبته، من خلال إرسال والي ليتحداه.[4]

كان هذا الوالي من أصل ألباني ويؤمن بمبادئ حزب الإتحاد والترقي وهو وهيب بك، الذي أعطي له الحق في السلطتين الإدارية والتنفيذية وعمل هذا الأخير على التغلغل في شؤون الحجاز، وتطبيق السياسة المركزية فيها، وإذ رفض ذلك الشريف سيقوم الشريف بصدور تنفيذ ذلك.[5]

وبهذا كانت الدولة تعين إلى جانب أمير مكة واليا، توكل إليه أمور الجيش والمحاكم والأمور المالية مع مراعاة الإمتيازات الممنوحة لولاية الحجاز.[6]

استمرت العلاقة المتوترة بين الإتحاديين وشريف حسين، حيث عملوا على تنحيته من منصب الشرافة عن طريق الوالي، لكن شريف مكة استطاع أن ينتصر عليه بدمائه، كما كانت هناك مناقشات بين أعضاء جمعية الإتحاد والترقي ورجال الحكومة لنفس الغرض، عزله لكن حليم باشا الصدر الأعظم لم يوافق لأنه سيؤثر على علاقة الدولة مع الدول الأوربية، وصمم أنور باشا على تنفيذ ذلك فقام بتجهيز فرقة عسكرية عن طريق البحر،[7] تنزل في الحجاز لعزله، ورفض ذلك الصدر الأعظم محمود باشا، محتجا بأن الدولة العثمانية عقدت مع فرنسا قرضا بمبلغ 3 ملايين ونصف مليون ليرة، وإذ سمعت هذا الأمر ستمنع من إعطاء القرض.[8]

---

[1] **الأمير عبد الله:** الإبن الثاني لشريف مكة، كان شخصا بارزا في المجال السياسي، وهو ما جعل والده يختاره في أمور السياسة. **أنظر:** أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 210.

[2] الفواز، **مرجع سابق**، ص97.

[3] غرايبة، مقدمة تاريخ العرب، **مرجع سابق**، ص327.

[4] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص203.

[5] طلاس، **مرجع سابق**، ص98.

[6] برو، القضية العربية، **مرجع سابق**، ص211.

[7] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص203.

[8] برو، **مرجع سابق**، ص 212.

ورغم تدخلات الصدور العظام لعزل أمير مكة إلا أن جمال[1] وأنور باشا[2] إلى إلغاء نظام الشرافة بهدف التخلص من قوة عربية لها نفوذ ديني،[3] كما نجد أن الإتحاديين، حاولوا أن يستميلوا عبد الله، خاصة بعد أن شكوا بأن هو من يحرض والده على التصلب في مواقفه، فعرضوا عليه إحدى الوزارات ثم عرضوا عليه أن يكون واليا على اليمن،[4] هذا فيما يخص سياسة الإتحاديين مع الشريف حسين.

أما فيما يخص سياسة الحسين بت علي، فكان يقوم بمخادعة السلطات العثمانية والتظاهر بالولاء، وذلك من خلال جهاده السري لا العلني محتجا بخوفه من الأعداء، وكذا التظاهر بالموافقة على طلبات السلطات العثمانية بإرسال أبنائه إلى قبائل الحجاز ليشرفوا على تجنيد المجاهدين، والسماح لإبنه على الإشتراك في حملة قناة السويس الأولى.[5]

وأثناء الحرب العالمية الأولى، نلمس رابطة جديدة بين الدولة العثمانية وأمير مكة، خاصة الإتحاديين، حيث نجد أن سياستهم تحولت من العداء إلى المهادنة، وذلك حتى يضمنوا دخوله إلى جانبه في الحرب، نظرا لمكانته لدى المسلمين، وكان شريف مكة عالما بأسرار سياسة المهادنة التي إلتجأ إليها الإتحاديون فعمل على مراقبة أي عمل يقومون به،[6] ويعني هذا أن العلاقة بين الطرفين تحكمت فيها سياسة التوخي والحذر وتجنب الصراع المباشر.[7]

لقد حذر شريف مكة السلطان محمد رشاد من الدخول إلى الحرب، وذلك للمخاطر التي قد تنتج عن هذه الحرب على الإمارات العربية، وإذ صمموا أن يدخلوا الحرب عليهم أن يؤمنوا الجيش ويزوده في مناطق عسير والحجاز، بما يكفيه لثلاث سنوات من الذخائر والمعدات.[8]

واصلت الدولة العثمانية في الإتصال بأمير مكة، وذلك عن طريق عدد من الرسائل بتوقيع رئيس الوزراء أنور وطلعت باشا تحثه على إعلان الجهاد، والولوج في تجنيد العرب، لكن الشريف حسين عمل على كسب الوقت إلا أن يتمكن من إعلان موقفه بصراحة.[9]

---

[1] **جمال باشا:** رجل سياسي، وعضو بارز في جمعية الإتحاد والترقي، من أبطال الدعوة الاسلامية والمخالف لداعين الطورنين. **أنظر:** أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص ص 234–235.

[2] **أنور باشا:** رجل عسكري، إذ أنه تقلد عدة مناصب عسكرية، ومن أشهر الضباط الإتحاديين. **أنظر:** الفواز، **مرجع سابق**، ص 105.

[3] فائق بكر الصواف، **العلاقة بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز ما بين 1293–1334، 1876–1916**، د.د.ن، مكة المكرمة، د.ت، ص 127.

[4] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص205.

[5] البلوي، **مرجع سابق**، ص ص 194–195.

[6] الفواز، **مرجع سابق**، ص103.

[7] طلاس، **مرجع سابق**، ص95.

[8] الفواز، **مرجع سابق**، ص110.

[9] يحي، **مرجع سابق**، ص516.

المطلب الثاني: العلاقة بين شريف حسين وبريطانيا

تبعا لما وصلت إليه العلاقة المتوترة بين الدولة العثمانية والشريف حسين، ونتيجة لسياسة الاتحاديين المستمدة من الإيديولوجية الطورانية، وسعيهم إلى تغير موازين القوى في الحجاز بتعيين وال جديد موال لهم،[1] وعند ما أدراك أمير مكة ما وصلت إليه الدولة العثمانية من ضعف، من خلال إقامته الجبرية في اسطنبول،[2] كل هذا جعله يبحث عن قوة دولية يستند إليها في تحقيق، طموحه، واعتمد في ذلك على السلطات البريطانية في مصر، فأراد أن يعرف موقفها اتجاهه،[3] ولهذا أقيمت قبل الحرب إتصالات أولية بين الإنجليز، وعبد الله الهاشمي.

"...ففي الأسبوع الأول من سنة 1914 ذهب عبد الله إلى اللورد كتشنز،[4] المعتمد البريطاني في مصر، فاتصل بكتشنز[5] متظاهرا بأنه يريد زيارة مجاملة، فيرد له العلاقات المتوترة بين السلطات التركية والشريف، وكان يعرف أن الاتحادين قرروا سرا لعزل والده، وحاول أن يشير بأن هناك احتمال الثورة في الحجاز، إذا نفذ الأتراك عزمهم، وحاول أن يعرف بطريقة غير مباشرة موقف الحكومة البريطانية، إذ انشب الصراع بين الأتراك والعرب.[6]

لكن هذه الزيارة كانت دون نتيجة، فقد أبدى كتشنز أن سياسة بريطانيا، نحو العرب تتحدد في إطار العلاقات التي تربط بريطانيا، بالدولة العثمانية،[7] كما كانت هناك زيارات متكررة لعبد الله لرونالدستوز[8] لنفس الغرض، الحصول على الدعم البريطاني، ضد الأتراك إلا أنها لم تتوصل إلى نتيجة، بحيث بين ستوز لعبد الله أن لا يتوقع أي تشجيع من طرف بريطانيا، في ظل العلاقة المستقرة بين بريطانيا والدولة العثمانية.

ورغم أن هذه المحادثات لم تتوصل إلى نتيجة، إلا نبهت كتشنز إلى القطيعة التي تحدث بين الأتراك والعرب، ورغبتهم في الإنفصال،[9] كانت هذه الأحداث قبل الحرب العالمية الأولى.

---

[1] التميمي، **مرجع سابق**، ص 58.

[2] أكمل دين إحسان أوغلو، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج1**، تر صالح السعداوي، مركز الأبحاث لتاريخ والفنون، والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999، ص 220.

[3] البلوي، **مرجع سابق**، ص 193.

[4] **كتشنز**: 1850–1917 قائد سياسي وعسكري، تقلد عدة مناصب عسكرية منها قائدا عاما للقوات البريطانية في الهند. **أنظر**: طلاس، **مرجع سابق**، ص 206.

[5] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 206.

[6] محمد الخير عبد القادر، **نكبة الأمة العربية سقوط الخلافة العثمانية**، دراسة للقضية العربية خمسين عاما 1875–1965، مكتبة وهبة عابدين، ص ص 114–193.

[7] **رونالدستوز**: السكرتير الشرقي في دار الإعتماد البريطاني، كان عارفا باللغة العربية، وكانت له علاقة مع عبد الله، **أنظر**: أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 207.

[8] البلوي، **مرجع سابق**، ص194.

[9] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 207،

لكن عندما دخلت الدولة العثمانية الحرب إلى جانب ألمانيا في 31 أكتوبر 1914،[1] تلاقت مصلحة الإنجليز ومصلحة الشريف حسين عشية الحرب العالمية الأولى،[2] ففي الوقت الذي كان فيه شريف يتطلع إلى قيام خلافة عربية تضم أقطار الشرق العربي الآسيوي، وتحل محل الخلافة العثمانية،[3] وكانت بريطانيا تبحث عن زعامة دينية تساندها في الحرب ضد دولة الخلافة العثمانية، واستقطبت أمير منطقة الحجاز وعملت على تحريضه ضد الدولة العثمانية، وبهذا بدأت علاقة الحسين بن علي تتطور مع السلطات البريطانية.[4]

وكان لبريطانيا أهداف من وراء كسب ود الشريف منها إخراج مركز العثمانيين، من منطقة الحجاز، واستخدام أماني القومين العرب في إضعاف مواقع العثمانيين في سوريا والعراق،[5] وتقاربت بريطانيا من الجزيرة العربية ومن الشريف أمير مكة لكي تضرب الدولة العثمانية من الداخل،[6] ضف إلى ذلك موقع الحجاز، لأنها بعيدة عن مقر الدولة العثمانية واحتمال نجاح الثورة فيها، وفي الحجاز تقع الأماكن المقدسة، وتستطيع أن تضمن استمرار حج رعاياها المسلمين، والى جانب ذلك كانت بريطانيا تعلم بقيام خلاف بين شريف وحكومة الاتحادين حول مركزه وصلاحياته في الحجاز، وبالتالي بإمكانها التعامل معه بسهولة وإقناعه الارتباط ببريطانيا.[7]

كما استمالت بريطانيا أمير مكة لإيصال معقول الحرب الدينية التي أعلنها الخليفة، وتهدءة المسلمين داخل الإمبراطورية العثمانية وخارجها، وهدف آخر هو سعي البريطانيون لكي يقيموا بعد الحرب دولة اول دول إسلامية مستقلة اسما على أنقاض الإمبراطورية العثمانية، على أن تكون هذه الدول أو الدولة تحت شكل من أشكال السيطرة البريطانية، كبديل للدولة العثمانية وتقوم بدورها التقليدي حماية موصلات بريطانيا مع الهند.[8]

ولتحقيق هذه الأهداف وتحقيق التقارب مع أمير مكة، برزت سياسة بريطانيا في الحجاز، إذ سمحت بوصول الإمدادات الغذائية إلى جدة لكسب ود الشريف حسين ورعايا الحجاز، كما عمل البريطانيون على توظيف مسألة الخلافة في سياستهم لاجتذاب العرب، ومحاولة تفكيك الخلافة العثمانية، فأظهرت اهتمامها بهذه المسألة بتسهيل إنشاء خلافة عربية تحت حكم شريف مكة، مع احترام بريطانيا لرأي المسلمين وعزمها على رعاية وحماية استقلال وسيادة

[1] عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 114.

[2] تاريخ الشرق الأوسط الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى، **مرجع سابق**، ص 177.

[3] منسى، **مرجع سابق**، ص 7.

[4] البلوي، **مرجع سابق**، ص 195.

[5] تاريخ الشرق الأوسط الدولة العثمانية والحرب العالمية الأولى، **مرجع سابق**، ص 177.

[6] تبير حبارة، **تاريخ الدولة العثمانية 1270–1924**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين 1336هـ، 2015م، ص256.

[7] منسى، **مرجع سابق**، ص ص 6-7.

[8] نفسه، ص11.

الحجاز لتحقيق ثقة الحسين ببريطانيا، كما نجد أن بريطانيا أثناء الحج تمثلت سياستها في المحافظة على الشعور الإسلامي.[1]

وقامت أيضا بتشجيع الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية على تكوين دولة واحدة، أو مجموعة من الدول مستقلة استقلال داخليا، وتربط بريطانيا برباط الصداقة، وتشمل المنطقة الممتدة من شواطئ البحر الأبيض المتوسط غرب إلى حدود إيران لتصبح بذلك سدا انجليزيا عربيا يوقف المد التركي الألماني، كانت هذه الأفكار لكتشنز.[2]

إن هذه السياسة التي انتهجتها بريطانيا، كان من ورائها استدراج أمير مكة إلى المشاركة الفعلية في الحرب ضد الدولة العثمانية،[3] ومن خلال الرسائل المتبادلة بين الطرفين،[4] يتبين لنا سعي بريطانيا لتقرب منه، وذلك تبعا لما وصلت إليه العلاقات بين الدولة العثمانية وبريطانيا.[5]

إذ نجد أن بريطانيا من خلال رسالة أصدرها كتشنز في 31 أكتوبر 1914، للاستفسار عن موقف الشريف حسين إثر دخول الدولة العثمانية والحرب إلى جانب ألمانيا،[6] وقد تضمنت الرسالة وعدا قاطعا بأن الحكومة البريطانية ستتضمن لأمير مكة بقاءه في منصبه، واحتفاظه بجميع حقوق هذا المنصب وامتيازاته، وأنها ستحميه من كل إعتداء خارجي، في حالة وقوفه هو وأتباعه إلى جانب إنجلترا ضد الدولة العثمانية، واختتمت الرسالة بتلميح يشير أنه في حالة مبايعة الشريف حسين بالخلافة ستعترف إنجلترا به.

وقد وصلت هذه الرسالة في 16 نوفمبر وشعر الحسين من خلال هذه الرسالة بطمأنينة لأنها قدمت له الضمانات الكافية لموضوع الحجاز،[7] وقد أبدى شريف رغبته في التعاون مع بريطانيا شرط حماية مصالح العائلة،[8] ومن خلال الجواب الذي أرسله ابن عبد الله الذي وصل في ديسمبر 1914، بين فيه تحالفه مع بريطانيا سيكون سرا، لأنه من غير الممكن المجاهرة بالعداء للأتراك قبل إستكمال الاستعدادات اللازمة، وتعتبر هذه المرسلات الفصل الأول من المؤامرة الإنجليزية العربية.[9]

---

[1] الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 213–217.

[2] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 208.

[3] بروكلمان، **مرجع سابق**، ص 744.

[4] أنظر الملحق رقم (4).

[5] الحميد، **مرجع سابق**، ص 212.

[6] الفواز، **مرجع سابق**، ص ص 128–113.

[7] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 213.

[8] الفواز، **مرجع سابق**، ص 113.

[9] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 213.

وبعد أن تمكن شريف من إيجاد حليف له، ظهر سياسته المعادية للدولة العثمانية فقام بإيقاف نجله عن مواصلة السير للإشتراك في دملة القناة كما يرى البعض، وأكد عدم اتخاضه أي خطوة لتأييد الدولة العثمانية مع حرصه على ذكر أي صفة معادية للأتراك.[1]

❖ مرسلات شريف حسين – مكماهون:

جرت هذه المرسلات بين بريطانيا وشريف مكة، وتمثل بداية العروض البريطانية الرسمية، وفاتحة إهتمام البريطانيين بقيام ثورة على الدولة العثمانية بقيادة حسين وهنري مكماهون.[2]

وقد كانت هذه المرسلات من 16 تشريت الثاني 1914 إلى 10 مارس 1916، وبلغ عدد الرسائل عشرة منها خمسة كتبها مكماهون، وخمسة كتبها أمير مكة، وسبق هذه المرسلات مباحثات أجراها شريف حسين مع زعماء العرب في سوريا ولبنان مع إبنه فيصل من خلال زيارته في عام 1915، إلى دمشق فأقام صلات سرية مع القومين السوريين، وأجرى مفاوضات بصورة خاصة مع ممثلي الجمعية العربية الفتاة، ومع جمعية الضباط السرية.[3]

ونصح القوميون السوريون فيصل بالوقوف إلى جانب الإنكليز ضد الأتراك ووضعوا شرط التعاون الانكلو–عربي الذي عرف باسم بروتوكول دمشق، وقد وضعت هذه الوثيقة في ماي 1915، ومن خلالها كان ينبغي لانجلترا أن تعترف باستقلال البلاد العربية في حدودها الطبيعية، وهي تشمل الأراضي التي يحدها من الشمال خط عرض 37، وتضم سوريا، فلسطين، العراق، الجزيرة العربية ما عدا عدن، وتعهد إنجلترا بإلغاء نظام الامتيازات.

ووافقت القوميون لقاء ذلك على توقيع حلق دفاعي بين بريطانيا العظمى، والدول العربية المستقلة، ومنح إنجلترا امتيازات اقتصادية لمدة خمسة عشر عاما، وما كاد فيصل يقدم تقرير عن مكوثه في دمشق حتى استأنف حسين مفاوضاته مع مكماهون.[4]

وبالتالي واستنادا لرأي أبنائه، ورأي زعماء العرب القوميون في سوريا، استقر رأي الشريف على التفاوض مع بريطانيا،[5] وسبب بداية هذه المفاوضات هي الأحوال غير مستقرة لمنطقة الحجاز، وسياسة الإتحادين ضد العرب.[6]

---

[1] البلوي ، **مرجع سابق**، ص 195.

[2] **هنري مكماهون**: 1862 هو المندوب السامي الإنجليزي في مصر، حصل على تفويض من الحكومة البريطانية، ليقوم بمرسلات مع شريف حسين، الذي ينتمي للأسرة الهاشمية. **أنظر**: طلاس، **مرجع سابق**، ص 135.

[3] لوتسكي، **مرجع سابق**، ص 415.

[4] لوتسكي، **مرجع سابق**، ص 415.

[5] طلاس، **مرجع سابق**، ص 136.

[6] **نفسه**، ص137.

ولذلك أرسل شريف حسين رسالته الأولى في 14 جويلية 1915، وفي مضمونها أكدت على تصميم الأمة العربية على نيل استقلالها السياسي، وأعربت أن المصالح بين العرب وبريطانيا مصالح متبادلة وتضمنت شروط المذكرة نفس شروط مذكرة دمشق،[1] ماعدا شرط متعلق بالخلافة يشمل إعتراف بخليفة عربي عند مبايعته، وألمح شريف بأن هذه المطالب نهائية ولا يقبل العرب المساومة عليها، ويحث مكماهون في رده عن الرسالة في 30 أوت 1915، فوافق بأن يكون الخليفة عربي، وأجل في موضوع ترسيم الحدود،[2] حيث وضح بأنه لا يزال الوقت لتكوين دولة عربية مستقلة بحجة أن مجموعة من العرب لا تزال تقاتل إلى صفوف العثمانيين.[3]

كتب شريف رسالة ثانية في 9 سبتمبر، أسر فيها على بند ترسيم الحدود، ووضح أن بداية مفاوضاته مع مكماهون تتوقف على رفضه أو قبوله للحدود المقترحة،[4] وكان الرد على هذه الرسالة في 24 أكتوبر 1915، وتضمنت هذه المذكرة أهم التعهدات التي ترتب على إعطائها في حالة دخول العرب الحرب إلى جانب الحلفاء وأكد مكماهون أن عدم استعداده لمناقشة مسألة الحدود لا يعبر إلا عن اعتقاده بأن الوقت لم يحن بعد لبحث مثل هذا الموضوع.[5]

أما فيما يخص الرسالة الثالثة بعثها الشريف حسين في 25 نوفمبر من نفس السنة، وظل فيها النقاش مستمر على مسألة الحدود، وأثار فيها أمرا آخرا بأنه لا يريد أن يكون الصلح مع بريطانيا صلح منفرد بل مع العرب مع دفاع بريطانيا عن العرب وعلى قضيتهم في مؤتمر الصلح،[6] كان الرد على هذه الرسالة في 13 ديسمبر 1915، وكانت هذه المراسلة كالمراسلات التي تلتها فلم تضف شيئا من مضمونها، إلا فيما يخص مسألة الرد على الدفاع عن العرب، وختمت بريطانيا المذكرة بتعهدها بأنها لا تبرم صلحا على أسس لا تكفل حرية الشعوب العربية.

وفيما يخص الرسالة الرابعة فكانت في أول يناير 1916، من طرف شريف حسين رأى من خلالها أن مسألة إستثناء بعض المناطق من سوريا يهدد هذه المفاوضات وأجل هذه المسألة بعد الحرب وعدم التنازل لفرنسا عن هذه الأراضي، وذكر بأنه لا يسعى لتفريق بين إنجلترا وفرنسا.[7]

كان الرد على هذه الرسالة في يناير 1916، شكر من خلالها رغبة الشريف في تحاشي خلق سوء تفاهم بين فرنسا وإنجلترا، وشرح بأن العلاقات لا تفتر بين الدولتين، فأشار بذلك أن الإنجليز لا تستطيع أن تضمن هذه المناطق الغربية من

---

[1] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص ص 251–252.

[2] سليمان موسى، **المرسلات التاريخية 1914–1918**، ط1، عمان، 1975، ص90.

[3] بركلمان، **مرجع سابق**، ص 744.

[4] يحي، مقدمة تاريخ العرب، **مرجع سابق**، ص 529.

[5] نفسه، ص530.

[6] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 530.

[7] يحي، **مرجع سابق**، ص 533.

سوريا، داخل نطاق الدولة العربية التي اعترف باستقلالها في مذكرة 24 أكتوبر 1915، إذا ما أصرت فرنسا على مطالبها في هذه المنطقة.[1]

وبهذه المذكرة انتهت المفاوضات وتبادلوا بعد ذلك مذكرات شريف حسين مكماهون، التي كانت تتحدث عن الإعداد للثورة، ولم تحمل جديدا سوى تصريحات متكررة من الطرفين شروط الإتفاق الإنجليزي العربي.[2]

المطلب الثالث: الثورة العربية

كانت النتيجة الحتمية لمراسلات شريف حسين مكماهون، إعلان الثورة العربية، بقيادة شريف حسين[3]، بدعم من الدول الأوربية، وذلك لمحاربة العثمانيين في الجزيرة العربية[4]، وبالتالي شكلت أكبر تحدي واجهته الدولة العثمانية.[5]

وقد نشبت الثورة العربية في 15 من شهر يونيو 1916، اليوم نفسه الذي توفي فيه كتشنز[6]، أما فيما يخص مكانها، نجد أن شريف حسين ذكر في بث الثورة في منطقة الحجاز والشام معا، لكن تعذر ذلك بسبب فرنسا، لاشتغال جيوشها في الجبهة الغربية، فخشيت من نزول بريطانيا في منطقة نفوذها[7]، ولهذا اكتفى أمير مكة بإعلان الثورة في الحجاز[8]، لاعتبارات منها: مكانة شريف حسين بن علي لدى القبائل، وكذا بعد الحجاز عن مراكز القوات العثمانية، و قربها من البحر، بالإضافة إلى وعرة مسالكها، وكل هذا يتعذر من وصول العدو إليهما[9]، ولذلك رأى العرب أن ينتزعوا من العثمانيين تلك البلاد، ويكملوا استعداداتهم فيها لطرد الاتحاديين من البلاد العربية.

وفيما يخص التجهيزات العسكرية لثورة العربية، نجد أن بريطانيا كانت تزود الشريف حسين بالمال والعتاد[10]، لكن هذه الإعدادات العسكرية كانت قليلة، إذ رفضت بريطانيا إمداده بالطيارات والمدفعية، و إرسال فرقة من المشاة إلى الحجاز، وبهذه الممطلات لم يستلم الحجاز سوى كمية صغيرة من الأسلحة الخفيفة ومن الطراز القديم[11]، وهناك من يرى

---

[1] يحي، **مرجع سابق**، ص534.

[2] أنطونيوس، **مرجع سابق**، ص 266.

[3] التميمي **مرجع سابق**، ص62.

[4] وجيه الكوثراني، **مشروع النهضة العربية**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1915،ص 69.

[5] أحمد اسماعيل ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث**، مكتبة عبيكان، 1998،ص 822.

[6] أنطونبيوس، **مرجع سابق**، ص 178.

[7] طلاس ، **مرجع سابق**، ص 178

[8] أنطونبيوس، **مرجع سابق**، ص 276.

[9] رائد العربي، **ثورة العرب الكبرى**، 1916، د.س، مصر، 1916،ص 91.

[10] محمد عزة وزوزه، **حول الحركة العربية الحديثة**، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، ج1، 1950، ص180.

[11] لوتسكي، **مرجع سابق**،ص417.

سبب عدم الاستعداد الكافي لشريف مكة، هو خوفه من أن يطلع الأتراك على هذا الأمر الذي يتهيأ له فيعملوا على إحباطه.

كانت الثورة العربية نتيجة مجموعة من العوامل والأسباب نذكر منها: رغبة العرب في الإستقلال.[1] ومن خلال منشور الثورة الأول الذي أصدره شريف حسين في 27 أوت 1916، فإن أسباب الثورة تتمثل في : سياسة الاتحادين في منطقة الحجاز، حيث تعرض هذا الإقليم للظلم والاضطهاد من طرفهم[2]، لذلك فإن الثورة وجهت في الأساس إلى الاتحادين، ومن أسباب ثورته عليهم، معارضتهم للاستقلال البلاد، وانتهكوا حرمة الكعبة المشرفة، وبتالي رأوا أن السكوت عليهم ليس في مصلحة الدين ولا الدولة[3].

ومن خلال الوثائق البريطانية ومراسلات الشريف حسين مكماهون التي سبق الإشارة إليها يتضح أن بريطانيا هي السبب الرئيسي والمباشر، لقيام الثورة[4]، فبعد انتصار العثمانيين، وعدم قدرة الحلفاء على مواجهة قواتهم في قناة السويس واليمن، ضغط الانجليز على شريف مكة لإعلان الثورة حتى يخفف الضغط على القوات الانجليزية في جبهات القتال.[5]

وهناك من يفسر إسراع شريف لإعلان ثورته، رغبته في تجنب الحجاز المجاعة، التي كانت تهدها نتيجة الحصار الذي فرضته بريطانيا، لكن الحقيقة تختلف إذ أنه هو الذي طلب أن تضرب البوارج البريطانية الحصار على موانئ الحجاز، لكي يضغط بطريقة غير مباشرة على التجار، وغيرهم من السكان الذين مازالوا مترددين في اتجاههم نحو الثورة[6].

كما كان لسياسة التتريك الدور الرئيسي في إشغال الثورة، [7] وكذا مشاعر القومية العربية النامية التي كانت تدعمها الجمعيات العربية، وإضافة إلى الأسباب نجد أمال وطموح شريف مكة، وحقده على السيادة العثمانية التي تجعله تابعا لتركيا من الناحية الاسمية[8].

إن نشوب الثورة مرتبط بطبيعة الحكم العثماني للمناطق العربية، فالعرب لم يندمجوا لحكم الترك، ولم يتمكن العرب من إخضاعهم إخضاعا حقيقيا، وكان لسياسة جمال باشا المضطهدة في بلاد الشام، وسياسة الضرائب، والنزاع المستمر وتطوره بين العثمانيين وشريف حسين أدى في الأخير إلى الثورة[1].

---

[1] العربي، **مرجع سابق**، ص92.

[2] الفواز، **مرجع سابق**، ص 161.

3 الفواز، **مرجع سابق** ، ص162.

[4] الحميد، **مرجع سابق**،ص 250.

[5] محمد فاروق الخالدي، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام** ، دار الداوي،2000،ص 205.

[6] وزوره، **مرجع سابق**، ص180.

[7] الملغوث، **مرجع سابق**، ص 710.

[8] عبد العزيز عيسى، **تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث**، كلية الآداب، جامعة دمنهور، مكتبة بستان المعرفة، ص 296.

ونتيجة لهذه الأسباب، وبعد التجهيزات العسكرية، بدأ التنفيذ الفعلي لثورة العرب، ورأو أن ينتزعوا بلاد الحجاز منهم ليستطيعوا أن يكملوا تجهيزاتهم فيها، فهجم العرب على الثكنات العسكرية في مكة وحاصرها الجنود، وعجز العثمانيين عن مقاومتهم.[2] وهو ما أدى إلى انفصال الحجاز ومكة في 1916،[3] بفضل استفادة الشريف من إعلان ثورته في فصل الصيف، إذ أن الجانب الأكبر من القوات العثمانية كانت قد غادرت مكة وجوها الحار كل سنة إلى بلاد الطائف التي كان الهجوم عليها بعد يومين من إعلان الثورة بسبب بعض النواقص، [4] لتسقط في 22 أيلول 1916[5]، ولم يتمكن الجيش العثماني من مقاومة الانجليز في غزة التي احتلتها في كانون الأول 1916،[6] تبق إلى المدينة المنورة التي ظل فخر الدين يدافع عنها حتى نهاية الحرب في يناير 1919.[7]

وفيما يخص قيادة الجيش العربي أثناء الثورة، فقد قاده فيصل ابن الحسين وساعده في ذلك الجنرال الإنجليزي لورانس[8]، ونجح في طرد الأتراك من الأردن وفلسطين وسوريا حتى وصلا حلب، واحتلال القدس في 9 ديسمبر 1917، وفي نهاية سنة 1917، كانت القوات البريطانية، قد احتلت كل ذلك الجزء من سوريا، الذي يمثل ما يسمى ستحق القدس.[9]

ودخلت الثورة مرحلة جديدة عندما كان الشريف قوة نظامية، استعان في تنظيمها وتدريبها بضباط وجنود من العرب الذين أسرتهم بريطانيا، وتكمن هذا الجيش بقيادة فيصل من السيطرة على العقبة في 1917، واتخذتها القوات العربية قاعدة لها، [10] واتجهت القوات الانجليزية في مصر نحو سيناء باتجاه الأماكن المقدسة.[11]

تمكنت الثورة العربية من إسناد الخطط الإستراتيجية العالمية لألمانيا، بحيث أنها تسببت في فشل البعثة الألمانية التي كانت تسعى إلى الوصول إلى جنوب الجزيرة العربية، وذلك بمساعدة القوات التركية الخاضعة لخير بك، من أجل تدعيم

---

[1] الحميد، **مرجع سابق**، ص 247.

[2] العربي، **مرجع سابق**، ص 92.

[3] أوغلو، **مرجع سابق**، ص 138.

[4] طلاس ، **مرجع سابق**، ص189–201.

[5] **نفسه** ،ص 206.

[6] كوندوز، أوزتوك، **مرجع سابق**، ص476

[7] **نفسه**،ص206.

[8] أوغلو، **مرجع سابق**، ص 138.

[9] **لورانس**: ظابط مخابرات بريطاني، كان يعرف اللغة العربية، ألف كتابين ثورة الصحراء وأعمدة الحكمة السبعة، **أنظر**: الخالدي، **مرجع سابق**، ص208.

[10] الجميل سيار، **تاريخ العرب الحديث**، دار الشروق، عمان، 1997،ص 524.

[11] روبير منتران، تاريخ الدولة، ج1، **مرجع سابق**،ص315.

حكم الأتراك في البلاد العربية، ومحاولة فسح ميادين جديدة، ضد قوات الحلفاء، وكانت هذه البعثة تسعى إلى إقامة محطة لاسلكية لوصل القوات الألمانية في شرق إفريقيا بألمانيا عن طريق الدولة العثمانية.[1]

كان الهدف من وراء الهجمات العسكرية لثوار العرب، محاولة تأسيس دولة عربية مستقلة[2]، وحينما اقتربوا من ذلك، تبين لهم أن بريطانيا كانت تقوم بمفاوضات سرية لاقتسام ممتلكات الدول العربية، من خلال معاهدات تمثلت في سايكس بيكو.[3]

ورغم ذلك تمكن الحسين من إعلان نفسه ملكا للبلاد العربية، واعترفت به بريطانيا وفرنسا خوفا من أن تفلت البلاد العربية من بين أيديهم وهكذا انتهت صفحة من صفحات الثورة العربية،[4] و كان من نتائج هذه الثورة، أنها كانت عامل من العوامل التي ساعدت في انتشار اليقظة العربية، وبالنسبة لدولة العثمانية فقد كان هناك عدد من القتلى حوالي 4800، وبلغ عدد القتلى والأسرى والمعطلين العثمانيين في مجموعة 35000 رجلا.[5]

وفي الأخير نستنتج أن شريف مكة مثل أحد مظاهر الصراع العثماني العربي، الذي كان بسبب سياسة الاتحادين، ولهذا أظهر المشرف حسين رغبته في الانفصال، بعد أن كان مواليا للعثمانيين، ودعمته في ذلك بريطانيا واتصلت به، لكي تضمن دخول العرب إلى جانبها أثناء الحرب العالمية الأولى، وهو ما حدث. و بنتيجة إعلان الثورة العربية التي كانت بمثابة إعلان الاستقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية.

[1] يحي، مقدمة تاريخ العرب، **مرجع سابق**،ص 549-550.

[2] لوتسكي، **مرجع سابق**، ص419.

[3] **معاهدة سايكس بيكو**:1916 بين فرنسا وبريطانيا والمملكة المتحدة بمصادقة من الامبراطورية الروسية، تعمل على إقتسام الهلال الخصيب، **أنظر**: الملغوث، **مرجع سابق**،ص712.

[4] يحي، **مرجع سابق**،ص552.

[5] جيارة، **مرجع سابق**،ص 247.

المطلب الأول: بوادر الخلاف بين العرب والترك

❖ **القومية التركية – الطورانية:**

شهدت الدولة العثمانية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني قيام حركة من شباب الأتراك، عرفوا باسم "جماعة تركيا الفتاة"، استهدفت مقاومة طغيان واستبداد السلطان وإقامة حكم دستوري وحماية الدولة وتقويتها، وقد إنبثقت عنها منظمة سرية تألفت في سالونيك تحت إسم "جماعة الإتحاد والترقي" إستطاعت معها أن تقوم بانقلاب عسكري في يوليو عام 1908م، وأن تجبر السلطان على إعلان الدستور وقد ضمت بين أعضائها عناصر عربية تحمست لهذا الإنقلاب وظهر تقارب تركي–عربي واضح، تمثل في تأليف "جمعية الإخاء العربي العثماني" في سبتمبر عام 1908 م في إسطنبول.[1]

حيث استبشر العرب بإعلان الدستور 1908م، وانتهاء العهد الحميدي المطلق 1909م، معتقدين أن الإتحاديين الذين تسلموا السلطة في العهد الجديد سيحافظون على شرف الدستور ومبادئه القائمة على نشر "الحرية والعدالة والمساواة"، فلم يعد هناك فرق بين مسلم أو مسيحي أو يهودي، ولا فرق بين عربي أو كردي أو أرمني، فجميع القوميات والأجناس هي عثمانية متساوية الحقوق والواجبات.

فكان العرب بشكل خاص حريصين على بقاء الإمبراطورية العثمانية موحدة، فتمسكوا بالراية العثمانية وأعلنوا إخلاصهم وتمسكهم بها، كما أيدوا جمعية الإتحاد والترقي وانضموا إلى صفوفها، إعتقادا منهم أن هذه الجمعية ستمنحهم الحرية والعدالة التي افتقروها في العهد الحميدي.[2]

ورغم أن العرب بذلوا جهودا كبيرة في إظهار إخلاصهم وتفانيهم للدولة، إلا أن سوء التفاهم و الارتياب ما لبث أن وقع بين العرب والترك والعناصر الأخرى، وحال سوء التفاهم محل الوئام والوفاق، التركي العربي الذي لم يقدر له أن يستمر طويلا،[3] وكان مثار الخلاف بين الاتحاديين والسياسيين العرب هو تمسك الاتحاديين بنظام المركزية، وتشددهم باستعمال اللغة التركية في الأقاليم العربية، الأمر الذي كان له أثر أكبر في تدهور العلاقات بين جمعية الاتحاد والترقي والإصلاحيين العرب.[4] فلم تلبث نوايا الاتحاديين الحقيقية أن ظهرت عند إجراء أول انتخاب لتأليف مجلس المبعوثان، بموجب الدستور والتي أدارها الاتحاديون بطريقة ضمنت نجاح أغلبية مرشحيهم، [5]كما قام الاتحاديون بترشيح نواب أتراك في مجلس المبعوثان عن الولايات العربية، وارتكبوا عددا من التجاوزات من أجل فوز أنصارهم في الانتخابات النيابية.[6]

---

[1] الشلق،**مرجع سابق**، ص ص 276-277.

[2] برو، **مرجع سابق**، ص95.

[3] **نفسه**، ص 95.

[4] عبد العزيز محمد عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864–1914**، دار المعارف ،القاهرة ،1969،ص50.

[5] الشلق، **مرجع سابق**، ص 277.

[6] عوض، **مرجع سابق**، ص 50.

وقد زاد من شكوك العرب أن الاتحاديين وضعوا تشريعات جديدة تكرس المركزية في السلطة وفي الإدارة والتعليم والجيش، وتعمل على دمج العناصر المختلفة في الدولة وتتريكها ليحكموا الدولة حكما استبداديا وعنصريا، صار أبغض لدى العرب من سابقه.[1]

فكان من نتيجة نجاح الانقلاب الدستوري 1908م، وخلع السلطان عبد الحميد 1909م، أن تصاعد الوعي بالهوية التركية في اسطنبول، وظهور الحركة الطورانية بشكل رسمي وعلني، في نفس الوقت الذي كانت حركة الاتحاديين الخفية تعمل في الخفاء بالاشتراك مع قوى أخرى مخططا يرمي إلى تقويض حكم الاتحاديين لعدة أسباب، أولا لمؤازرةقوى مختلفة لها كالاستعمار والصهيونية لأنها تهدف إلى الخروج بالدولة العثمانية عن مخطط القوة والوحدة، الذي تعارضه أوروبا، والهدف الآخر أكبر أهمية وخطورة وهو تمزيق الجبهة التركية العربية.[2]

فقد أصبح دعاة القومية التركية يتحركون بنشاط كبير ويتمتعون بامتيازات كبيرة بحكم كونهم أعضاء في جمعية الاتحاد والترقي التي تتولى السلطة، فبعد أن كانت الجامعة الطورانية قبل خلع السلطان عبد الحميد مجرد أفكار لبعض الأدباء والمثقفين الأتراك الذين يحلمون بوطن مثالي، تحولت إلى سياسة ينتهجها أغلب سياسيي الصف الأول من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في الدولة،[3] كما كان لإطلاق حرية الصحافة سبب في زيادة تردي العلاقات بين العنصرين فكانت الصحف أحيانا لا تخرج عن إثارة المشاكل العرقية بين الطرفين،[4] وكان الهدف من هذا تمزيق الوحدة بين الترك والعرب أساسا قويا من أسس مخطط النفوذ الأجنبي الرامي إلى القضاء على الدولة العثمانية، وعلى تقسيم العالم العربي بين الدول الأوربية ،و القضاء على الوحدة التي كانت قائمة في وجه الغزو الأجنبي ،والقضاء على مقومات الفكر العربي الإسلامي وهو الخلافة وكان التركيز أشد قوة ووضوحا على العرب باعتبارهم القوة الأساسية في العالم الإسلامي.[5]

هذا ويعد ضياء كوك آلب عضو اللجنة المركزية لجمعية الإتحاد والترقي من رواد الحركة القومية الطورانية حتى أنه كان يلقب (بأبو القومية التركية) وكان ينشر فلسفته القومية على صفحات مجلة (الأقلام الشابة) التي تصدر في المركز اليهودي سلانيك، والذي أعلن صراحة: يجب على الأتراك صبغ الشرائع والقوانين والآداب والعلوم والجيش والأسطول وكل شيء بالصبغة التركية الخالصة.[6]

---

[1] الشلق ، **مرجع سابق**، ص 277.

[2] أنور الجندي، **اليقظة الاسلامية في مواجهة الاستعمار منذ ظهورها إلى أوائل الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الاعتصام، 1978، ص 94.

[3] قيس جواد العزاوي، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، الدار العربية للعلوم، بيروت ، 2003، ص 140،141.

[4] برو، **مرجع سابق**، ص 96.

[5] الجندي، **مرجع سابق**، ص 94.

[6] علي حسون، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية**، بيروت ، 1983،ص 277.

كما كان اليهود الدونمة[1]دور كبير في إثارة المشاعر القومية عند الأتراك بصفتهم أعضاء بارزين في جمعية الاتحاد الترقي، فقد كان لهم أيضا دور بارز في الحركة الأدبية التي أرست تيار القومية، ومن أبرز المخططين للسياسة العنصرية الطورانية التي سارت عليها جمعية الاتحاديين.[2]

كما اتجهت جمعية الاتحاد والترقي بشدة صرب القومية التركية والى صهر الأقليات في بوتقة الإمبراطورية، وأصبحت اللغة التركية إجبارية[3]، وهكذا جرت عملية التتريك، كما دعت الحركة الطورانية إلى إحياء أمجاد الأتراك الأوائل وربطهم بتراثهم القديم، وتخليص الفكر التركي من التأثيرات العربية والفارسية إضافة إلى سيادة العنصر التركي على جميع القوميات والعناصر الأخرى.

فقد دعت الترك إلى أنهم أمه عريقة في التاريخ أشد عرافة من العرب، وغلبت عليهم المفهوم القومي الذي كان مسيطرا على الفكر الغربي، والذي انطبع عليهم من خلال اتجاه خطير قوامه صهر جميع العناصر ومن بينهم العرب في الجامعة الطورانية، ومن هنا بدأ ذلك الانقسام الذي هز الوحدة الإسلامية (التركية العربية) وأصابها الخلاف والخصومة.

ووجد النفوذ الغربي في هذه الخصومة بغيته فعمل على توسيع شقة الخلاف وتعميق الهوة والخصومة،[4] ولقد كانت نقطة التمزق الأولى هي دفع الخلاف بين الترك والعرب إلى ذروته ومحاولة التفرقة بين القومية والدين وبين العروبة و الإسلام وكان معنى هذا هو العمل على تمزيق الرابطة القائمة بين العرب والترك في إطار الدولة العثمانية وقد غذى النفوذ الغربي اتجاه هؤلاء الدعاة المتطرفين وأيدهم ووجد فيهم ما يحقق هدفه من تمزيق هذا الكيان السياسي وتقسيمه عن طريق الاحتلال.[5]

فقد كانت هذه المرحلة بالغة الأهمية بالنسبة للانفصال الحاسم بين العرب والترك ومنها اشتراك دولة إسلامية في حروب الدول الأوربية دون مصلحة مباشرة فيها وإتباع الاتحاديين سياسة استبدادية في الحكم وعلى رأسهم "جمال باشا" الذي قاوم اتجاه العرب ونصب المشانق.

---

[1]**الدونمة**: أبناء اليهود من اتباع المسيح شبتاي في 1632 الذين تحولوا معه إلىالإسلام في عام 1666، حين أرغمه السلطان على إعلان زيف إدعاءاتهبانه المسيح المسيح.**أنظر**: أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشرق، بيروت، 1986،ص 263.

[2]هيلة بنت سعد بن محمد السليمي، **دور اليهود في إسقاط الدولة العثمانية**،"رسالة مقدمة لنيل درجة ماجيستير في التاريخ الحديث"، كلية الشريعة، جامعة أم القرى، السعودية،2001،ص 238.

[3]عبد الرحيم مصطفى، **مرجع سابق**، ص280-281.

[4]الجندي ،**مرجع سابق**، ص 96.

[5]**نفسه**، ص 96.

وكان هذا أقسى مراحل التمزق في العلاقة بين الترك في ظل الدولة العثمانية وكان الاتحاديون بالذات هم الذين قادوا حملة التتريك والقضاء على اليقظة العربية، وهنا ثبت الاعتقاد بأنه لا حياة للعرب مع الترك على هذا الوضع، وأن الأمة العربية، يجب أن يعمل لاستقلالها[1] ،وأخذت الجمعيات العربية المختلفة العلنية منها والسرية تعمل جاهدة في سبيل ذلك.

و هكذا لم تكن "حركة الاتحاديين" ما بين عام 1908-1916 م إلا تحولا خطيرا كان مقدمة للتطور الأشد خطورة الذي تم بعد الحرب العالمية وامتداد له:

- الانفصال عن العرب والقضاء عليهم وتتريكهم.
- إعلان الدعوة الطورانية المتعصبة للجنس.
- اعتماد المناهج الغربية في مجال الفكر والحضارة معا.

وقد كان الظن أن خطوة الاتحاديين بالدستور وإطلاق الحريات بعد عبد الحميد هي بمثابة فجر جديد للوحدة العربية التركية، ولكنها كانت على العكس حركة منظمة للقضاء على اليقظة العربية.

فقد كان إعلان الدستور العثماني عام 1908م علامة على أمرين:

1- على انطلاق الدعوة إلى الجامعة الطورانية كبديل للجامعة الإسلامية التي كان يدعو لها السلطان عبد الحميد.

2- على التمزق و الانفصال بين العرب والترك.

3- النظر إلى الإسلام كمعوق للنهضة، ومحاولة إقامة منهج حضاري بعيدا عن الدين.[2]

❖ الحركة العربية بعد انقلاب 1908م:

* دور الجمعيات الأدبية والعلمية والسياسية:

أثارت النهضة العربية الحديثة رغبة في الحرية والمساواة ونزعات قومية قوية في نفوس كثير من الرعايا العرب في الإمبراطورية العثمانية، خاصة بلاد الشام، وقد أثارها العاملون في الآداب والتاريخ والعلم، ولقد كانت مشاعر العرب بنجاح الانقلاب ضد السلطان عبد الحميد 1908م، دافعا قويا لإحياء آمالهم في الحصول على حقوقهم في عهد الاتحاديين الجديد.

لكن بعد ثورة سنة 1908م، وخلع السطان عبد الحميد سنة 1909م، ظهرت مواقف الاتحاديين على حقيقتها، فقد بدا واضحا أن جمعية الاتحاد والترقي التي حلت مكان السلطان، استبدت في تسيير أمور الإمبراطورية والتأثير في انتخابات سنة 1908م لمصلحتها.[3]

---

[1] الجندي، **مرجع سابق**، ص 97.

[2] **نفسه**، ص 99.

[3] أرنيست، أرمزور، **تركيا الفتاة وثورة 1908**،تر،صالح أحمد العلي،تر: نقولا زيادة، منشورات دار المكتبة الحياة، بيروت، 1960، ص21-22.

و مع تطور الوعي السياسي في المجتمعات العربية أخذت تتشكل الجمعيات الأدبية والسياسية، والتي لعبت دورا هاما في اليقظة العربية؛ فلم تكن هذه الجمعيات تنوي الإنفصال عن الدولة العثمانية لسببين، الأول: تمسك العرب بالخلافة الإسلامية والرابطة العثمانية، والثاني: خوفهم من التدخل الأجنبي في بلادهم، ولكن الاتحاديين أحكموا قبضتهم على السلطة، وغيروا الولاة وألغو الوعود، ثم اتجهوا إلى تتريك العرب، فأجابهم العرب بالتكتل في جمعيات علنية وسرية.[1]

مما دفع العرب إلى الإسراع في تبني الفكر القومي وإنماءالروح القومية والعمل بمفاهيمها من خلال إقامة الجمعيات،[2] وذلك للدفاع عن حقوق العرب[3]، والتي انطلقت بسرعة، وطورت إلى ثلاثة اتجاهات: تبلورت في الدعوة إلى تشكيل اتحاد بين العرب والأتراك (المساواة بالأتراك)، والمطالبة باللامركزية (الاستقلال الذاتي، أو اللامركزية الإدارية) والدعوة للانفصال عن الإمبراطورية والاستقلال.[4]

كانت هذه هي المعطيات التي شكلت البيئة الخصبة التي دفعت العرب للانتقال لتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، التي تعبر عن الوعي القومي، وذلك من أجل الدفاع عن المصالح والقضايا العربية، فقد ظهر عدد من الجمعيات في اسطنبول وبعض أقاليم البلاد العربية خلال الفترة (1908-1913م) أهمها: جمعية الإخاء العربي العثماني، والمنتدى الأدبي (1909م)، والجمعية القحطانية (1909م) وجمعية بيروت الإصلاحية، وجمعية البصرة الإصلاحية ، والجمعية العربية الفتاة (1911م)، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني بمصر (1912م)، وغيرهم .

وكان من أهدافها : التعاون مع جمعية الاتحاديين في الحفاظ على القانون الأساسي والوطنية العثمانية، وحث العرب على الاتحاد مع الأجناس الأخرى في الإمبراطورية العثمانية كما سعت لإعلاء شأن العرب والعربية والحفاظ على حقوقهم وصهر العرب والعثمانيين،ومساواة المقاطعات العربية مع غيرها من مقاطعات الإمبراطورية العثمانية.[5]

يمكن القول بأن هذه الجمعيات متعددة تدل على حيوية الوعي القومي وتجاوب السكان معها فقدكانت تتبع الجهود السابقة بجهود جديدة فتصبح الحركة أكثر شمولا وأعم.

هذه هي أهم الجمعيات العربية التي ظهرت بعد وصول الاتحاديين إلى حكم سنة 1908م لكن الجمعيات التي لعبت دورا في إحياء الحركة العربية هي الجمعية العربية الفتاة وجمعية بيروت الإصلاحية وحزب اللامركزية في القاهرة، رغم أنها لم تأخذ طابع الحركة الاستقلالية أو الانفصالية حتى عام 1916م.

---

[1] ابتسام ابو ميزر، **سنتان مفصليتان في حكم الامبراطورية العثمانية 1908-1909**، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين، 2017،ص94 .

[2] نعمان عاطف عمرو، **مظاهر الوعي بالقومية العربية في فلسطين حتى عام 1920**، الخليل، جامعة القدس،2008،ص8.

[3] عادل مناع، **فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918** (قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1999،ص247.

[4] عاطف عمرو، **مرجع سابق**،ص8.

[5] **نفسه**،ص7.

المطلب الثاني: الاتحاديون والصهيونية

- **نشاط الصهيونيين ونشاط العرب:**

كان من نتيجة تغيير النظام السياسي في الإمبراطورية العثمانية عام 1908 و 1909م، أن قدم آمالا جديدة وكبيرة للحركة الصهيونية، فقبل سقوط السلطان عبد الحميد كانت الحركة قد أصابها اليأس من تحقيق برنامجها، وذلك نتيجة للمواقف الصلبة التي وقفها السلطان عبد الحميد لدرجةّ أن هرتزل حول نظره عن فلسطين، ولكن ما إن وصلت جمعية الاتحاد و الترقي إلى الحكم[1] وساهمت فئات من اليهود العثمانيين في إحداث الانقلاب السياسي الدستوري عام 1908م، وفي حادثة خلع السلطان عبد الحميد الثاني 1909م،[2] ثم الحاجة الإمبراطورية للمال اليهودي، حتى خطا العمل الصهيوني خطوات إلى الأمام في فلسطين.[3]

كما سبق الذكر أنه كان من بين أركان وصفوف الإتحاد والترقي الكبار أفراد من مسلمي يهود سلانيك الذين يسمون (الدونمة) وأفراد أخرى من يهود سلانيك، ولهم تأثير كبير في مركز الجمعية وشؤونها[4]، فقد تمكنوا من إلغاء القوانين التي كانت تحظر على اليهود شراء الأراضي والهجرة إلى فلسطين وإقامتهم فيها، وهي القوانين التي كان السلطان عبد الحميد قد أصدرهاقبل إعلان الدستور، وذلك نتيجة للشكاوي التي رفعها إليه العرب في فلسطين، وحذروا فيها من نشاط ومطامع اليهود في البلاد.

ولقد كان الزعيم اليهودي الصهيوني هرتزل، يسعى إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين وشراء أراضي فيها وزيادة هجرة اليهود إليها، وطلب من السلطان عبد الحميد أن يبيع فلسطين لليهود أو أن يسمح لهم بالهجرة إليها والتملك فيها، مقابل مساعدات مالية يقدمها اليهود للدولة العثمانية والسلطان وقد رفض السلطان هذا العرض وأصدر أمرا بتشديد الرقابة على نشاط اليهود.[5] وأمر بمنع بيع الأراضي في فلسطين لكل اليهود، مما جعل الدول الأوربية واليهود العثمانيين يثورون ضد هذه القيود.[6]

وفي مقابلة 08 ماي 1901م، بين السلطان و هرتزل حذر الأخير عبد الحميد من العرب، وأوضح له بأن إقامة اليهود بفلسطين وسوريا كافي للقضاء على الحركة القومية العربية، ثم تعهد له بأن يسد اليهود ديون الدولة العثمانية وأغراه

---

[1] ابتسام ابو ميزر، **مرجع سابق**، ص132.

[2] حسان علي حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897–1909**، ط2، دار الهدى، (د،م)، 1990، ص 304.

[3] ابتسام ابو ميزر، **مرجع سابق**، ص 132.

[4] **نفسه**،ص 181.

[5] ابتسام ابو ميزر، **مرجع سابق**، ص188–189.

[6] ميم كامل أوكي، **السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية**، تر:إسماعيل صادق، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992، ص 10.

بمبلغ مالي[1]، وإصلاح اقتصاد الدولة، و التوسط لإيقاف حملات الصحف لجمعية تركيا الفتاة في أوربا، وأوضح أن هدف الحركة الصهيونية هي إيجاد ملجأ لليهود في الأراضي المباركة.[2]

وبقي السلطان عبد الحميد متمسكا بموقفه المعارض للحركة الصهيونية، وقال "إنني لا أستطيع أن أتخلى عن شبر واحد من الأرض، فهي ليست ملك يمني بل ملك شعبي لقد قاتل شعبي في سبيل هذه الأرض، ورواها بدمه ... فإذا مزقت إمبراطوريتي آنذاك يستطيعون بأن يأخذون الأرض بلا ثمن ..."[3].

لقد كان السلطان مقتنعا أنه إذا وافق على هجرة اليهود إلى فلسطين فأنه يكون بذلك قد حكم على أهل وسكان فلسطين بالإعدام والقتل والتشريد.[4]

ويعود سبب موقفه هذا إلى مكانة بيت المقدس الشريف الإسلامية وتقرب السلطان إلى العرب، كما أنه لا يريد إضافة أقلية قومية جديدة، إلى المجتمع العثماني، وقد استمر في موقفه هذا من الصهيونية والهجرة اليهودية حتى قيام ثورة الاتحاد والترقي عام 1908م وخلعه عام 1909م.

لما قامت ثورة الاتحاديين 1908م، وتم خلع السلطان عبد الحميد عام 1909م، قام اليهود بالسعي مع رجال الاتحاديين في الفترة الأولى من حكم جمعية الاتحاد والترقي في رفع قوانين الحظر عن اليهود، واستطاعوا أن يصدروا قرارا برفع الحظر عن شراء اليهود للأراضي وعن هجرتهم إلى فلسطين وإقامتهم فيها [5]وتم لهم ذلك.

فقد لعب اليهود وجماعة الدونمة دورا هاما في مجالس الاتحاديين، فقد كان من بين أركانهم أفراد من اليهود وكان لهم تأثير كبير في مركز الجمعية وشؤونها، [6] وأصبح لهم تأثير في دوائر جمعية الاتحاديين، فقد جندت الصهيونية من خلال الماسوني اليهودي عمانوئيل قره صووهو أحد الأدمغة البارزة في الجمعية، [7] والذي يعد من الشخصيات التي أدت دورا

---

[1]عادل مناع، **مرجع سابق**، ص 235.

[2]حسان حلاق، **مرجع سابق**، ص 179.

[3]**نفسه**، ص 198.

[4]عادل مناع، **مرجع سابق**، ص229.

[5] عزة دروزة، **مرجع سابق**، ص188-189.

[6]**نفسه**، ص 188.

[7]محمد جمال الدين العلوي، "**يهود الدونمة والانقلاب السياسي العثماني 1908**"، العراقية المجالات الأكاديمية العلمية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2011، ص232.

مهما في تركيا الفتاة، وهو يهودي إسباني، وصفته المصادر الإنجليزية بأنه من قادة الاتحاديين[1]، لخدمة أهدافها وكان له دور رئيسي فيها، وفي الانقلاب السياسي الذي وقع عام 1908 م وخلع السلطان عام 1909[2] م.

فقد استغل اليهود وجودهم في الاتحاد والترقي، وذلك من أجل التغلغل والوصول إلى داخل أجهزة الدولة، والسيطرة على اقتصاد البلاد، لأجل ممارسة الضغوط الاقتصادية لتحقيق المشروع الصهيوني في فلسطين .

ولقد اثبتت ممارسات أعضاء الاتحاديين لقوى تركية يهودية ذات ارتباطات صهيونية وماسونية وأجنبية، وبالذات بريطانية، فقد أكد زعماء الصهيونية بعد نجاح جمعية الاتحاد والترقي في الوصول إلى الحكم أن أبواب فلسطين أصبحت مؤهلة لأن تفتح بدون صعوبة لليهود.[3]

وقد تأكد العرب من التعاون بين جمعية الاتحاد والترقي وبين اليهود الصهيونيين من الفرحة والاحتفالات التي استقبلت بها الأوساط اليهودية الصهيونية انقلاب 1908م، فقد علق الزعماء الصهاينة عليه أمالا كثيرة وتوقعوا أن يكون فاتحة عهد جديد لهم.[4]

وبسبب تأييد الاتحاديين لمطالب الصهيونية وتشجيعهم الهجرة اليهودية إلى فلسطين جرى نقل الموظفين الأتراك المعارضين للهجرة اليهودية من فلسطين،[5]وأصبح نشاط اليهود مرتكزا على شراء الأراضي بعد أن تم خلع السلطان واستتباب الهيمنة للاتحاديين، وارتفع عدد اليهود في فلسطين إلى 80 ألف يهودي، في عام 1909م، وحصلت الصهيونية على نحو 156 ميلا من الاراضي وأقيمت 26 مستوطنة، كل ذلك بفضل زعماء الدونمة وإجراءاتهم الجديدة في إدارة سياسة الدولة العثمانية، وتمتعوا بامتيازات مثلها مثل التي تتمتع بها الدول الغربية، كما تمتعوابحكم ذاتي في مستوطناتهم فاستخدموا علما خاصا بهم وعملة وطابع بريدي خاص، وقاموا باستبدال العمال العرب بالعمال اليهود، هذه الإجراءات تعد تجاوزات على السيادة العثمانية.[6]

كما أصدرت جمعية الاتحاد والترقي تشريعا يقضي ببيع جميع الاراضي التابعة للسلطان عبد الحميد في الدولة وبالمزاد العلني، ولولا يقظة العرب في فلسطين واندلا ع الحرب العالمية الأولى، لضاعت فلسطين كلها منذ ذلك التاريخ.[7]

---

[1]بان غانم أحمد الصائغ، **دور الحركات القومية في إنهيار الدولة العثمانية الوطن العربي "نموذجا"**، مجلة التربية والعلم، مج 13، العدد 12، سنة 2006،ص 6.

[2]جمال الدين العلوي، **مرجع سابق**، ص 232.

[3]ابتسام ابو ميزر، **مرجع سابق**، ص 133-137.

[4]غانم الصائغ، **مرجع سابق**، ص12.

[5]**نفسه** ، ص09.

[6]جمال الدين العلوي، **مرجع سابق**، ص 233.

[7] موفق بني المرجة، **صحوة الرجل المريض**، مؤسسة صفر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984، ص220.

- **مظاهر الوعي العربي تجاه الصهيونية وسياستها في فلسطين:**

شهد موقف العرب عامة والفلسطينيين خاصة، تحولا كبيرا [1]بعد انقلاب 1908، وعزل السلطان 1909، فقد نشطت المقاومة ضد الحركة الصهيونية وتعزز الوعي العربي وذلك نتيجة لإدراك العرب لطبيعة التسهيلات التي منحها الاتحاديون للحركة الصهيونية في فلسطين وبداية فكرة التعاون بين الصهيونية وجمعية الاتحاديين في مقاومة الوعي العربي.[2]

وقد ازداد نضوج الوعي العربي، على اثر هزائم حرب البلقان وما تسبب به من انقلاب آخر 1912م، الذي قاده رجال الاتحاد ضد المعارضة الممثلة بحزب الحرية والائتلاف.[3]

ورغم تنامي مظاهر الوعي القومي العربي، إلا أننا نجد أن المنظمة الصهيونية نشطت بالعمل على جبهتين الأولى سياسية، وكانت تهدف إلى الاعتراف الدولي بها وبأهدافها والثانية عملية في حقل الاستيطان وتهويد فلسطين الأرض والشعب.[4]

ازدادت مظاهر الوعي العربي تجاه الأخطار الصهيونية سنة 1908، 1909 وتعددت أشكال الاحتجاج عن طريق الضغط على رجال الدولة في الآستانة من خلال النواب في البرلمان فقد ابدى العرب، سواء زعماؤهم السياسيون في فلسطين وغيرها من الأقطار العربية أو ممثلوهم البرلمانيون في إستانبول وكذلك صحافتهم، معارضتهم للمشاريع الصهيونية في فلسطين، ومؤيديهم الأوربيين، منتقدين تقصير الحكومة والموظفين في اسطنبول والأقاليم، ونقلت الصحافة أقوال ومناقشات المعارضين من الناس.[5]

فقد أصدرت جريدة الكرمل في حيفا، وأصدرت جريدة فلسطين في يافا،[6]ومنذ ذلك سنة 1909مكانت هذه الجرائد أبرز محاربي المشروع الصهيوني، فكانت الصحيفتان تنشران كل ما يقوم به اليهودمن نشاطات استيطانية وهجرة ومن خطورة ذلك، وتنبهان وتطالبان الدولة العثمانية أن تعيد الحظر السابق.[7]

وهكذا نجد أن الصحافة كانت من أهم الوسائل التي عبرت عن الوعي القومي تجاه الصهيونية وسياساتها وأخطارها بحملات توعية كبيرة ضد المشروع الصهيوني، وأسهمت في شرح أخطاره، وأدت دورا مهما في إثارة الوعي القومي العربي تجاه القضية.

---

[1]عاطف عمرو، **مرجع سابق**، ص16.

[2]عادل مناع، **مرجع سابق**، ص253.

[3]عاطف عمرو، **مرجع سابق**، ص16.

[4]عادل مناع، **مرجع سابق**، ص 254.

[5]**نفسه**، ص 254.

[6]عزة دروزة، **مرجع سابق**، ص 189.

[7]**نفسه**، 189.

ومن خلال استعراض أحداث السنتين المفصليتان للانقلاب الدستوري والانقلاب المضاد وخلع السلطان عبد الحميد 1909م، يمكن أن نستنتج أن الأحداث والظروف سواء الداخلية والخارجية في الإمبراطورية العثمانية، كانت متناقضة مع مادعت إليه جمعية الاتحاد والترقي، قبل استيلائهم على الحكم، حول المحافظة على استقلال ووحدة أملاك الدولة، وما حدث كان عكس ذلك وكأن جمعية الاتحاد من أجل تقسيم الدولة وليس المحافظة على كيانها.

حيث دفعت السياسة الاستبدادية للاتحاديين وتعاونهم مع يهود الدونمة بالعرب وغيرهم إلى التحرر والثورة وتأليف الجمعيات في الأقاليم العربية المنادية للقومية العربية، لتأتي الحرب العالمية الأولى فقضت على الإمبراطورية جميعها ،بهزيمة في الحرب وانهيارها، واحتلال أملاكها وتقسيمها، ولم يبقى منها إلا دولة تركيا اليوم أما البلاد العربية فقد وقعت تحت الاستعمار الأجنبي والصهيوني معا.

وفي الأخير يمكن القول أنه كان لسياسة الإتحاديين المستمدة من الطورانية التركية، وكذا اليهود دور كبير في إنفصال العرب عن الدولة العثمانية، وذلك في ظل تزايد الوعي القومي.

مدخل: أوضاع الدولة العثمانية والبلاد العربية أواخر القرن 18وبداية القرن19

أولا: الأوضاع العامة في الدولة العثمانية.

ثانيا: الأوضاع العامة في البلاد العربية وأثرها في التدخل الأوربي.

المبحث الأول: بريطانيا والمسألتين المصرية واللبنانية (1830–1860)

المطلب الأول: المسألة المصرية (1830-1841).

المطلب الثاني: المسألة اللبنانية (1840-1860).

المطلب الثالث: موقف بريطانيا من المسألتين.

المبحث الثاني: بريطانيا والخليج العربي (1700–1913)

المطلب الأول: علاقة بريطانيا بالخليج العربي

المطلب الثاني: التنافس العثماني البريطاني في منطقة الخليج

المطلب الثالث: سياسة بريطانيا في الخليج العربي

المبحث الثالث: الحجاز على عهد الشريف حسين (1914–1916)

المطلب الأول: علاقة شريف حسين بالدولة العثمانية.

المطلب الثاني: العلاقة بين الشريف حسين وبريطانيا.

المطلب الثالث: الثورة العربية.

المبحث الرابع: العوامل المؤثرة في الصراع العثماني العربي

المطلب الأول: بوادر الخلاف بين العرب والترك

المطلب الثاني: الإتحاديون والصهيونية

مقدمة

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

فهرس
المحتويات

توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى مجموعة من النتائج تمثلت فيما يلي:

* أن الدولة العثمانية كانت في مرحلة ضعف، وذلك بسبب المؤامرات والأطماع التي كانت تقوم بها الدولة الأوروبية ضدها، والتي تهدف في مجملها إلى تجزئة الدولة في إطار ما يسمى بالمسألة الشرقية.

* أثرت حالة الضعف التي عاشتها الدولة العثمانية على البلاد العربية، فساءت أوضاعها، وبرزت الحركات الانفصالية وساءت أحوالها الإدارية والاقتصادية.

* مثل محمد علي باشا في القرن 19 أحد مظاهر الصراع العثماني العربي، الذي استمر إلى غاية 1840، وكان يرغب من خلال صراعه مع العثمانيين إلى توسيع إمبراطوريته.

* برزت التدخلات الأوروبية بشدة أثناء المسألة المصرية كان أبرزها البريطانية التي أبدت موقفها المؤيد للدولة العثمانية، أصبح يشكل تهديدا لسيادتها وخطر لمصالحها، فعملت على إبقاء مصر خاضعة للسلطة العثمانية، واتفقت مع الدول الأوروبية إلى عقد معاهدة لندن 1840 التي نصت انسحاب محمد علي وإعطاؤه حكم مصر وراثيا.

* شكلت المسألة اللبنانية مظهرا آخرا للتدخلات الأوربية الروسية منها والفرنسية، والأهم البريطانية التي برزت بقوة أثناء الصراع الطائفي فأيدت الدروز وعملت على تأجيج صراعهم مع الموارنة، وذلك حتى تشتغل الدولة بهذا المشكل وتصور لها على أنها كانت تتجاهل لقطع الفتن في الجبل.

* اهتمت بريطانيا بمنطقة الخليج العربي لأهمية موقعه، فهو يشكل سوقا مهمة للتجارة البريطانية، لذلك عملت على إبعاد القوى المنافسة لها الروسية والفرنسية.

* استطاعت بريطانيا من أن تخضع دول الخليج العربي لسيطرتها من خلال مجموعة من المعاهدات تمنع من خلالها التصرف في أجزاء من أراضي الخليج العربي دون موافقة الحكومة البريطانية.

* كان هناك تنافس عثماني بريطاني في منطقة الخليج العربي انتهى بعقد معاهدة 1913، التي بموجبها حدد نفوذ كل منهما في منطقة الخليج العربي.

* تجسد الصراع العثماني العربي أيضا في منطقة الحجاز بزعامة شريف حسين الذي أظهر رغبته في الإستقلال بسبب سياسة الاتحاديين المستمدة من الطورانية التركية.

* استغلت بريطانيا الصراع الذي كان بين شريف حسين والأتراك وعملت على نشر دعايتها لكسب العرب، ودعمهم في ثورتهم ضد الأتراك، وذلك لزعزعة التحالف العثماني الألماني خاصة وأنها كانت تهدف لتوسيع سيطرتها في المنطقة العربية.

* استطاعت بريطانيا بدهائها أن تكسب الحجاز إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى من خلال سياستها، فغيرت بذلك مسار العرب عن الدولة العثمانية، وهو ما تجسد في الثورة العربية.

من خلال استعراض العوامل الداخلية المؤثرة في الصراع العربي العثماني، نستنتج أن الأحداث والظروف الداخلية والخارجية في الإمبراطورية العثمانية ما بين الإنقلاب 1908 وخلع السلطان عبد الحميد الثاني واستيلاء جمعية الإتحاد والترقي على الحكم، نتج عنه تغميق الوعي القومي بين الشعوب غير التركية وكان فاتحة الصراعات الداخلية وتبلور النزاعات القومية أبرزها القومية العربية، بالإضافة إلى تفاقم التدخلات الأجنبية في الأقاليم التابعة للدولة العثمانية.

* كان تغير النظام السياسي في الإمبراطورية العثمانية عام 1908-1909 أملا لتحقيق اليهود برنامجهم في فلسطين.

* كان لانقلاب الاتحاديين ونهجهم السياسي وتوجهاتهم المركزية في الحكم دور في إعادة توزيع الأقاليم العربية وبروز النخب الجديدة في الدولة العثمانية، فقد سرعت أحداثها النزعات الإنفصالية عن الإمبراطورية العثمانية، ثم أتت الحرب العظمى فقضت على الدولة العثمانية، فاحتلت أملاكها ولم يبقى منها إلا تركيا اليوم، أما البلاد العربية فوقعت تحت الاحتلال والاستعمار الأجنبي والصهيوني.

الملحق رقم (3): توسعات محمد علي باشا[1]

خريطة تظهر توسعات محمد علي باشا



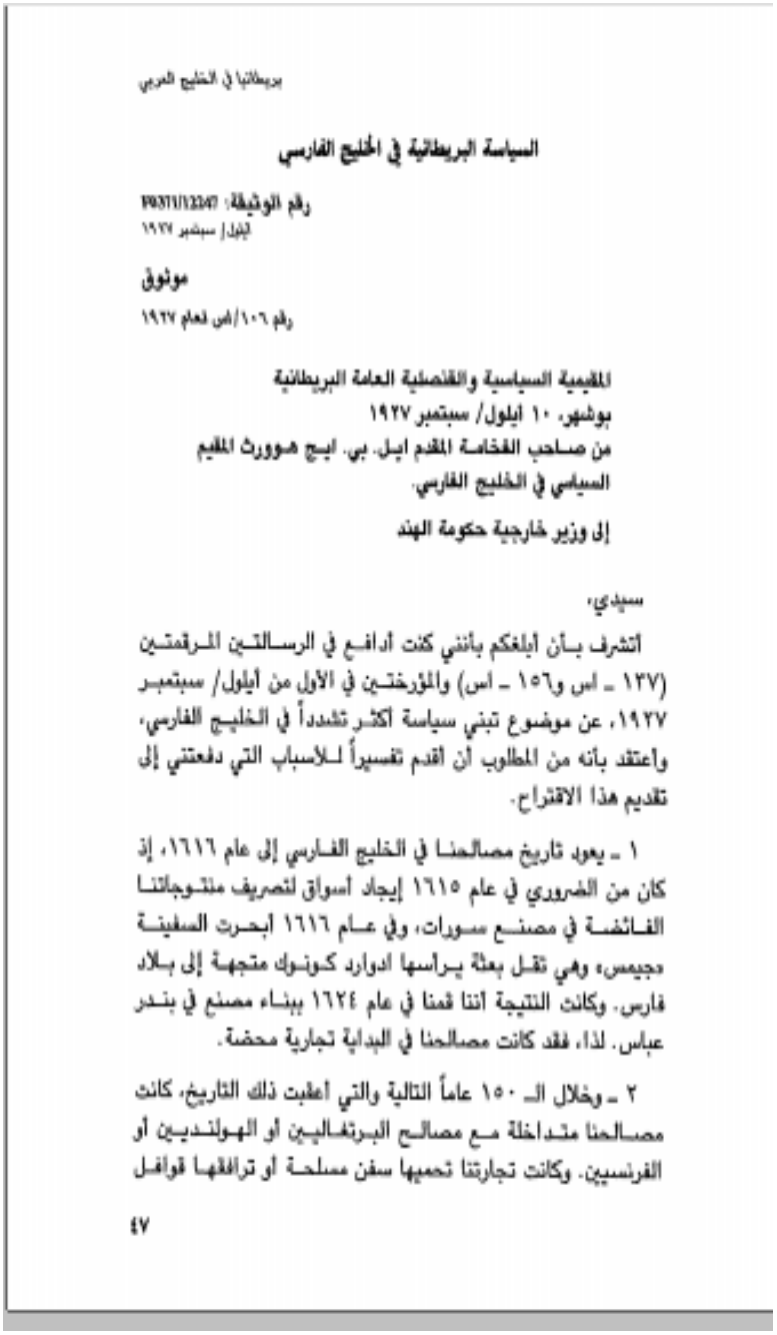
[1] حسين مؤنس، **تاريخ صدر الإسلام**، الزهراء للعالم العربي، القاهرة، 1987، ص146.

الملحق رقم (4): خريطة الصراع الطائفي في جبل لبنان[1]



[1] الملغوث، **مرجع سابق**، ص583.

الملحق رقم (1): وثيقة لسياسة بريطانيا في الخليج العربي.



بريطانيا في الخليج العربي

السياسة البريطانية في الخليج الفارسي

رقم الوثيقة: F9371/1/22/47
ليتل | سبتمبر ١٩٢٧

موثوق

رقم ١٠٦/اس لعام ١٩٢٧

المقيمية السياسية والقنصلية العامة البريطانية
بوشهر، ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧
من صاحب الفخامة المقدم ايل. بي. ابج هوورث المقيم السياسي في الخليج الفارسي.

إلى وزير خارجية حكومة الهند

سيدي،

أتشرف بأن أبلغكم بأنني كنت أدافع في الرسالتين المرقمتين (١٣٧ ـ اس و١٥٦ ـ اس) والمؤرختين في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٢٧، عن موضوع تبني سياسة أكثر تشدداً في الخليج الفارسي، وأعتقد بأنه من المطلوب أن اقدم تفسيراً للأسباب التي دفعتني إلى تقديم هذا الاقتراح.

١ ـ يعود تاريخ مصالحنا في الخليج الفارسي إلى عام ١٦١٦، إذ كان من الضروري في عام ١٦١٥ إيجاد أسواق لتصريف منتوجاتنا الفائضة في مصنع سورات، وفي عام ١٦١٦ أبحرت السفينة دجيمس، وهي تقل بعثة يرأسها ادوارد كونوك متجهة إلى بلاد فارس. وكانت النتيجة أننا قمنا في عام ١٦٢٤ ببناء مصنع في بندر عباس. لذا، فقد كانت مصالحنا في البداية تجارية محضة.

٢ ـ وخلال الـ ١٥٠ عاماً التالية والتي أعقبت ذلك التاريخ، كانت مصالحنا متداخلة مع مصالح البرتغاليين أو الهولنديين أو الفرنسيين. وكانت تجارتنا تحميها سفن مسلحة أو ترافقها قوافل

٤٧

مسلحة، كما كانت القوات العسكرية تقوم بحماية المصانع التي قمنا بإنشائها في عام ١٦٤٣ في البصرة، وفي بوشهر في عام ١٧٦٣.

٣ ـ وعندما زال خطر المنافسين الأوروبيين، استمرت مشكلة حماية تجارتنا من القرصنة العربية، وخصوصاً من القواسم. لذا، قمنا بتشكيل قوة بوليسية من البحرية الهندية (التي تم تشكيلها تواً) لحماية مصالحنا في الخليج. وفي رسالة موجهة من حكومة بومباي إلى السير هنري ويلوك والمؤرخة في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٢٠ تضمنت ما يلي:

«ارجو أن تغتنموا الفرصة في أقرب وقت مبكر لإبلاغ الحكومة الفارسية، بأنه في الوقت الذي تقتصر وجهات نظرنا على القضاء على القرصنة فقط، فإن موضوع التوسط، الذي عرضناه مسبقاً، بين صاحب الجلالة (الفارسي) وعتوب البحرين، سيكون مضاداً لسياستنا في الوضع الحاضر في الخليج».

٤ ـ وفي عامي ١٨٢٠ ـ ١٨٢١، قام السير مونت ستوارت الفنستون بتحرير المذكرة التالية:

«ومن ناحية ثانية، فإن وجهة نظر الضباط السياسيين والبحرية والعسكريين كافة، بأنه من دون وجود محطة (محطة وقود للسفن) في هذا الجزء من البحر، فلن يكون بإمكاننا القضاء على القرصنة...».

ومن هنا، قمنا ببناء محطة لنا في باسيدو، والتي تم جلاؤنا عنها بسبب الأحوال المناخية.

٥ ـ وفي عامي ١٨٢٢ ـ ١٨٢٣، قام محافظ بومباي بكتابة الملاحظات التالية حول موضوع الاتهامات الموجهة ضد النقيب بروس، بصدد المعاهدة التي أبرمها: «لقد كان هدف الحكومة البريطانية هو الحفاظ على السلام في الخليج كما كان عليه، إذ شجعت الحروب الدائرة بين القوى التي تقيم على شواطئه على ازدياد أعمال القرصنة».

لذا، فقد كانت سياستنا منذ عام ١٨٢٠ وإلى عام ١٨٦٩، تنصبّ على مكافحة القرصنة، ومنع وقوع الحروب التي كانت محصلتها القرصنة. وكانت كل اتفاقاتنا مع شيوخ الساحل المتهادن وقطر والبحرين لهذا الغرض.

٦ ـ قمنا في عام ١٨٦٩ بإبلاغ الحكومة الفارسية بأن: «الهدف الوحيد للحكومة البريطانية من إشراك شيوخ (البحرين) في هذه الاتفاقات، كان لغرض منع القرصنة وتجارة العبيد واستمرار حماية الخليج ـ والتي هي واجبات يسرّ الحكومة البرطانية التخلي عنها لمصلحة بلاد فارس إن كان ذلك ممكناً»، إذ كانت مصالحنا تجارية فقط.

٧ ـ إلا أنه في عام ١٨٨٠، بدأت روسيا تبدي اهتمامها بالخليج الفارسي، وقامت في عام ١٨٨١ بفتح قنصلية روسية لها في بغداد. ومنذ عام ١٨٨٨ وصاعداً، كانت المراسلات الخاصة بالشؤون السياسية الفارسية تتعلق بالمجابهة القائمة بين بريطانيا العظمى وروسيا. وظهرت مؤشرات على قيام سياسة مشتركة بين فرنسا وروسيا معادية لبريطانيا العظمى.

٨ ـ وابتداءً من الأعوام ١٨٩٤ ـ ١٨٩٩، كما يقول لوريمر، ظهرت بوادر حركة خطيرة، أضفت أهميتها على الخليج الفارسي ووضعته في موقع بارز. وكانت العوامل الرئيسية وراء ذلك، هو التفاهم بين روسيا وفرنسا والمخططات الأجنبية، لإنشاء سكة حديد لربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسي.

وكانت الأهمية الاستراتيجية للمضايق التي كانت تشكّل المدخل للخليج الفارسي، والتي كانت روسيا تعلّق عليها آمالها، تعود إلى الرحلة التي قام بها مهندس روسي من كرمان وبندر عباس إلى هرمز في ربيع عام ١٨٩٣، اذ بقي هناك لمدة يومين، وقام بإجراء مسح (طوبوغرافي) لهرمز، وكان الاعتقاد، بعد رحيله أن روسيا تزمع انشاء محطة وقود للفحم هناك في الجزيرة.

٩ ـ وهذا يأتي بنا إلى فترة حكم اللورد كرزون (للهند) في الفترة ١٨٩٩ ـ ١٩٠٥. اذ نقرأ في كتابه: «فارس والقضية الفارسية» المنشور في عام ١٨٩٢: ليس من المبالغة القول بأن أرواح وممتلكات مئات الآلاف من الأشخاص ـ تكفلها الحماية البريطانية للخليج الفارسي، فإذا ما تم سحبها أو تدميرها، فسيؤول البحر وسواحله إلى حال من الفوضى لم يتخلصا منها إلا بعد جهد جهيد. ويعود الفضل إلى الحكومة البريطانية في تمكين الحكومة الفارسية على ممارسة سيطرتها على الساحل الشمالي (للخليج)، وإبلاغ قراصنة الساحل المقابل (الساحل العربي)، بأنه لا فائدة من اتباع سياسة التدمير والتخريب، حيث كانوا، في وقت من الأوقات، يغمرون البحر بقوارب تجارة الرقيق، والذين توجهوا إلى مهنة صيد اللؤلؤ، وبدلاً من أن تبقى القبائل العربية خاضعة للعنة الباشوات (الأتراك)، فإنهم استعادوا حريتهم التي كانوا يتوقون إليها... ولكن على الأقل يحق لها (للحكومة البريطانية) أن تطالب فعلاً، مقابل التضحيات التي قدمتها، ورؤوس الأموال التي صرفتها، ومن أجل السلام الذي تحرسه هنا، أن لا تسمح لأي نفوذ سياسي أن يبث الفرقة والخلاف هنا، إذ ان إقامة ميناء روسي في منطقة الخليج، مع أنه حلم عزيز وغالٍ لكل وطني من نيقا إلى الفولغا، فإنه سوف يجلب، حتى في وقت السلم بذور عدم الاستقرار إلى منطقة الخليج، وسيهزّ التوازن المرهف الذي أقيم بصعوبة بالغة، وسوف يهز كذلك التجارة التي تقدر قيمتها بملايين الجنيهات الاسترلينية، ويطلق العنان مرة أخرى إلى مختلف الجنسيات لأن تتصارع وتتقاتل. دع بريطانيا العظمى وروسيا أن تتقاتلا أو أن تسويا خلافاتهما في مكان آخر، حتى لا تجعلان منطقة التجارة الأمينة مكاناً للصراع الدموي. وإنني أعتبر إعطاء امتياز لروسيا من قبل أي قوة لإقامة ميناء في الخليج الفارسي، بمثابة إهانة متعمدة لبريطانيا العظمى، إضافة إلى أنه إخلال بالوضع القائم واستفزاز دولي للحرب، وإنني أوجه الاتهام إلى الوزير

٥٠

البريطاني الذي ارتكب ذنباً كبيراً، باستسلامه وقبوله بهذا الأمر، بأنه خائن لبلاده.

١٠ ـ وأصبح من الواضح في عام ١٨٩٩ ـ ١٩٠٠ التهديد الذي تواجهه الهيمنة البريطانية على الخليج الفارسي، مع تهديد أمن الهند البريطانية بسبب سياسة القوى الأجنبية، وخصوصاً روسيا وفرنسا وألمانيا، إذ كانت مخططات روسيا البحرية في الخليج الفارسي، وخططها الخاصة بإقامة سكة حديد في بلاد فارس، والمشروع الفرنسي لإقامة قاعدة بحرية في خليج عمان، والامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا لإنشاء سكة حديد من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي، كلها ظروف بالغة الأهمية.

١١ ـ لم تعد مصالحنا في الخليج الفارسي تجارية فحسب، إذ أصبحت سياسية أيضاً. ورداً على سؤال من اللورد لامنغتون، قال اللورد لانسدون في عام ١٩٠٣: «إنني لا أتفق مع اللورد المحترم في موضوع مصلحتنا في الخليج الفارسي أو التصور بأن موقف هذه البلاد من الملاحة في الخليج الفارسي، يختلف عن موقف أي قوة أخرى. إن فخامته قال لكم بصراحة مطلقة، بأن الفضل في إعادة الملاحة أمام العالم في هذا الوقت يعود إلى بريطانيا التي واجهت في سبيل ذلك مخاطر جمة، وقدمت التضحيات البشرية والمالية. إنها سفننا التي أزالت القرصنة من مياهه، وإننا نحن الذين قضينا على تجارة الرقيق. وأقول ثالثاً ومن دون تردد، بأن إقامة قاعدة بحرية، أو ميناء محصّن في الخليج الفارسي من قبل أي قوة أخرى نعتبره خطراً حقيقياً على المصالح البريطانية، وعلينا أن نقاومها بكل الوسائل المتوافرة لدينا، وأقول ذلك بصراحة، لأنه لا توجد حتى الآن أي مقترحات مطروحة لإقامة قاعدة بحرية أجنبية في الخليج الفارسي».

١٢ ـ كان هذا موقفنا حتى عام ١٩١٤، عام الحرب الذي احتللنا فيه البصرة. وحصلنا بنتيجة الحرب على الانتداب في العراق،

واختفت روسيا القيصرية وتركيا من مسرح الأحداث، ولم يكن هناك بعد ذلك أي خطر، آنذاك، لاحتلال الخليج الفارسي من قبل قوة أجنبية. وبالنتيجة، فقد تراجعت أهمية هذه المنطقة بعد ذلك وبشكل مؤقت.

١٣ ـ إلا أنه في الوقت نفسه، طورت شركة النفط البريطانية ـ الايرانية عملياتها، اذ تم بناء مصفى عبادان، وكان يتم إمداد قواتنا البحرية بجزء كبير من احتياجاتها من النفط والبنزين، واحتياجات بلادنا من النفط المُعد في رأس الخليج الفارسي. كما وأصبح من الواضح أيضاً، بأن للخليج الفارسي أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى، نظراً لوقوعه بين العراق والهند، ولعلاقته بالطريق الجوي إلى الشرق، ونظراً إلى أنه لا يمكن الاعتماد على ايران كبلد يقع على الطريق الجوي، فقد أصبح الساحل العربي ذا أهمية حيوية بالنسبة إلينا.

١٤ ـ وبالنتيجة، أصبح الساحل الجنوبي وشيوخه، الذين أُرغمنا على عقد اتفاقات معهم من أجل أمن البحار وسلامتها، من الأهمية بمكان لخطوطنا الجوية المارة هناك.

وكنا مقتنعين في الماضي بإبرام معاهدات عامة، إلا اننا لم نكن نهدف إلى احتلال أي جزء منها، أي من الساحل، إذ ان وضع قواتنا هناك في ايران أو في الجزيرة العربية، سيورطنا عاجلاً أم آجلاً في سياسة هذه الأقطار.

١٥ ـ إلا أن ظروفنا تبدلت مرة أخرى. فاليوم، نحن متورطون في سياسات هذه البلدان. وسياستنا في السابق كانت تتجنب الحماية. فهل بالإمكان الاستمرار باتباع هذه السياسة؟

هناك مسلكان مفتوحان أمامنا للتحرك لمواجهة الموقف الجديد:

(١) أن نستمر في الانتظار إلى حين اندلاع الحرب، وعندها، وكما حصل في الحرب الماضية، نقوم باستغلال هذه الفرصة كما نرغب.

(٢) أن ننتهيأ مسبقاً للحصول على «محمية»، أو (٣) إعلان الحماية على الأقطار التي نعلم بأننا سنحصل عليها.

١٦ ـ إننا، وكما أشرت في مكان آخر هنا، وكما هو واضح، بدأنا نخسر موقعنا القوي على الساحل الفارسي بتطور ايران وتقدمها. ولا يمكننا أن نتعرض للشيء نفسه على الساحل الجنوبي.

ومهما كان موقفنا من ابن سعود في ساحل الحسا، فقد أصبح بإمكاننا استخدام المجال الجوي العربي بطائراتنا ذات المحركات الثلاثة، أو في حال نشوب الحرب بعد القيام ببعض الترتيبات.

١٧ ـ ولكن إذا ما سمحنا لابن سعود بأن يستحوذ على المشيخات العربية على الساحل، فلا يمكننا بعد ذلك استخدام هذا المجال، وستنقطع خطوطنا الجوية. لذا، يتوجب علينا تشديد قبضتنا على المشيخات. كما يتوجب علينا احتلال شبه جزيرة موسيندام، للسيطرة على الخليج ولحماية تدفق النفط.

لذا، فإن ما ورد أعلاه، يعتبر حجر الأساس الذي اعتمدت عليه في تقديم التوصيات التي كتبتها.

١٨ ـ كما أوصي أيضاً بعدم التمسك دوماً بالانتداب على العراق، إذ أنه من الممكن أن يكون موقفنا في العراق شبيه بما هو حاصل في إيران. وأجد من الضروري تحديد مدى استمرار بقائنا في البحرين وفي فم الخليج الفارسي في كساب.

إذ تتمتع البحرين بميناء ممتاز وبمناخ جيد جداً أفضل من شبه جزيرة موسندام، ويجب أن تكون مقراً لأسطولنا البحري في وقت السلم على الأقل. أما بالنسبة إلى المقر في وقت الحرب، فإن ذلك تقرره البحرية.

ولم أتناول منطقتي مسقط وغوادور، لأنهما لا تقعان داخل الخليج الفارسي.

وفي الحقيقة، إن مسقط محمية من محمياتنا بالتأكيد، كما هو

1

الكويت في الوثائق البريطانية

الحال في البحرين، رغم عدم الاعتراف بذلك رسمياً، ولقضية مسقط تعقيداتها هي الأخرى كالمعاهدات الأجنبية. وهي على أي حال مرتبطة بالقضايا نفسها الخاصة بالدفاع عن الهند والطريق الجوي. وطالما السلطان في السلطة فإننا ندعمه، ولا شك أن الاحداث السياسية سترغمنا على القبول بشكل رسمي بجعل ساحل عمان محمية، وهو كذلك بالفعل من الناحية العملية في الوقت الحاضر.

اتشرف ان اكون خادمكم المطيع
(توقيع) ايل هورث
المقدم
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

٥٤

[1] الأعظمي، **مرجع سابق**، ص ص 48 – 54

الملحق رقم (2): رسائل شريف حسين – ماكماهون

(١) رسائل «حسين ـ ماكماهون»:

من ١٩ شوال سنة ١٣٣٣ هظ الموافق ٣٠ أغسطس عام ١٩١٥م إلى جمادى الأولى سنة ١٣٣٤هـ الموافق ١٠ مارس عام ١٩١٦م.

(عن مجلة المنار ج٨/م٢٣، ص ٦١٦ – ٦٢٣)

الكتاب الأول

«من نائب ملك الإنكليز بمصر إلى أمير مكة في شأن الثورة الحجازية»

«في ١٩ شوال سنة ١٣٣٣ هـ الموافق ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥»

كتاب من السر أرثر مكماهون نائب ملك الإنجليز بمصر في ١٩ شوال سنة ١٣٣٣ ـ ٣٠ أغسطس سنة ١٩١٥م

إلى السيد الحسيب النسيب سلالة الأشراف، وتاج الفخار، وفرع الشجرة المحمدية، والدوحة القرشية الأحمدية، صاحب المقام الرفيع والمكانة السامية السيد ابن السيد والشريف ابن الشريف السيد الجليل المبجل دولتلو الشريف حسين سيد الجميع أمير مكة المكرمة قبلة العالمين، ومحط رجال المؤمنين الطائعين، عمت بركته الناس أجمعين.

بعد رفع رسوم وافر التحيات العاطرة، والتسليمات القلبية الخالصة من كل

شائبة . نعرض أن لنا الشرف بتقديم واجب الشكر لإظهاركم عاطفة الاخلاص وشريف الشعور والاحساسات نحو الإنجليز، وقد يسرنا علاوة على ذلك أن نعلم أن سيادتكم ورجالكم على رأي واحد، وأن مصالح العرب هي نفس مصالح الإنكليز. والعكس بالعكس. ولهذه النية فنحن نؤكد لكم أقوال فخامة اللورد كتشنر التي وصلت إلى سيادتكم عن يد علي أفندي وهي التي كان موضحا بها رغبتنا في استقلال بلاد العرب وسكانها مع استصوابنا للخلافة العربية عند إعلانها، واننا نصرح هنا مرة أخرى أن جلالة ملك بريطانيا العظمى رحب باسترداد الخلافة إلى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة.

وأما عن خصوص مسألة الحدود والتخوم فالمفاوضة فيها تظهر أنها سابقة لأوانها، وتصرف الأوقات سدى في مثل هذه التفاصيل في حالة أن الحرب دائرة رحاها، ولأن الأتراك لا يزالون محتلين لاغلب تلك الجهات احتلالاً فعلياً، وعلى الأخص ما علمناه وهو مما يدهش ويحزن أن فريقاً من العرب القاطنين بتلك الجهات نفسها قد غفل، وأهمل هذه الفرصة الثمينة التي ليس أعظم منها، وبدل اقدام ذلك الفريق على مساعدتنا نراه قد مد يد المساعدة إلى الألمان والأتراك.

نعم مد يد المساعدة لذلك السلاب النهاب الجديد وهو الألمان، وذلك الظالم العسوف وهو الأتراك. ومع ذلك فإنا على كمال الاستعداد لأن نرسل إلى ساحة دولة السيد الجليل ما للبلاد العربية المقدسة والعرب الكرام من الحبوب والصدقات المقررة من البلاد المصرية، وستصل بمجرد إشارة سيادتكم وفي المكان الذي تعينونه، قد عملنا الترتيبات اللازمة لمساعدة رسولكم في جميع سفراته

إلينا، ونحن على الدوام معكم قلباً وقالباً، مستنشقين رائحة مودتكم الذكية، ومستوثقين بعرى محبتكم الخالصة، سائلين الله سبحانه وتعالى دوام حسن العلائق بيننا. وفي الختام أرفع إلى تلك السدة العليا كامل تحياتي وسلامي، وفائق احترامي.

المخلص

السير ارثر مكماهون

نائب جلالة الملك

* * *

وقد أجابه الشريف حسين على هذا الكتاب بكتاب مؤرخ في ٢٩ شوال يلمح فيه بقبول تلك الحدود المعينة فيما سماه (مقررات النهضة) فاجابه بالكتاب التالي:

كتاب ثان

من نائب الملك السر أرثر مكماهون إلى الشريف حسين

في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى فروع الدوحة المحمدية، وسلالة النسب النبوي، الحسيب النسيب، دولة صاحب المقام الرفيع، الأمير المعظم السيد الشريف ابن الشريف أمير مكة المكرمة صاحب السدة العليا، جعله الله حرزاً منيعاً للإسلام والمسلمين، بعونه تعالى

(١) أنه مع مراعاة التعديلات المذكرة أعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بأن تعترف باستقلال العرب، وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الأقاليم الداخلية في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة .

(٢) أن بريطانيا العظمى تضمن الأماكن المقدسة من كل اعتداء خارجي وتعترف بوجوب منع التعدي عليها .

(٣) وعندما تسمح الظروف تمد بريطانيا العظمى العرب بنصائحها وتساعدهم على إيجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الأقاليم المختلفة .

(٤) هذا وإن المفهوم أن العرب قد قرروا طلب نصائح وارشادات بريطانيا العظمى وحدها، وأن المستشارين والموظفين الاورباويين لتشكيل هيئة قوية يكون من الإنجليز .

(٥) أما من خصوص ولايتي بغداد والبصرة فإن العرب تعترف أن مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموطدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير ادارية مخصوصة لوقاية هذه الأقاليم من الاعتداء الأجنبي وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة .

وإني متيقن بأن هذا التصريح يؤكد لدولتكم بدون أقل ارتياب ميل بريطانيا العظمى نحو رغائب أصحابها العرب وتنتهي بعقد محالفة (؟) دائمة ثابتة معهم . ويكون من نتائجها المستعجلة طرد الأتراك من بلاد العرب وتحرير الشعوب العربية من نير الأتراك، الذي أثقل كاهلهم السنين الطوال .

ولقد اقتصرت في كتابي هذا على المسائل الحيوية ذات الأهمية الكبرى وإن

كان هناك مسائل في خطاباتكم لم تذكر هنا فنعود إلى البحث فيها في وقت مناسب في المستقبل.

ولقد تلقيت بمزيد السرور والرضى خبر وصول الكسوة الشريفة وما معها من الصدقات بالسلامة، وإنها بفضل ارشاداتكم السامية قد أنزلت إلى البر بلا تعب ولا ضرر رغماً عن الأخطار والمصاعب التي سببتها هذه الحرب المحزنة. ونرجو الحق سبحانه وتعالى أن يعجل بالصلح الدائم والحرية لأهل العالم.

إني لمرسل خطابي هذا مع رسولكم النبيل الأمين الشيخ محمد بن عارف بن عريفان وسيعرض على مسامعكم بعض المسائل المفيدة التي هي في الدرجة الثانية من الأهمية، ولم أذكرها في كتابي هذا. وفي الختام أبث دولة الشريف، ذا الحسب المنيف، والأمير الجليل، كامل تحياتي، وخالص مودتي، وأعرب عن محبتي له ولجميع أفراد أسرته الكريمة، راجياً من ذي الجلالة أن يوفقنا جميعاً لما فيه خير العالم، وصالح الشعوب، إن بيده مفاتيح الأمر والغيب يحركها كيف شاء ونسأله تعالى حسن الختام والسلام.

نائب جلالة الملك

السير أرثر مكماهون

* * *

كتاب ثالث

«من نائب ملك الإنجليز بمصر إلى الشريف حسين أمير مكة»

(في ٨ صفر سنة ١٣٣٤)

إلى صاحب الأصالة والرفعة وشرف المحتد سلالة بيت النبوة والحسب الطاهر، والنسب الفاخر، دولة الشريف المعظم السيد حسين بن علي أمير مكة المكرمة قبلة الإسلام والمسلمين أدامه الله في رفعة وعلاء.

وبعد فقد وصلني كتابكم الكريم بتاريخ ٢٤ ذي الحجة سنة ١٣٣٣هـ وسرني ما رأيت فيه من قبولكم إخراج ولايتي مرسين وأضنة من حدود البلاد العربية، قد تلقيت أيضاً بمزيد السرور والرضى تأكيداتكم أن العرب عازمون على السير بموجب تعاليم الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وغيره من السادة الخلفاء الأولين ـ التعاليم التي تضمن حقوق كل الأديان وامتيازاتها على السواء، هذا وفي قولكم: إن العرب مستعدون أن يحترموا ويعترفوا بجميع معاهداتنا مع رؤساء العرب الآخرين يعلم منه طبعاً أن هذا يشمل البلاد الداخلة في حدود المملكة العربية لأنّ حكومة بريطانيا العظمى لا تستطيع أن تنقض اتفاقات قد أبرمت بينها وبين أولئك الرؤساء.

أما بشأن ولايتي حلب وبيروت، فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما ودونت ذلك عندها بعناية تامة. ولكن بما أن مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما، فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق، وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب.

إن حكومة بريطانيا العظمى كما سبقت فأخبرتكم مستعدة لأن تعطي كل

الضمانات والمساعدات التي في وسعها إلى المملكة العربية، ولكن مصالحها في ولاية بغداد تتطلب إدارة ودية ثابتة وإننا نستصوب تماماً رغبتكم في اتخاذ الحذر ولسنا نريد أن ندفعكم إلى عمل سريع، ربما يعرقل أغراضكم ولكنا في الوقت نفسه نرى من الضروري جداً أن تبذلوا كل مجهوداتكم في جمع كلمة الشعوب العربية إلى غايتنا المشتركة، وأن تحثوهم على أن لا يمدوا يد المساعدة لأعدائنا بأي وجه كان، فإنه على نجاح هذه المجهودات وعلى التدابير الفعلية التي يمكن للعرب أن يتخذوها لإسعاف غرضنا عندما يجيء وقت العمل، تتوقف قوة الاتفاق بيننا وثباته.

وفي هذه الأحوال فإن حكومة بريطانيا العظمى قد فوضت لي أن أبلغ دولتكم أن تكونوا على ثقة من أن بريطانيا العظمى لا تنوي إبرام أي صلح كان إلا إذا كان من ضمن شروطه الأساسية حرية الشعوب العربية وخلاصها من سلطة الألمان والأتراك.

هذا وعربوناً على صدق نيتنا ولأجل مساعدتكم في مجهوداتكم في غايتنا المشتركة، فإني مرسل مع رسولكم الأمين مبلغ عشرين ألف جنيه.

وأقدم في الختام عاطر التحيات القلبية. وخالص التسليمات الودية. مع مراسم الإجلال والتعظيم المشمولين بروابط الألفة والمحبة الصرفة لمقام دولتكم السامي ولأفراد أسرتكم المكرمة مع فائق الاحترام.

المخلص

نائب جلالة الملك بمصر

السير أرثر هنري مكماهون

وقد رد الشريف على هذا الكتاب حامداً شاكراً راضياً واعداً بالقيام بجمع كلمة العرب على قتال الترك طالباً بعض الأسلحة والذخائر والأقوات. فأجابه نائب الملك بالكتاب الآتي:

كتاب رابع

«من نائب ملك الأنجليز بمصر إلى الشريف حسين أمير مكة»

(في جمادى الأولى سنة ١٣٣٤ يوافق ١٠ مارس سنة ١٩١٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد مقدمة التبجيل قال:

بعد ما يليق بمقام الأمير الخطير من التجلة والاحتشام وتقديم خالص التحية والسلام وشرح عوامل الألفة وحسن التفاهم والمودة الممزوجة بالمحبة القلبية أرفع إلى دولة الأمير المعظم أننا تلقينا رقيمكم المؤرخ ١٤ ربيع الآخر من يد رسولكم الأمين، وقد سررنا لوقوفنا على التدابير الفعلية التي تنوونها وأنها لموافقة في الأحوال الحاضرة وأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى تصادق عليها، وقد سرني أن أخبركم بأن حكومة جلالة الملك صادقت على جميع مطالبكم[1] وأن كل شيء رغبتم الإسراع فيه وفي إرساله فهو مرسل مع رسولكم حامل هذا والأشياء الباقية ستحضر بكل سرعة ممكنة وتبقى في بورت سودان تحت أمركم لحين ابتداء الحركة وإبلاغنا إياها بصورة رسمية كما ذكرتم وبالمواقع التي يقتضي سوقها إليها والوسائطالتي سيكونون حاملين الوثائق بتسليمها إياهم.....

(١) المراد بهذه المطالب الأسلحة وعتاد الحرب.

● وننتهز الفرصة لنوضح لدولتكم في خطابنا هذا ما ربما لم يكن واضحاً لديكم أو ما عساه أن ينتج سوء تفاهم إلا وهو يوجد في بعض المراكز أو النقط المعسكرة فيها بعض العساكر التركية على سواحل بلاد العرب[1] يقال أنهم يجاهرون بالعداء لنا والذين هم يعملون على ضرر مصالحنا الحربية البحرية في البحر الأحمر وعليه نرى أنه من الضروري أن نأخذ التدابير الفعالة ضدهم ولكننا قد أصدرنا الأوامر القطعية أنه يجب على جميع بوارجنا أن تفرق بين عساكر الأتراك الذين يبدأون بالعداء، وبين العرب الأبرياء الذين يسكنون تلك الجهات لانا لا نقدم للعرب أجمع إلا كل عاطفة ودية. وقد أبلغنا دولتكم ذلك حتى تكونوا على بينة من الأمر، إذا بلغتم خبراً مكذوباً عن الأسباب التي تضطرنا إلى عمل من هذا القبيل.

وقد بلغنا اشاعات مؤداها أن أعداءنا الألداء باذلون جهدهم في أعمال السفن ليبنوا بها الألغام في البحر الأحمر ولإلحاق الأضرار بمصالحنا في ذلك البحر وإنا نرجوكم سرعة إخبارنا إذا تحقق لديكم ذلك.

وقد بلغنا أن ابن الرشيد قد باع للأتراك عدداً عظيماً من الجمال، وقد أرسلت إلى دمشق الشام، ونأمل أن تستعملوا كل ما لكم من التأثير عليه حتى يكف عن ذلك، وإذا هو صمم على ما هو عليه أمكنكم عمل الترتيب مع العربان الساكنين بينه وبين سوريا أن يقبضوا على الجمال حال سيرها، ولا شك أن في ذلك صالح لمصلحتنا المتبادلة....

---

(١) لعله سقط من هنا ذكر من وصفوا بأنهم يجاهرون بالعداء للإنجليز.

ونسأل الله عز وجل أن يكلل مساعيكم بتاج النجاح والفلاح، وأن يمهد لكم في كامل أعمالكم أحسن السبل والمناهج، وفي الختام أقدم لدولتكم ولكامل أفراد أسرتكم الشريفة عظيم الاحترامات وكامل ضروب المودة والإخلاص مع المحبة التي لا يزعزعها كر العصور ومرور الأيام.

كتبه المخلص

السير أرثر مكماهون

نائب جلالة الملك بمصر

* * *

[1] الخالدي، **مرجع سابق**، ص ص 525-535

❖ قائمة المصادر والمراجع:

1- قائمة المصادر:

1- أنطونيوس جورج، **يقظة العرب**، تر: ناصر الدين الأسر، إحسان عباس، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1987.

2- الجبرتي عبد الرحمان، **تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار**، ج1، بولاق، 1879-1880م، بتصرف.

3- مؤلف مجهول، **مذكرات تاريخية عن حملة إبراهيم باشا على سوريا**، تح: أحمد غسان صبانو، دار قتيبة للطباعة، دمشق، 2007.

2- قائمة المراجع:

1- أبو الفضل محمد عبد الفتاح ، **الصحوة المصرية في عهد محمد علي**، د ط، المجلس الأعلى للثقافة و النشر، مصر 1998.

2- أرنيست، أرمزور، **تركيا الفتاة وثورة 1908**،تر:صالح أحمد العلي،ت ت: نقولا زيادة، منشورات دار المكتبة الحياة، بيروت، 1960.

3- إسماعيل ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة عبيكان، 1997.

4- الأعظمي وليد حمدي ، **الكويت في الوثائق البريطانية 1756-1960**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1991.

5- أوزتونا يلماز ، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر:عدنان محمود سلمان، شركة الهلال، مج 2، استانبول، تركيا، 1990.

6- أوغلو أكمل دين إحسان ، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**، ج1، تر صالح السعداوي، مركز الأبحاث لتاريخ والفنون، والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 1999.

7- أوكي ميم كامل ، **السلطان عبد الحميد الثاني بين الصهيونية العالمية والمشكلة الفلسطينية**، تر: إسماعيل صادق، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1992.

8- إينالجيك خليل ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الإنحدار**، تر: محمد الأرناؤوط، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان.

9- بازيلي قسطنطين ، **سوريا ولبنان وفلسطين تحت الحكم التركي من الناحيتين السياسية والخارجية**، تر: ياسر جابر، مراجعة منذ جابر، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1988.

10- برو توفيق ، **القضية العربية في الحرب العالمية الأولى 1914-1918**، ط1، دار طلاس لترجمة والنشر، دمشق، 1989.

11- بروكلمان كارل ، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، تر: نبيه أمين فارس منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت، 1973.

12- البكباشي عبد الرحمن ، **ذكرى البطل الاتح إبراهيم باشا1848** ، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1990.

13- زكي داود بركات، **البطل الفاتح إبراهيم باشا وفتحه للشام 1832**، مطبعة الرحمانية، مصر، 1934.

14- البلوي مطلق ، **العثمانيون في شبه الجزيرة العربية 1908-1923**، ط1، دار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان.

15- بني المرجة موقف ، **صحوة الرجل المريض**، مؤسسة صفر الخليج للطباعة والنشر، الكويت، 1984.

16- بيضون جميل وآخرون، **تاريخ العرب الحديث**، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1919.

17- التميمي عبد الجليل ، **دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1910**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والمورسكية وتوثيق المعلومات، رغوان، 1994.

18- توزون بنلوب ، **سجلات المعتمد البريطاني والوكالات التابعة له في الخليج العربي**، مراجعة: محمد بن إبراهيم الشيباني، ط1، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، 1993.

19- التونجي أحمد ، **بلاد الشام إبان الحكم العثماني**، د ط، دار المنار، بيروت، 2004.

20- جبارة تيسير ، **تاريخ الدولة العثمانية 1270-1924**، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، فلسطين 1336هـ، 2015م.

21- الجراوي محمد عبد اللطيف ، **حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (1808-1839)** ط1، القاهرة،1978.

22- الجرف طعيمة ، **أبحاث في المجتمع العربية القومية العربية والتطور السياسي للمجتمع العربي**، مكتبة القاهرة الحديثة، 1964-1965.

23- الجمل شوقي عطا الله وآخرون، **تاريخ العالم العربي الحديث والمعاصر منذ الفتح العثماني للعالم العربي حتى الوقت الحاضر**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1998.

24- الجندي أنور، **اليقظة الاسلامية في مواجهة الاستعمار منذ ظهورها إلى أوائل الحرب العالمية الأولى**، ط1، دار الاعتصام، 1978.

25- حجر جمال محمود ، **القوى الكبرى و الشرق الأوسط في القرنين التاسع و العشرين**، تقديم: عمر عبد العزيز، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1889.

26- حراز السيد رجب ، **مدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال البريطاني (1817-1882م)**، القاهرة ، 1970.

27- حسن عمر الإسكندري وسليم ، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر**، القاهرة،1996.

28- حسون علي ، **تاريخ الدولة العثمانية وعلاقتها الخارجية**، بيروت ، 1983.

29- الحصري ساطع ، **البلاد العربية والدولة العثمانية**، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.

30- حلاق حسان علي ، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897-1909**، ط2، دار الهدى، (د،م)، 1990.

31- الحمداني طارق ، **العثمانيون والروس في الخليج العربي دراسة في العلاقات السياسية 1878-1907**، مجلة الوثيقة البحرينية، العدد 16، السنة الثانية، كانون الثاني، 1998.

32- الحميد عبد اللطيف بن محمد ، **البحر الأحمر والجزيرة العربية في الصراع العثماني البريطاني خلال الحرب العالمية الأولى 1919-1918**، ط1، مكتبة عبيكان، الرياض، 1994.

33- الخالدي محمد فاروق ، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشام** ، دار الداوي،2000.

34- الخصوصي بدر الدين ، **النشاط الروسي في الخليج العربي 1887-**1907، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد8، السنة الخامسة، نيسان، 1979.

35- دولينا ألكسندر فيينا ، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

36- رأسي إدريس الناصر ، **العلاقات العثمانية الأوربية في القرن السادس عشر، ط1**، دار الهدى، بيروت، لبنان، 2007.

37- الرافعي عبد الرحمان ، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر**، ط1، القاهرة، 1955.

38- رافق عبد الكريم ، **العرب والعثمانيين 1516-1916**، ط2، مكتبة أطلس، دمشق، 1993.

39- الروقي إبن عزام عايض، **حروب البلقان والحركة العربية في المشرق العربي العثماني 1380-1332**، 1912-1913م، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1990.

40- زيادة خالد ، **اكتشف التقدم الأوربي دراسة في المؤثرات على العثمانيين في القرن الثامن عشر**، ط1، دار الطليعة للنشر، بيروت، مج1.

41- سالم لطيفة محمد ، **الحكم المصري في الشام، 1831-1841**، ط 2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

42- سوادي هشام ، **تاريخ العرب الحديث (1516-1918) من الفتح العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى**، ط1،دار الفكر،عمان، 2010.

43- سيار الجميل ، **تاريخ العرب الحديث**، دار الشروق، عمان، 1997.

44- الشلق أحمد زكرياء، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة (1516-1917)**، ط1، مصر العربية للنشر، القاهرة، (د.ت)، ص ص 66-69.

45- شيشلر ليندا ، **دمشق في القرنين الثامن عشر**، تر: عمر و الملاح ودينا الملاح، ط1، دمشق،1938.

46- الصلابي علي محمد ، **الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار الإسكندرية، 2003.

47- الصواف فائق بكر ، **العلاقة بين الدولة العثمانية وإقليم الحجاز ما بين 1293-1334**، 1876-1916، د.د.ن، مكة المكرمة، د.ت.

48- طربين أحمد، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1981-1986.

49- طقوش سهيل ، **تاريخ العثمانيين من القيام إلى الإنقلاب على الخلافة**، ط3، دار النفائس، 2013.

50- طلاس مصطفى ، **الثورة العربية الكبرى**، ط4، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر.

51- العابد فؤاد سعيد ، **سياسة بريطانيا والخليج العربي 1853-1914**، د د ن، الكويت، 1984.

52- عبد الرحمن أحمد عبد الرحيم، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، القاهرة، 1984م.

53- عبد الكريم أحمد عزت ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**، دار النهضة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

54- العربي رائد ، **ثورة العرب الكبرى**، 1916، د.د، مصر، 1916.

55- العربيات غالب عيد أحمد وخالد طاهر شينكات، **الموقف الروسي من التدخل المصري في بلاد الشام(1831-1841) قراءة جديدة في التدخل الدولي**، كلية السلط للعلوم الإنسانية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن،(د.ت).

56- العزاوي قيس جواد ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط**، الدار العربية للعلوم، بيروت ، 2003.

57- العسلي بسام ، **فن الحرب الإسلامي في العهد العثماني**، مج5، دار الفكر للطباعة، بيروت، لبنان، 1988.

58- العلوي محمد جمال الدين ، "**يهود الدونمة والانقلاب السياسي العثماني 1908**، العراقية المجالات الأكاديمية العلمية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2011.

59- عمر عبد العزيز، **تاريخ المشرق العربي 1515-1922**، دار النهضة العربية للطباعة، د.ط، بيروت، لبنان، د.ت.

60- عمر عبد العزيز، **دراسات في تاريخ العرب الحديث، الشرق العربي من الفتح العثماني حتى نهاية القرن الثامن عشر**، ج1، دار النهضة العربية، بيروت، 1971.

61- عمر يوسف حسين ، **أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909**، دار الكتاب للطباعة، الأردن، 2001.

62- عمر يوسف حسين ، **سياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية (1909-1939)**، جامعة عين شمس، فلسطين، 2006.

63- عمرو نعمان عاطف ، **مظاهر الوعي بالقومية العربية في فلسطين حتى عام 1920**، الخليل، جامعة القدس،2008.

64- عودة محمد عبد الله ، ابراهيم ياسين الخطيب، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

65- عوض عبد العزيز محمد ، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا 1864-1914**، دار المعارف القاهرة 1969.

66- العيدروس محمد حسن ، **الأحوال العسكرية في العراق والشام إبان الحرب العالمية الأولى في ضوء وثائق لجنة الدفاع الامبريالي**، كلية الآداب، الكويت.

67- العيدروس محمد حسن ، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط1، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1998.

68- عيسى عبد العزيز ، **تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي في العصر الحديث**، كلية الآداب، جامعة دمنهور، مكتبة بستان المعرفة.

69- غرابية عبد الكريم محمود ، **مقدمة تاريخ العرب الحديث 1500-1917**، ج1، د.ن، دمشق، 1960.

70- غرايبة عبد الكريم ، **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية للنشر، بيروت، 1984.

71- غربال محمد شفيق ، **الموسوعة العربية المسيرة**، مج1، دار الشعب ومؤسسة فرانكلين للطباعة، بيروت، 1965.

72- غربي الغالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

73- الغنام سليمان بن محمد ، **قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسيعية (1811-1840م) في الجزيرة العربية السودان و اليونان وسوريا**،جدة،1890.

74- الفوزي محمد علي ، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر**، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت.

75- القرالة عمر محمد جعفر ، شادية حسن أحمد العدوان، **دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915**، المجلة الأردنية، العدد2، المجلد 12، 2018.

76- الكوثراني وجيه ، **مشروع النهضة العربية**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1915.

77- كوكس صبري فالح الحمدي برسي ، **السياسة البريطانية في الخليج العربي1915- 1923**، ط1، دار العربية للعلوم، 2016.

78- كوندوز أحمد آق، سعيد أوزتوك، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية**، د م ن، إسطنبول، 2008.

79- لبيب حسين، **تاريخ المسألة الشرقية**، مطبعة دار الهلال، مصر، 1921.

80- مانتران روبير ، **تاريخ الدولة العثمانية**، ج2، تر: بشير السباعي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1993.

81- المحامي محمد فريد بك ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، ط1، دار النفائس، بيروت، 1981.

82- محروس حليمي ، **تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997.

83- مخزوم محمد ، **أزمة الفكر ومشكلات السلطة السياسية في المشرق العربي في عصر النهضة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1981.

84- مصطفى أحمد عبد الرحيم، **في أصول التاريخ العثماني**، ط2، دار الشرق، بيروت، 1986.

85- مصطفى نادية محمود ، **العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإستعلامي، القاهرة، 1996.

86- الملغوث سامي بن عبد الله ، **أطلس تاريخ الدولة العثمانية** ، مكتبة الإمام الذهبي،الكويت، 2014.

87- مناع عادل ، **فلسطين في أواخر العهد العثماني 1700-1918** (قراءة جديدة)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1999.

88- منسي محمود حسن صالح ، **تاريخ الشرق العربي المعاصر**، المهادي الجديدة، د م ن،1990.

89- موسى سليمان ، **المرسلات التاريخية 1914-1918**، ط1، عمان، 1975.

90- مؤنس حسين ، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث**، ط 2، مطبعة حجزي، القاهرة،1938.

91- نجم زين العابدين شمس الدين ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الميسرة،عمان،الأردن،2011.

92- نجيب صالح، **تاريخ العرب السياسي 1856-1916**، ط1، دار إقرأ، بيروت،1950.

93- وزوره محمد عزة ، **حول الحركة العربية الحديثة، مكتبة فلسطين للكتب المصورة**، ج1، 1950.

94- ياغي أحمد اسماعيل، **الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث**، مكتبة عبيكان، 1998.

95- ياغي احمد اسماعيل ، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة عبيكان، 2000.

96- يحي جلال ، **المدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، د ت.

97- يحي جلال ، **مصر الحديثة 1517-1805، ط1**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 1985.

❖ المجلات والدوريات:

1- الروقي ابن عزام عايض ، **حروب محمد علي في الشام و أثرها في شبه الجزيرة العربية(1247-1255 هـ/1831-1839م)**، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مكة، 1985.

2- حوراني ألبرت ، **الأسس العثمانية الشرق الأوسط الحديث**، تاريخ العرب والعالم، ع12، كانون الثاني، (ديسمبر-جانفي)، 1980.

3- الصائغ بان غانم أحمد ، **دور الحركات القومية في إنهيار الدولة العثمانية الوطن العربي نموذجا**، مجلة التربية والعلم، مج 13، العدد 12، سنة 2006.4-

4- سنو عبد الرؤوف ، **العلاقات الروسية العثمانية (1687-1878) سياسة الاندفاع نحو المياه الدافئة**، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 73-74، بيروت، لبنان، 1984.

5- البلخي علي يوسف ، **الموقف الدولي من اخلال محمد علي باشا لبلاد الشام(1831-1840م)** من خلال الوثائق العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، جامعة دمشق، 1985.

6- محمد الخير عبد القادر، **نكبة الأمة العربية سقوط الخلافة العثمانية**، دراسة للقضية العربية خمسين عاما 1875-1965، مكتبة وهبة عابدين.

7- صالح محمد حبيب ، **الدبلوماسية الروسية في مصر وبلاد الشام خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر**، مجلة دراسات تاريخية، العدد 67-68، دمشق، جامعة دمشق، حزيران، 1999.

8- دروزة محمد عزة ، **مئة عام فلسطينية**، مذكرات وتسجيلات (1305-1404) 1887-1984)، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1971.

9- بلال هدى ، **الصراع العثماني المصري على بلاد الشام والموقف الدولي منه 1830-1841**، العدد 4، المجلد 10، مجلة الأبحاث لكلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، 2011.

❖ **المذكرات والرسائل الجامعية:**

1- برو توفيق علي ، **العرب والترك في العهد الدستوري**، رسالة ماجستير للحصول على درجة الماجستير في التاريخ العربي الحديث، دار للطباعة، 1960.

2- الجبوري مواهب معروف سالم ، **جمال باشا حياته ودوره السياسي**، رسالة ماجيستير، كلية التربية، جامعة بغداد، 2004.

3- السليمي هيلة بنت سعد بن محمد ، **دور اليهود في إسقاط الدولة العثمانية**، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجيستير في التاريخ الحديث، كلية الشريعة، جامعة أم القرى السعودية،2001.

❖ الموسوعات والمعاجم:

1- صابان سهيل ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، الرياض، 2000.

2- شقيق غربال محمد ، **الموسعة العربية الميسرة، مج1 ومج2**، دار الشعب، مؤسسة فرانكلين لطباعة، بيروت، 1965.